حُسام كَصّاي

إشكالية الطائفية
في الفكر العربي المعاصر

آليات الخروج الآمن للعرب
من نفق التطرف

صفحات
SAFAHAT



إشكَاليَّة الطَائفيَّة

في الفِكر العَرَبي المُعَاصِر



إشكَاليَّة الطَائفيَّة

في الفِكر العَرَبَي المُعَاصّر

حُسّام كصَّاي



الإصدار الأول 2016 م

عدد النسخ: 1000

عدد الصفحات: 176 / القياس: 17 × 24

ISBN: 978-9933-495-71-8

الناشر: صفحات للدراسات والنشر والتوزيع

سورية - دمشق - ص.ب 3397

هاتف: 095 13 22 11 00963

تلفاكس: 013 33 22 11 00963

جوال: 818 411 991 00963

info@darsafahat.com

الإمارات العربية المتحدة - دبي

ص.ب: 231422

جوال 942 442 528 00971

Darsafahat.pages@gmail.com

الإشراف العام: يزن يعقوب

www.darsafahat.com

إشكالية الطائفية

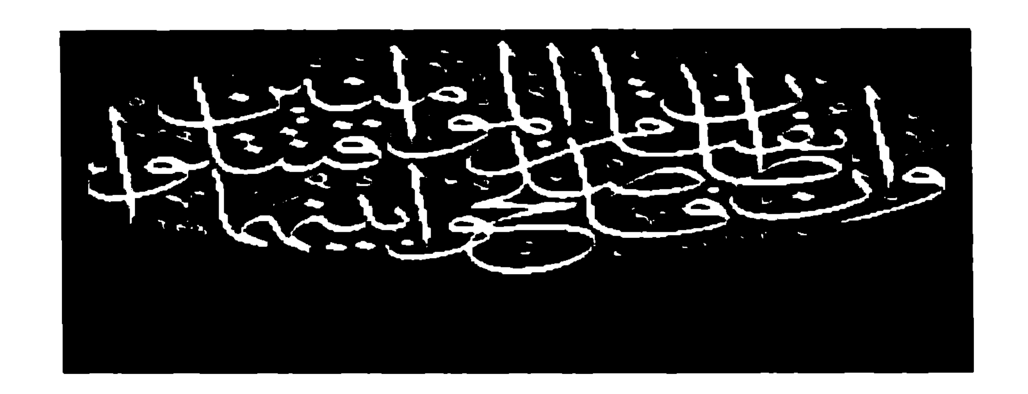
في الفكر العربي المعاصر

"آليات الخروج الآمِن للعَرَبَ منْ نُفق التطرّف"

حُسّام كصّاي



2016



قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم):

"هذا غلق الفتنة، وأشار بيده إلى عمر، لا يزال بينكم وبين الفتنة باب شديد الغلق ما عاش هذا بين أظهركم"

أخرجه البزار عن قدامة بن مظعون عن عمه عثمان بن مظعون

كُن فِي الْفِتْنَة كَابْن اللَّبُوْن لَا ضَرْع فَيُحْلَب وَلَا ظَهَر فَيُرْكَب

من أقوال الإمام علي (عليّه السّلام)

تَنْبهّوا وأستَفيَّقوا أيُها العَرَبَ فَقد طَمْى الخُطبِ حَتى غَاصّت الرِكَب

اليازجي

أهداء

إلى شهداء وضحايا الإرهاب في وطنّي الجريح

إلى كُل الذين قُتلوا بسلاح الطائفية

وإلى الذين رفضوا تنْكب هذا السلاح، ـ وأبوْ إلا أنْ يقفوا ضدّ الطائْفيَّة

أهدّي لهم هذا العمل المتواضع

المؤلف

المحتوى

ترقية

بَدَأَتُ أشُك أقرّب ما يَكُون "يَقِينٌ مُؤكد" بإنهُ لا يُوجَد كَاتب أو بَاحِث أو مُؤلف أو صَحَفي مُحَايد، أو مُعَبر عن واقعٍ مَلمُوس، في عَالَمُنَا العَرَبي اليوَم، _ والذي يُعتبر بمثابة مُختَبَر دراستُنا وَمَادة بَحثُنا وفأر تَجارِبنا _، خُصُوَصاً فيما يَتَعلق بقَضَايَا الأمَة العَرَبيّة المَصيَريّة والحَسَاسّة والتي تُشكل هَاجَس وقَلَق كبَير يَتَغذى عَكسَّياً علىّ مَوَارِد الأمَة وطَاَقَاتها وإمكَانيّاتها، مثل مَوُضُوع الطَائفيَّة اليوم.

لقد بذرت الأيديولوجيا قذارتها في أرض النفوس البشرية، وصار كل إنسان منبر طائفي، ومعول، وسكين وقلمٍ مأجور يُمارس أبشع صور الطائفية والنفي والتكفير التسقيط، بل صارت الأنتلجيسيا العربية _ للأسف الشديد _ "إنتليجسيا طائفية" تتفنن بالممارسة المذهبية بوقاحة، وتتوق لفُحش وبذاهة التصرف والسلوك، وصارت السياقات الطائفية تفوق في التعبير اليوتيوبيا، لأن المثقف إذا تحول إلى طائفي فإنه سينال صفة "خبير اقدم متخصص في الشؤون الطائفية" بكل ما تعنيه الكلمة من قذارة ونذالة وحقد ورعونه وعدوانية، وهو أي المفكر الطائفي إنْ لم يعبر عنه علناً، فإنه بالمؤكد سيعبر عنه سراً ومخاتلة، مع مريديه أو مع نفسه، يضمنها في كتاباته بصورة ضمنيه وليس رسمية، وهذا هو قمة الخزّي والشقاء، لأن إصلاح الذات عندنا يجب أنْ يكون مقدماً على إصلاح المجتمع، وإنْ لم نكن صادقين مع أنفسنا عار علينا أنْ نحمل شُعلة المجد والإصلاح والتجّديد وأيدينا مُتسخّة بعار القبح والأثام والذنوب وكل مشتقات الرذيّلة؛ فالكثيرون الذين كتبوا عن الطائفية (وهم قلة) لا يتجاوز عددهم على عد الأصابع، لأسباب أمنية وسياسية واجتماعية، ولأسباب شخصية تعلق بتركهم إصلاح المجتمع وحال الرعية، لأنهم ليسوا على قدر المسؤولية من حمل هموم ومشاكل وقضايا الأمة العربية والإسلامية التي تحتاج إلى بحث ومداراة وعلاج وتخريج وصفات سياسية تُشفي أوجاع الأمة من الامها واوجاعها المستشرية والمُزمنّة، وكل الذين كتبوا عن الطائفية فلما نجد أحد كتب بحيادية أو موضوعية، أو يكتب بشرف المهنة، أو تناولوا قضية

الطائفية وتجلياتها بمعزل عن اعتقادهم المذهبي والطائفي، لأنهم _ برأيي _ ليسوا كُتاباً حقيقين، أو كُتاباً على قدر المهمة والمسؤولية التاريخية، وإنما أشتات مروجين ومُطبلين للطائفة، مُزمرين للنظم الطائفية العقدية، لأنهم ليسوا أكثر من منظري للحزب الطائفي الديني، أو أبواق لها يحاولون من خلال كتاباتهم أنْ يُظهروا لنا بإنهم مفكرين وباحثين يتّشدقون في ذلك وهم بالأساس ليسوا إلا طبول ومزّاميّر وابوّاق تعزّق بالطائفية المقيتة، ذي الصوت النشاز، والموسيقى الصاخبة للأناشيد التحريضية، فالطائفية هي أنكر الأصوات وأبغضها، إذ لا يوجد في العالم إنسان حقيقي وصادق، إلا ما رحم ربي _ وأخص هنا العرب العرب اليوم _ وهم القلة المنبوذة والمقهورة والمقموعة في عالم يعج بالابتذال والسذاجة، في عالم تتحكم بمفاصله "**السيّاسة الرّجْعيًة**" من الكذب والنفاق والخديعة والُمكر والحيّلة والدجل السياسي والغش المتبادل باسم الرب والمقدس.

أنّ ما يحدث من حولنا من أوجاع وآلام وضحالة وترّهل للقيم الإنسانية السامية والإطاحة بمكتسبات الدين والمقدس والنزوع نحو ثقافة "التسطيّح الفكري"، هو بلا شك ناجم عن احتجازنا وحجرنا وحصرنا في زاوية فجة جدرانها (الإيديولوجيا) و(السياسة) فالأولى فكر سام، والثانية لعبة قذرة، وأغلب الكتاب والباحثين العرب الذين يدعون إنهم شرفاء في كلمة الحق، هم في داخلهم إنْ لم يعلنوه هو دعاره فكرية وعهر سياسي، لأنهم يكتبون عن قضايا الأمة بمنظار الطائفة ومن خندق المذهبية ويدّلون بخطاباتهم وتصريحاتهم، أخشى ما أخشى أنْ أكون أنا أحدهم، وأنا أتفرغ لإعداد وكتابة بحوثي وأعمالي الأدبية والفكرية والسياسية، تباً للأيديولوجيا، وللسياسة، إنهما المصنع المُسجل ماركته لإنتاج الطائفية بكل قذارتها ودنسها ورّجسها وبُغضّها، أما آنّ للعالم أنْ يصحو من شخيره الطائفي لقد فاتنا الكثير نحن بني العرب، وآنّ علينا أنْ نصحوا لقتال الطائفية ومنازلتهّا كُلٍ من موقعه وإلا فمصيرنا الهلاك الهلاك؛ فالطائفية فكر دخيّل ومس شيطاني يُفرق بين المرء وأخيه؛ والشواهد شاخصة في لبنان وماثلة في العراق وهائمة في الكويت وغيرها.

نحن نسعى من خلال هذه الدراسة _ ونأمل أنّ نُصيب في أجتهادنا، فأن أُصبنا فحمد لله، وإنْ أخطأنا فلنّا أجر المجتهد _؛ أنْ نوصل رسالتنا الإنسانية لأكبر عدد من القُراء والمتلقين والمثقفين العرب لإعلان حملة وقوف ضد الطائفية: فلا وحدة ناهضة للعرب إنْ لم نتوّحد سُنة وشيًعة في وجهة المخططات الغربية الكولونيالية، نحن من هنا

ندعو إلى التّسامح، والتوّحد، والأصطفاف الوطني، والعودة لعهد الدولة القومية التي قُتلت في العام 1967، التي تلوّثت بدم القبيلة وحكم الأسرة وتسلط "الأب الضرورة" وقمعه للحريات واستلابه للحقوق، ندعو للمصالحة مع الذات، والنظر بعين الإنسانية والوعي العربي والتعويل عى العنصر العربي (العامل القومي) في بناء الدولة العربية المعاصرة في كل الأقطار، فالدولة القومية هي الوحيدة القادرة على لم شمل العرب دون استثناء، مع قدرتها على حفظ حقوق وكرامة الأقوام الأخرى، لأننا نسعى وندعو لعروبة انسانية أبنة البيت الإسلامي الذي لم يُكره أحد على ترك أو اعتناق دينه، معتقدين إنّ عصر العالم العربي هو فترة الستينات والسبعينات، وهو ذاك عصر الربيع العربي وما تلاه شتاء قاتل دام لعقود حتى جاء عهد انفراط العرب ودخولهم موسم وعصر الخريف العربي الذي تمثل بما سُمي "ثورات الربيع العربي"، من طائفية وحروبٍ أهلية، فوضى خلاقة، سايكس بيكو جديد، سياسات "فرق _ تسد"، شرق أوسط موسع، قوى ناعمة، وأخرى خشنة، تقنيات فائقة في مجال القتل والتعذيب على مرى ومسمع من منظمات حقوق الإنسان، عالم تتحكم في مفاصلة دولة رعوية تعيش على القتل وتقتات على الأزمات وتتغذّى على الإغارة والحروب والسطو والقتل والأغتصاب، فتحاول ضرب المشاريع العربية القومية بيدٍ من حديد ونجحت في ذلك في أكثر من مفصل، لكن هذا لا يعني وقوفنا مكتوفي الأيدي في مقصورة الأمل ننتظر ما تلقيه إلينا الدول الاستعمارية من بضاعة فاسدة، أو بضاعة رُدت إلينا مغشوشة (1)، إنّ الأمر يتطلب منا الدعوة لتيار قومي ديني عريض قوامه العروبة والإسلام من أجل هيكلة الطائفية وتفكيك خطابها، وعزّل دُعاتها وغلق مساجدها (مساجد ضرار) التي تُطبل للفتنة والشّقاق والنفاق والضغينة، التي تبني سيّاجاً للطائفة بعيداً عن سور الوطن، وتؤسس لهوية ضيقة تتجاهل في الهوية الأم للعرب والمسلمين، ومن هنا جاءت دراستنا (أو بالاحرى رسالتنا الإنسانية والمعرفية) لتتناول **إشكالية الطائفية في الفكر العربي المعاصر وآليات الخروج الأمن للعرب من ذلك النفق المظلم**، والمفتوحة خياراته إلى مزيد من العنف والإرهاب والفوضى والتجزئة والتفكك، وتقسيم المقسم وتجزئه المُجزئ.

وأخيراً، فإنا أكتب بإنسانية، وعقلية تحاورية مترّفعة عن التعصب الأعمى والتطرّف اللا مبرر، عن موضوع الطائفية والعقل الطائفي إحساساً مني بمشكلة أمة تعاني وتحتضر وتتعرض لهجمة بربرية يقودها الأستعمار وحلفائه من الداخل والخارج،

وأمـلاً في تجـاوز عقبـة الطائفيـة، وتطهـير العقـل العربـي المُلتحـي مـن تكلسـات التعصـب والنظرة الدونية للأخر، فإنا كثيراً ما يـوجعنّي ويُبكيني أنْ أرى مشـاهد القتل ومسلسـلات الجُثث المرميّة في شوارع بغداد أهلي (السُـنة والشيعة)، والمناحات في فلسطين، والمأتم في بـيروت، والملاطـم في الـيمن، والمجـازر في ليبيـا، والمقـابر في الصـومال، والضـحايا في الجزائـر، والعنـف في مصـر، والمسـالخ في تـونس، والمـوت يقتطـف شـأفات رؤوس العـرب باليوم بالمئات، بل بالأف، دون رادع أخلاقي أو إنسـاني، حـرب العـرب ضـد العـرب، وحـرب المصاحف ضد المصاحف، نقتتل فيما بعضنا وكلنا (القاتل والضحية) يكبر الله اكبر، وكلنـا يشـهد (إن لا إلـه إلا الله وإن محمـد رسـول الله)، باسـم المُقدّس نقتـل بعضـنا، ونحـن كُلنـا سواسـية، كأسـنان المشـط، وأبناء جلدة واحدة، ربنا واحد ونبينا واحد ودينـنا واحـد وقبلتنـا واحـدة، فقـط مـا يقسـمنا ويجـزئنـا وبفتنـنـا هـو فعـل السياسـة، فلمـاذا لا نتجـاوز عقبتـها وندعوة لوحدة عربية انسانية أشمل، فالطائفية شبح يطاردنا نحن العرب، ولا مهرب منـه إلا بالوحدة العربية القومية الشاملة، أسوة بالدول القومية الجوارية والعالمية.

مقدمة

أحدثت موجة الأجتياح الاستعماري تصدعاً عميقاً في بنى الإجتماع السياسي العربي الإسلامي، وهزت مرتكزات الإجماع التقليدي حول قضايا السياسة والدولة والجماعات الأهلية، وما زالت تعيش دوامة الفوضى والتجاذب العام حتى اللحظة[1] إتساقاً مع سياسات الإستعمار القديمة "فرق _ تسد" وتساوقاً في نظرية الفوضى الخلاقة التي تعني ترك المجتمع العربي يتصارع بين قواه الاجتماعية والسياسية والأقتصادية، ومن ينتصر منها تتفاوض الولايات المتحدة معه، _ حينها _ بوصفه الأكثر أهلية وشرعية لتمثيل المجتمع، بدلاً من دعمها لنظم شمولية كلاسيكية فقدت مبررات وجودها[2] وبهذا أصبحت الفوضى الخلاقة عماد الإستراتيجية الامريكية في المرحلة المقبلة[3]، ولهذا قد تحتاج مجتمعاتنا إلى بعض الوقت حتى تستعيد توازنها العام وتخرج من حالة الاستقطاب والفوضى بأتجاه إعادة بناء إجماعها المفقود، وهو ما لا يمكن إعادته بدون الإسلام كهوية وإنتماءاً وروحاً[4]، والعروبة، كقيمة سياسية وخيار ومعطى تاريخي.

---

1 د. رفيق عبد السلام، تفكيك العلمانية في الدين والديمقراطية، ط1، (تونس، مطبعة تونس الأولى، 2011)، ص7.

2 د. خضر عباس عطوان، "الانفصال والتفكك: تحديات التغيير في المنطقة العربية"، مجلة حمورابي، بغداد، العدد 4، السنة الاولى، 2012، ص205.

3 عبد الغني سلامة، "عصر الثورات العربية: الأسباب والخصائص والتداعيات"، مجلة شؤون عربية، القاهرة، العدد 148، 2011، ص56.

4 د. رفيق عبد السلام، تفكيك العلمانية في الدين والديمقراطية، مرجع سابق، ص7.

بمعنى إنْ الفوضّى الخَلاقة هي التي أنتّجْت الطائفيَّة لتعمّيم الأضطرابات واللا استقرار السياسي وتهديد هُويّة وكيّان الدَوُلة العَرَبَيّة، وإنْ المَخْرج يتم بتفكيّك خطّاب الطائفيَّة من خلال إعادة بناء الدولة العربية المُعَاصرة على أساس قومي (عروبي) الإسَّلام مُقومها الأول، والديمُقرّاطيَّة مهّمازها صّوب الحياة المدّنية المُواطنيَّة، فلا سبيل أو مخرج للعرب إلا بتضّافر الدين (الإسلام) مع القومية (العروبة)، لأن الأول مُقدّس وربّاني، والثاني خصّه الله بالذكر الحكيم، فجازت له صفة إلهية وخصوصية سماوية تفرّد بها لوحدة؛ دون غيرها.

الفصل الأول

إشكاليّة الطائفية

(الحفر في الأصول)

أولويات الحديث

شكلت الطائفية اليوم هاجس الأمة العربية والإسلامية، وأعتبرت الإشكالية الأشد خطر على السلم والأمن القومي العربي، والتي شقت الأمة إلى أخطر مفصلين، أو أفدح تقسيم للأمة ألا وهو تقسيمات إلى فرقة ناجية، وأخرى هالكة، وحزب لله وأخر للشيطان، فريق مؤمن وأخر مشرك، مجتمع نواصب وأخر روافض، وهذا هو قمة التخلّف والرعونة والخزي على أمة الرسول التي أعزها الله بالإسلام، فأبتغت اليوم غير الإسلام ديناً فأذلها، أنكس رأيتها، وأهزم جيشها، وفكك مجتمعها، وخاصم شعبها، وذبح أمنها، وفتت سلمها، ومزق لحمتها، وفك أواصرها، لأننا أبتغينا الطائفية ديناً ومذهباً نتعامل معه ووفقه مع الأخر أبن جلدتنا صرنا في ذيل المجتمعات المتحضرة، وفي مؤخرة القافلة، صرنا نرد إلى الأعقاب، فليس هناك من دليل واحد على استحضارنا عصر الفتنة الكبرى وصفين والجمل ومقاتل الخلفاء وصراع الصحابة والأولياء إلا لأننا عاجزون عن تقديم البديل الحضاري، وعاجزون من مواكبة العصر وتطلعاته، وإلا ما شأن عمر بن الخطاب اليوم في العلمية السياسية، وما دخل علي بن أبي طالب في توزيع المناصب السيادية والأمنية، وما دخل صلاح الدين الأيوبي في صرف رواتب البيشمركة، وما دخل معاوية بن أبي سفيان في ملاحقة متشددين في منطقة الغربية أو مقتل موظفين دائرة البعثات بوزارة التعليم العالي، وما هو الربط بين الحسين بن علي ومقتل فريق التايكواندو، أو في تفجير سوق شعبي في مدينة الصدر، متى يصحى العقل العربي، ويتنازل بالأصابع العشرة عن طائفيته، يتحول إلى عقل وطني ناضج، إن الصحابة تخاصموا على موضوع الدين في وقتهم ولم يتخاصموا على موضوع السياسة، فأبو بكر وعمر وعثمان وعلي والحسن والحسين ومعاوية والعباس والزبير والسجاد هم أبناء عمومة لسنا اخوانهم ولا أبناء عمومتهم، ولا مخولين بالتحدّث باسمهم، ونحن أقل من أن ندعي ذلك أو نكون نواب لهم، فهم أختلفوا على حماية وحراسة موضوع الدين ولم تكن السياسة مبلغ هممهم، أما اليوم فالموضوع مختلف، فجل الصراع السني _ الشيعي في كل الأمصار والأقطار العربية هو صراع سياسي بحت، لو لم يكن هناك مرابحة ودّر أموال وثروات ومناصب من توظيف المقدس (عمر وعلي) في الشأن الدنيوي السياسي، لتبرأت

كل الأحزاب السياسيه منهما، ولتحولت تلك الأحزاب إلى مقار ترفيهية وأخرى سياحية، لم يكن السياسة والرياسة من سُلم أولوياتهم، بل لجاءت في ذيل ذلك السُلم بلا شك.

أسأل ألله أن يهدي العقل العربي ويتخلى عن طائفيته رحمة بقداسة ومقام ومكانة عمر وعلي والصحابة وآل البيت الأطهار.

الطائفية: بطاقة تعريف

أن الطائفية هي وجود جماعة أو فئة من المجتمع تحاول عزل نفسها بسياج أو سور غالباً ما يكون سياجاً مقدساً، أو بالأحرى يتخذ صفة القداسة والهيبة لنفسه، من خلال خداع الناس بإنهم _ أي أبناء الطائفة _ الفرّقة الناجية، وإنهم الأولى بالخلافة الإسلامية وبالحكم، وإنهم أولياء الله، وإنهم هم حزب الله الغالب، وإنهم هم شُعبة المؤمنين الصادقين، وغيرهم هم شُعبة الكفار، ومن هنا بدأت رحلة الطائفية والحديث عنها؛ حيث تعرف الطائفية بإنها جماعة أقلية تُمثل الدرك الأسفل في سُلم المجتمع الوطني والوطنية[1]، تحاول بناء نفسها من الداخل الحزبي أو الأيديولوجي الضيق، بعيداً عن منطق الدولة المدنية أو المواطنية، وخطاب تلك الجماعات التي غالباً ما تكون راديكالية متشددة خاسرة ومهزومة وجماعات عاجزة من الإندماج في المجتمع، هو خطاب متشنج، خطاب مشوب بمسحة حادة ولهجة تسارعية، فجائية، تستعجل بالنطق والحكم على الأخرين، فتراها _ دوماً _ تميل نحو الممارسة الطائفية لتعويض الإندماج الوطني بالإندماج الطائفي، وسد فراغ الطوائف الأخرى بالحشد الشعبي والجماهيري، وهي تعني _ أي الطائفية _ بحقيقتها انها لون من ألوان العصبية (القومية، الدينية، المذهبية، القبلية، العنصرية، السياسية، الإيديولوجية)[2] التي تعكس إخضاع الدين لمصالح السياسة الدنيا، وسياسة حب البقاء والمصلحة الذاتية والتطور على حساب

---

1 حسام كصاي، "جدل المقدس والمدنس - او الدين والسياسة"، صحيفة العرب، لندن، العدد 9687، السنة (37)، في 2014/9/22، ص13.

2 ضياء الشكرجي، لا لدين يُفسد فيها يُسفك الدماء، ط1، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008)، ص65.

الجماعات الأخرى[1] أي إخضاع الدين للسياسة واستخدام ما تبقى من العصبية الماضوية في سبيل تحقيق اهداف مادية دنيوية لا علاقة لها بالدين أو برفع سمعة هذا المذهب أو ذاك أو تأكيد سلطة الله (عز وجل) هنا وهناك[2]، كونها في الحقيقة المُثلى ليس إلا عملية تفضيل وتقديم الولاءات الثانوية والفئوية الضيقة على حساب ولاء الوطن والدولة، وهي بهذا الشكل ليست إلا سياسة الأقلية مهما كان لونها، وحجمها، وانتماءها، ومهما بلغت من قاعدة جماهيرية، تبقى الطائفية هي سياسة الأقلية والتعبير السليم عن الجماعات المهمشة والقليلة، لأن الطائفية في كثير من جوانبها تعتبر حزب سياسي ذو مرجعية دينية يحاول بلورة مشروع مُجهض من أجل الوصول إلى السلطة أو التشبث بقيمها وتلابيبها، وهي لا صلة بالأخلاق ولا الإيمان[3]، بل إنها _ بالأساس _ ناجمة عن أزمة الأخلاق، وضعف الإيمان.

والطائفية هي عبارة عن نظام سياسي حزبي يعمل من أجل إدارة الدولة كتحصيل حاصل، لكنه في الحقيقة هو ليس إلا نظاماً غير مؤهل لأن يتصالح مع الدولة المدنية المعاصرة والحديثة بحكم تركيبته الفكرية والاجتماعية[4] لأنه كنظام قائم على ثقافة "التتريث" ويحمل عقلية القدامّة والماضوية بكل سلبياتها مما يبقى عاجزاً عن تجاوز عقبة الميول الحزبية والمحاصصة الطائفية والمذهبية والمناطقية التي تبلورت بفعل الطائفية السياسية وما تسمى بـ "**الديمقراطية التوافقية**"، ونظراً لقدامّة الهيكل السياسي للنظام الطائفي فإنه في النهاية سيُصطدم بالوقع المعاش، لعجزة في الاندماج مع الواقع وقبول فكرة التحديث السياسي أو الحركة التطورية للبشرية، رغم ذلك كله تبقى الطائفية هي الـ"نظام سياسي على أساسه يقوم التمثيل النيابي، وتؤلف الحكومات وتوزع القوى السياسية .. وأنها كذلك نظام اداري على أساسه تُسند وظائف الادارة .. وانها في النهاية حالة نفسية قوامها شعور (المواطن) أنه ابن طائفته قبل أن يكون

---

1 د. برهان غليون، **المسالة الطائفية ومشكلة الأقليات**، ط1 (بيروت: دار الطليعة للنشر، 1988)، ص20.

2 مرجع نفسه، ص71.

3 حسام كصاي، "**جدل الطائفية**"، جريدة الزمان، لندن _ بغداد، العدد 4681، 2013/12/12، السنة السادسة عشر، ص20.

4 يوسف الديني، "**مفهوم الطائفية بين التجاذب الديني والسياسي**"، في (مجموعة مؤلفين)، **الطائفية: صحوة الفتنة النائمة**، ط1، (الأمارات: المسبار للدراسات والبحوث، 2010)، ص16.

(مواطنا)، وشعوره بالتضامن مع أبناء طائفته والتباعد عن باقي مواطنيه"[1]، لأن الطائفية في نهاية المخاض هي النقيض التام للوطنية، والخصم الند للمواطنة وللقيم المدنية العصرانية.

أصل الطائفية

أن الطائفية تعتمد بشكل وثيق على فنتازيا التأويل القطعي والتفسير التراثي للنصوص الدينية، أي التعويّل على ثقافة "التتريث" بما هو "تجديد التراث بمعنى العودة إلى الأجداد، لا بمعنى الابتكار من داخل التراث المتطور"[2] دون إعادة تمحيصها وصبها بقوالب الحاضر، بمعنى إنها تستحضر الماضي دون أن تراعي الحاضر أو تنظر للمستقبل، بل هي غالباً ما تستنسخ تجارب الماضي وتعيد صبها بطريقة فجة لا تختلف عن طريقة (Copy Pest) في برامج الكومبيوتر، وهذه هي أصل الإشكال العربي اليوم، وهو إن العقل الطائفي المريض يبني تصوراته بالعودة إلى الماضي، لكن ليس عودة بواقع واحد وعشريني وإنما بعقل القرن الرابع الهجري، لتؤسس حيثيات الطائفية وبضراوة أشد وأضحل.

أنْ التأصيل الحقيقي للطائفية لا يمكن تحديده بشكل قطعي، لأن تاريخ النضال السياسي والاجتماعي والثقافي للإسلام لم يشر لمفهوم الطائفية بالمعنى النصي للكلمة، وإن هناك اختلاف بين الكُتاب والباحثين بخصوص أصليات الكلمة، وإن لم نجد لها تعبيراً قطعي في التاريخ الإسلامي الأول، إلا إن هذا لا يمنعنا من القول إن هناك مفاهيم وألفاظ تعطي نفس المعنى الوصفي للطائفية، وإن أختلف اللفظ فالمعنى مشابه إلى حد ما؛ فالبعض يذهب بالطائفية إلى عصر الردّة في خلافة أبو بكر الصديق (رضي الله عنه)، ويعتبرون إن هذا الخلاف هو أصل الطائفية وبداية لمسيرتها الجهادية بالمعنى

---

1 نقلاً عن: د. أحمَد كَمَّال أبُو المَجْد، **حوار لا موَاجَهة: دراسات حول الإسلام والعصر، طبعة كتاب العربي،** (الكويت: مطبعة الكويت، العدد السّابع، 1985)، ص127. .. راجع: جوزيف مغيزل، **العروبة والعلمانية،** (بيروت: دار النهار، 1980)، ص34.

2 د. خليل أحمد خليل، **لماذا يخاف العرب الحداثة: بحث في البدوقراطية،** ط1، (بيروت: الطليعة للنشر، 2011)، ص32.

الوصفي _ لا اللفظي _، ويذهب أخرون إلى إرجاعها إلى عصر الخلاف الأكبر أو ما سُميت بـ "الفتنة الكبرى" التي عصفت بالصحابة وأدت إلى مقتل الخليفة عُثمان بن عفان (رضي الله عنه) والخليفة علي بن أبي طالب (كرم الله وجهه)، وإنشقاق المسلمين إلى طائفتين كلاهما أختلفا على أمر الدين لا على أمر السياسة أو الدنيا .

في حين يرى أخرون إن ظاهرة الطائفية هي ملازمة للفكر العربي الإسلامي منذ إطفاء شمس الخلافة الراشدة، فظهرت في المشرق العربي والجزيرة العربية، وعن ابن عمر (رضي الله عنه) قال قال الرسول (صلى الله عليه وسلم) مستقبلاً شرق المدينة "الفتنة ها هنا"[1]، بينما يذهب باحث أخر إلى القول بإن الطائفية مرتبطة بالتدخل الاستعماري (الإمبريالي) للمنطقة العربية، وأتخذت منها أداة سياسية يعزز فيها وجوده ويُرسخ من خلالها قواعدة العسكرية والسياسية والفكرية، وباحث أخر يرى إن الطائفية تعني من الناحية الأصطلاحية تسمية أطلقت على فرق إسلامية تكونت في أغلبها إبان العصر العباسي لتعبر ظاهريا على تحول تلك الفرق من ساحة العمل السياسي والثقافي إلى العمل الديني[2].

في حين إننا نرى برغم إن المفهوم ليس موجوداً في الأدب السياسي الإسلامي، ولا أصل له، كلفظ إلا إنه له معنى متمثل بالفتنة والحرب الأهلية والصراع الديني السياسي، إلا إنه في الحقيقة إنْ أبتداع المفهوم الطائفي وحداثته، يُدلل على غربية وأوروبية المفهوم الطائفي، وإنها نتاج غربي تم سحبه وتصديره للعرب من خلال جماعات التطرّف الديني، الذي شكل أهم قضايا الحاضر وتحديات المستقبل العربي بما هي تعصب طائفي واقتتال مذهبي[3]، فالطائفية في حقيقة الأمر ناشئه بأهم اسبابها من الدمج الديني السياسي (الثيوقراطية الكنسية) ومن سطوة رجال الدين (الأكليروس)، وعن تنامي الأصولية الدينية (البروتستانتية)، كخصم ند للعلمانية (أبنة الفكر الأوروبي وسليلته)،

---

1 رواه البخاري، (3279، 3511)، ومسلم (2905).

2 نقلاً عن: بشير ناظر حميد الجحيشي، التحليل السيوسولوجي للأزمة: دراسة تحليلية للأزمة الطائفية في مدينة بغداد، رسالة دكتوراه، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2012، ص41.

3 د. محمد عابد الجابري، إشكاليات الفكر العربي المعاصر، ط2، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990)، ص162.

وناجمة عن بروز ظاهرة الإسلام السياسي (صناعة الدوائر الغربية من أجل ضرب الإسلام الرسوّلي)، وكرّد فعل على الحداثة (الرأسمالية) وممانعة للعولمة (الأمريكية) ومن هنا فإن الطائفية لا يمكن أن تكون إلا نتاج غربي أوروبي استعماري.

الطائفة لا الطائفية

كثيراً ما يخلط العقل العربي بين الطائفة والطائفية، والأكثر لا يميزون بينها، _ ربما ذلك عن قصد _ والأشد خطورة إن من يُريد خلط الأوراق بينهما هما رجال الطائفة وزبانيتّها، أصحاب المذهب الراديكالي من الطوائف والأديان، من أجل تأليه سلوكهم الطائفي وسبغ عليه هاله من القداسة والألهنة لرهبة الناس وتخويفهم من نقد أو التشكيك بالسلوك الطائفي لدرجة صار رجل الدين الطائفي مسموع صوته أكثر من صوت الاعتدال الديني، وصار مقامة مرموقاً أكثر من رجال الدين المعتدلين، وصار الناس تتصور أن الطائفي إنما هو الرمز والكاريزما الخلاقة، نزل لحضيض الطائفية من أجل انتشالهم والدفاع عنهم ضد هجمة الطوائف الأخرى وهذه هي رثّاثة رثّاثة الطائفية؛ والطائفة في حقيقة الأمر لا صلة لها بالطائفية، فالبون شاسع، ومن الضروري رفع ذلك الألتباس بينهما، لأن الطائفة ليست هي الطائفية، فالأولى (الطائفة) إنك تنتمي لدين أو مذهب وهو حق مشروع للجميع، لكن لا يجب أن يتحول هذا المعطى إلى باطل ممنوع وهي الثانية (الطائفية) (دينية أو سياسية) مُرتهّنة بالتطرّف والعنف والتهميش وإلغاء الأخر، والمعطى التاريخي لا يمنع أنْ تنتمي لطائفتك وتدافع عنها، لكن لا ينبغي أنْ تجعلها الطائفة المُقدّسة وغيرها المنبوذ والمُدّنس، أو أنْ تكون طائفتك هي الفرقة النّاجية وغيرها فرّق هالكة[1]، فالطائفية حزب ديني ذو بطانة سياسية، يحاول حصد أوسمة السلطة من خلال التورط بالدين والمقدس من أجل منفعة حزبية وشخصية، فالطائفية شيء والطائفة شيء أخر مغاير، ومنافي، ومُباعد، لان الطائفية لا علاقة لها بتعدد الطوائف والديانات، إذ من الممكن أن يكون المجتمع متعدد الطوائف والأديان والقوميات من دون أن يؤدي ذلك إلى نشوء دولة طائفية أو سيطرة طائفة على الحياة السياسية[2]،

---

1 حسام كصاي، "لماذا نكتب عن الطائفية": "الطائفة الإنسانية"، الحوار المتمدن، العدد 4527، المصادف 2014/7/29.

2 حسام كصاي، "جدّل الطائفية"، مرجع سابق.

وإن التسنن والتشيَّع هو من سُنن الحياة العربية الإسلامية، فالأختلاف سُنة، وأختلاف أمة الرسول خير، لا ضير من تسنن عمري أو تشيَّع علوي في رحاب الوطن والوطنية، بل إنْ الأختلاف في العقيدة والمذهب هو الوحيد الذي يمكنه تعزيز مواقع التجديد والإصلاح الديني، والوحيد الذي يضمن للإسلام فاعليته وديمومته وعالميته، فلو أتفقت الأمة على كل شيء وقتها لم يبق لنا شيئاً ممكن أن نناقشه أو نتحاور به في رحاب الإسلام، فعندها سيندثر الدين ويتوارى ويفقد صلاحيته في المجتمع، بعمنى إنْ السُنة والشيعة هما حلقة الوصل بين إسلام الأمس وإسلام اليوم[1] ومصدر اثراءه وتدفقه، لأن الإسلام عباره عن عملية تجديد ومواكبة ومعاصرة، فهو الدين الذي جاء صالحاً لكل زمان ومكان، والتعاطي والتعامل مع كل الأحوال، فهو الوحيد من بين الديانات الذي يمتلك ديناميكية حركية عالية الوجودة في التعاطي وفق المعطيات المفروضة على المجتمع والواقع، فالإسلام دين وحضارة تعيش في اوروبا كما يعيش في الجزيرة العربية وأكثر، فالإسلام ليس طائفي وإنما دين يقبل الطوائف والتعدد والتنوع، ويحترم حقوق الجميع ولا يُكره أحد على ترك أو اعتناق دينه، وهو دين يرفض الطائفية رفضاً قاطعاً، إذ لا طائفية في الإسلام مطلقاً.

الطائفية: جدّل السُنة والشيّعة

امتازت المنطقة العربية بالتنوّع الديني والعرقي والتي شكلت من خلاله "موزائيكية" رائعه في المجتمع العربي الإسلامي، فما كان من المفروض والمنطق أنْ ينتج العنف الطائفي أو السياسي؛ وما كان له أنْ يتحول إلى ظاهرة ذات انبعاث سياسي لأن التباينات بين أفراد المجتمع _ العربي تحديداً _ تعد غير ذات أهمية في تشكيل وإثارة المشكلات العرقية والدينية[2]، بل ربما تعمل على تماسك المجتمع أكثر وتضبط تونات نغماته الموسيقية الوئامية بين أطياف المجتمع، لكنها كانت على العكس تماماً في ظل وفرة خطاب العولمة والفوّضى الخلاقة فما كان للصراع إلا أنْ

---

1 1 حسام كصاي، "وحدة الدين وخلاف السياسة"، جريدة الزمان، لندن _ بغداد، العدد 23،4739/4/2014، السنة السادسة عشرة، ص20.

2 د. برهان غليون، المسألة الطائفية، مرجع سابق، ص14.

ينصب داخل الرقعة الجغرافية العربية بين العرب وغير العرب (الكرد، الأمازيغ، الشلوح، الأتراك)، أو بين المسلمين وغير المسلمين (المسيح، الدروز، اليهود)، لكن الذي حصل خلاف ذلك تماما، بمعنى إن الصراع هنا بفضل الأفكار العولمية داخل الدين الواحد وداخل المذهب احياناً، وهو ما يصلح تسميته حرب "العرب ضد العرب"؛ وحرب "الإسلام ضد الإسلام"؛ بمعنى إنّ الطائفية في العالم العربي هي ليست طائفية عرقية، ولا هي طائفية دينية، وإنما طائفية مذهبية بين أبناء الدين الواحد وهذه هي الطامة الكبرى للعرب، إنهم يتخاصمون على شعار واحد وعلى دولة واحدة وعلى نبي واحد، وهذا هو صراع العرب ضد العرب، والإسلام ضد الإسلام وفق ما يُسمى في المصطلحات السياسية الصراع السني _ الشيعي الذي هو أخطر الصراعات اليوم على الإطلاق لما يحمله من نظرة سلبية للتاريخ ونزعة عداونية شرورية يضمرها الواحد للأخر مبطنة بمخدر الدين.

إذ تطرح اليوم مسألة الطائفية السنية _ الشيعية بقوة كأحد أهم المحددات الأساسية في الفكر السياسي العربي المعاصر، فبعد إن كانت الخلافات بين السنة والشيعة أول الامر تتركز على اللاهوت والمسائل العقائدية إلا إن هذا البروتوكول قد تغير كثيراً، وصار الخلاف الأعمق بينهما متمثل حول الصراع على الدولة والسلطة والنفوذ، إذ بدأ التنافس على الموارد والثروة هو الدافع وراء مظاهر الطائفية وتجلياتها الحديثة حتى هيمنت فكرة التمثيل الطائفي على العلاقات السياسية بدل من تمثيل المواطنين الأمر الذي أدى إلى الانقسامات وتفاقهما بدل من تجفيفها[1]، أي بمعنى إن الصراع على السلطة هو المحرك الأساس للصراع السني _ الشيعي، وهو المغذّي لفتنتها، والوقود لمحارقها.

في حين إنّ السُنة والشيُعة ليس إلا طائفتان تعايشتا في رحاب الإسلام واختلفتا لأجل ضخ دماء جديدة في شريان هذا الدين ليبقى موصول للأجيال القادمة[2] ولا يمكن حلحلة الصراع في الدول التي تمتاز بالتنوع المذهبي كلبنان، العراق، الكويت، البحرين، إلا من خلال الوحدة والانسجام بين السنة والشيعة وإلا سيظل الصراع الأهلي مفتوحة خيارته على الدم والقتل والترويع، والحقيقة إن أس الخلاف السني _ الشيعي هو السلطة

---

1 حارث حسن، الأزمة الطائفية في العرق: إرث من الإقصاء، ط1، (بيروت: مركز كارينغي للشرق الأوسط، 2014)، ص9.

2 حسام كصاي، "جدل الطائفية"، مرجع سابق.

والحكم والنفوذ وليس عمر وعلي، كما وليس الإسلام والقرآن[1]، بمعنى إن السُنة والشيَّعة هما جناحان يحملان طير الوطن إلى أفق الحرية، فلا يحلق الطير بجناح واحد مطلقاً[2]، أي إن "الطائفية _ بالأساس _ هي ليست أزمة سنية _ شيعية (لكن يُرادلها أنْ تكون أزمة طائفية متطرفة) بقدر ما هي أزمة سياسات ومنافع شخصية"[3] فلولا منافع السلطة والثروة والمال والنفوذ لما وُظف عمر وعلي في الصراع السياسي الطائفي الدائر اليوم بين السُنة والشيعة في لبنان والعراق واليمن والبحرين والكويت، الأمر الذي هتك حُرمة عمر وحُرمة علي وأضر بقداستهما، ونال من هيبتهم ومكانتهم أكثر مما رُفع شأنهم، وعمر وعلي براء من كل ما يحدث اليوم من صراع سُني وشيعي بالإنابة والوكالة لصالح دول أجنبية اقليمية عدوانية شعوبية طامعة بثرواتنا ومقدرواتنا، لا يروق لها عالم عربي عروبي إسلامي ذو مشروع قومي نهضوي حضاري لهذا كان توظيف عمر وعلي في هذه المعادلة الدنيوية إنتكاسلة للمقدسات وضربة قاصمة للمحرمات وانتصاراً فجاً مُلطخاً بالخزي للطائفية ودُعاتها ووعاظها، فالطائفية والخلاف السُني _ الشيعي هو نتاج وخلاف سياسي بحت كان الدين فيه ضحية مغدورة، وهو الخاسر الأكبر من هذه اللعبة، فالسياسة لا تمتلك شيئاً حتى تخسره لأنها كلمة تعني كل ما يتصف بالنذالة والبذاهة والقذارة والوساخة البيئية.

أبواب الطائفية

بعد هذا الوجيز المفصل عن إشكالية الطائفية وماهيتها، نستنتج معرفياً، بإن هناك ثمة أبواب للطائفية، فهي لم تنبثق للواقع العربي الإسلامي من حالة أو ظاهرة أو منفذ واحد، بل كانت أبواب عديدة ومتنوعة، ومن تلك الأبواب واهمها، هي باب الغلو، باب الترّهل والتنطع، باب السلطة، باب الفتنة، وباب الخلاف، وباب الشقاقات والانشطارات العنقودية للطوائف والأديان؛ حيث إنّ مفهوم الطائفية هو مفهوم متنوع في

1 المرجع نفسه.

2 حسام كصاي، "وحدة الدين وخلاف السياسة"، مرجع سابق.

3 حسام كصاي، "العراق نفق الطائفية"، جريدة الزمان، لندن _ بغداد، العدد 4570، 2013/7/13، السنة السادسةعشرة، ص15.

كل زمـان، رغـم إن لـيس بمعاصـر أو مُحـدث، إلا إنـه رغـم قدامتـه فهـو لم يـأت بـالمعنى اللفظي المتداول اليوم أي بمفهوم الطائفيـة، وإنمـا جـاء بتعـابير متباينـة ومتقاربـة مـن هـذا المفهوم، فقد جاء في القرن الرابع الهجري تحمل أسم الفتنة الكبرى الـتي عصـف بالخلافة الراشـدية وخصـومة الأمـام علـي ومعاويـة، وجـاء علـى لسـان عـالم الاجتمـاع العربـي أبـن خلدون في مقدمته الشهيرة بمعنى العصبية؛ فالمعلوم إن الطائفيـة ليسـت عمليـة جاهـزة أو ناجمة عن مخاض مع نفسها، وإنما ناجمة عن تفاعلات مع قيم دونية من المجتمع، غالباً ما تأخذ طابع "التأليه" مـن أجل تحقيـق مكتسـبات السـلطة بالوقـت الـذي بإمكانها إيجاد وسيلة غير المقدس، لكنها تعجز وتفشل في غير المقدس، لأنها أخفقت في مجاراة الحداثة والنهضـة والتطـور ومواكبـة التحـديث السياسـي، بـل ولأنهـا عجـزت الانـدماج في المجتمـع كجماعـة أو كحـزب سياسـي مـن خـلال المشـاركة الديمقراطيـة، لهـذا صـار المقـدس الخيـار الوحيد المطروح في متناول يدها لإستعادة مكانتها، مع هـذا ظلـت حتـى اللحظـة في موضـع المراوحة دون بارقة أمل للتقدم، في العـراق أكبر إنتكاسـة للديمقراطيـة، في لبنـان اخفاقـات متوالية، في مصر دولة اخوانية فشلت حتى الحفاظ على النزر اليسير من حكومـة مبـارك، في اليمن يهيمن منطق "القات الشرعي" ميليشيات ضد ميليشيات لا وجود لمنطق الدولـة هناك، والحال أسوى منه في ليبيا، أو تـونس، حتـى أصـبحت الأمـة العربيـة تعـيش هـاجس ظاهرة "اللا دولة" باملعنى الدقيق للدولة.

ما نود قوله إن الطائفية هـي ضـحية الغيـاب التـام لمفهوم ومنطـق الدولـة، كمـا إنهـا ضـحية الغيـاب التـام للشـريعة الإسـلامية، وغلـق بـاب الاجتـهاد وقدامـة منـاهج المؤسسـة الدينية التعليمية، واحتكار النص الديني في قصـور الخلافـة العباسـية وجـزء مـن الخلافـة العثمانيـة، ولا نـدري هـل نحـن اليـوم لا نحتـاج إلى اجتـهاد ديـني ونحـن في عصـر السـرعة والتقانـة بالوقـت الـذي تُحاصـر الأمـة الأصـوات النشـاز مـن الطائفيـة والقتـل والحـروب الأهليـة الدائرة رحاهـا في دار الخلافـة وأمصـار العـرب والمسـلمين، ولمـاذا كـان العباسـيون بحاجـة للأجتـهاد دون أن يكـون لنـا نصـيباً في الأجتـهاد، هـم مثلنـا، مثلمـا احتـاجوا للـنص نحتاجه مثلم بل وربما أكثر من ذلك.

الحرب الأهلية

تُعرف الحرب الأهلية بإنها صراع عسكري سياسي بين فريقين أو أكثر ضمن البلاد، للسيطرة وفرض الهيمنة على النظام السياسي، أو للحصول على الانفصال عن الدولة، وما يميزها عن الانتفاضة هو قدرة كلا الفريقين على التعبئة السياسية والعسكرية لمدة زمنية غير قصيرة[1]، وهي تمتاز برصيد بشري قوي وهائل طوعي لا جبري ولا إلزامي، أي هي الحرب التي يتكون جيشها من أبناء الطوائف دون مقابل، إلا مقابل الجنة والفردوس وحور العين.

وأن الحرب الأهلية لا تُسجّل حضوراً ملموساً إلا في الدول التي تمارس نوع أو نزر متواضع من الممارسات الطائفية والتدّليل لها، وإنها دوماً تأتي مقدمة للأستعمار وتالية للتعصب والتطرّف، فالحرب الأهلية هي أبنة الطائفية، أبوها المستعمر الأجنبي وأمها التعصب والردايكالية، وابناءها التجزئة والتفكك والفوضى والعنف والاضطرابات السياسية والفتن المُعممّة، بمعنى إن الحرب الاهلية هي رفيقة وملاصق للطائفية وهو ما ذهب إليه الدكتور مهدي العامل بالقول: أنه لا يوجد نص للطائفية إلا وكانت الحرب الاهلية حاضرة فيه وحاكمة لمنطقه[2] لأن الرّباط المُقدس بينهما لا يمكن فكه أو فضه بتلك التصورات المتواضعة أو الادوات المستيسره في العقلية العربية البدائية؛ ويعرف أحد الباحثين الحرب الأهلية على إنها هي الحرب تندلع داخل الدولة بين مجموعتين أو أكثر من مواطنيها، ويغلب أنّ تنتمي هذه المجموعات إلى مناطق جغرافية مختلفة، أو تكون ذات خلفيات عرقية أو أيديولوجية فكرية متباينة، وعادة ما تكون الحكومة القائمة في قبضة إحدى هذه المجموعات، وفي حال غياب تلك الحكومة، فإن المجموعات المتناحرة قد تحاول فرض سيطرتها على المجتمع وإقامة حكومة تمثلها[3]؛ بمعنى إن الحرب الأهلية هي إحدى مرادفات كلمة الطائفية ومفهومها العام، بحيث صار الحديث والسجال عن الطائفية ممزوجاً أو ملحوقاً به مفهوم الحرب الأهلية، ولا يمكن الحديث عن حرب أهلية

---

1 عبد الوهاب الكيالي وكامل زهيري (محرران)، الموسوعة السياسية، ط1، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1974)، ص216.

2 مهدي العامل، في الدولة الطائفية، ط3، (بيروت: دار الفارابي، 2003)، ص13.

3 مضر عبد الرحيم عبد الحميد، العنف الطائفي في العراق بعد 2003 الأسباب والنتائج، رسالة ماجستير، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 2011، ص12.

إن لم يتوفر شرط التعصب والطائفية، كمادة أولية وركيزة أساسية لنشوبها، وإن مفهوم الحرب الأهلية يعني نشوب الصراع بين الأهل و"العمام" و"الخوال"، أي بين أبناء الجلدة الواحدة، وسميت أهلية لأنها بين الأهل والعمومة، وهي أخطر الحروب على الإطلاق بالنسبة للعرب، وإنني أعتقد إنها أخطر من حرب الكيان الصهيوني على العرب، فالحرب الخارجية قد تستهدف الحدود أو المواقع والثكنات العسكرية فيما يبقى الشعب مترابطة أواصره، يعيش حياته شبه الطبيعية بعيداً عن الحرب، أي ممارسة الحياة المدنية بانسيابية في ظل هجمات العدو الخارجي التي غالباً ما تستهدف القطعات العسكرية والمراكز الحيوية للدولة والمؤسسات الحكومية ذات الصلة بالقيادة العامة للقوات المسلحة، أما الحرب الاهلية فهي أخطر بكثير من تلك الحروب لأنها حرباً ضد الحياة، ضد الأمن، حرباً تستنزف طاقات البلد وثرواته، وتهتك بقيمه وترهق اقتصاده وتفسد اخلاق شعبه، حرب خصمها من ذاتها ومن بني جلدتها، حرب كُل خصم يعرف نقاط الضعف والوهن في خصمه، حرب ليس فيها مُنتصر ومهزوم، كُل أطرافها خاسرين والرابح الوحيد هو الأجنبي والمستعمر (المُبطن والمُعلن)، وهذا هو فرقها عن الحرب الخارجية، وهي تعتمد بشكل كبير على مغذّي التخدير الذي توظفه الجماعات الراديكالية الطائفية من أجل الوصول إلى مطامع السلطة ومواقع الحكم الأمامية.

الفنتازيا الطائفية: عجائب وغرائب

بعد هذا التفصيل والتوضيح المفصل والتقديم عن الطائفية وحقائقها وخفاياها، نود أن نُبين إن الطائفية هي عبارة عن أحلام لم تتحقق على أرض الواقع، وأوهام أنكسرت في بركة الدم والسيّان، وأنها حملت في ثناياها الكثير من الغرائب والعجائب وأكثر تلك الأشياء غرابة هو إن كل الطوائف ترفع شعار لا إله إلا الله وإن محمد رسول الله، والجميع ينادي بوحدة الأمة بالوقت الذي تعمل الطائفية إلى الفتك بالقيم، وتقسيم المقسم وتجزئه المجزء وتفكيك المفكك تماشياً واتساقاً مع نظرية الفوضى الخلاقة التي هي بالأساس النظرية لتطبيقات الطائفية.

ورغم إن تلك الطوائف ترفع شعارات الوحدة بيد أن كل هذه الطوائف هي المسؤولة بصورة مباشرة وغير مباشرة عما يحصل من تشريح لجسد هذه الأمة[1] وإن

---

1 كاظم شبيب، المسألة الطائفية: تعدد الهويات في الدولة الواحدة، ط1، (بيروت: دار التنوير، 2010)، ص29.

جميع الطوائف تدعي إنها تدعو لدولة إسلامية ولخلافة الإسلام فأين المشكلة أذن، بل ولماذا تتصارع تلك الطوائف إذا كان الشعار واحد ؟؟

في الحقيقة أن الشعارات هي أكبر كذبة يقدمها الإسلاميين (الإسلامويين تحديداً) على مائدة الخطابات السياسية ودعوة العامة إلى تقبلها والاندماج في ركبها ورحابها، بهوس خارق، بل إنهم يكذبون حتى على الله، يدعون إلى وحدة الإسلام وهم يصنفونه بسياساتهم المريضة إلى إسلام سني، وإسلام شيعي، وإلى إسلام سني صوفي وأخر سلفي، ووالخ من التقسيمات المريضة التي تفكك وتجزء الإسلام، إنهم يدعون إلى تطبيق الشريعة الإسلامية لكنهم يتجاهلونها في إقامتهم في القصر الرئاسي وينتفي حتى الحديث عنها وعن قيمها، يعطلون الشورى التي هي جوهر الإسلام، يدمجون الدين بالدولة خلافاً لنهج الإسلام واتساقاً مع الكاثوليكية المسيحية، يدعون إلى الحاكمية ويحكمون الناس بأهوائهم ونزعاتهم ورغباتهم الحزبية، يرفضون الديمقراطية ويمارسون سلطتها السياسية وبرنامجها الأداري، يدعون حكم الله ولا حكم بينهم إلا حكم الغلبة والملك العضوض، الإسلام يدعو للمحبة والأخوة الإنسانية وهم يدعون الى التكفير والترويع والقتل والاقصاء والتهميش، وهذا ما يغرب العقل العربي ويُثير حفيظته، ومن أغرب الغرائب الطائفية الأخرى هي إنّ الإنسان الطائفي يتحول من جرذ مقموع في كهف وحفر الطائفية إلى زعيم سياسي ورمز وطني مقدس، لا يجوز التنكيل به أو نقده، بل يُصبح بمثابة المقدس في فكر جماعته وتصور انصاره ومريديه.

العقل الطائفي: نظرية نصف الكأس الفارغ

أنّ قولة "نصف الكاس الفارغ" هي عبارة لماعة ومثيره وملفته للنظر، برآينا تنطبق كثيرا على موضوع الطائفية في الوطن العربي، وتتقارب من فهما والنظر إليها، بل إننا نرى إن سبب الطائفية الأول في العالم العربي المعاصر هو النظر إلى معايب وثغرات ومناقب خصمنا، مع التجاهل التام لكل أيجابياته، محاسنة، وإذا تمت المعاملة بالمثل من الطائفة الأخرى _ وهذا أمر حتمي في عصرنا _ فسيحدث ما يحدث، وستتحقق الطائفية بكل مواصفاتها وامتيازاتها وارهاصاتها، ونقول مبدأ المعاملة بالمثل، وليس مبدأ العفو والسماحة الدينية التي جاء بها الإسلام، قول لجعفر بن محمد، أخرج الإمام

البيهقي بسنده في شُعَب الإيمان إلى جعفر بن محمد قال: (**إذا بلغك عن أخيك الشيء تنكره فالتمس له عذرا واحدا إلى سبعين عذرا، فإن أصبته، وإلا، قل لعل له عذرا لا أعرفه**)[1]، وبين هذا القول ومبدأ المعاملة بالمثل بما هو مبدأ سياسي أوروبي مبتدع، تتضح لنا قيمة العقل العربي الطائفي، العقل الذي يتغذّى على القيم الإنسانية للإسلام وللأخلاق، ويفكر بمنطق عكسي.

فالعقل العربي اليوم هو عقل طائفي بأمتياز يفكر بسلبية تامة، مع تغييب تام للعمل الايجابي، الإنتاجي، فهو دائماً يطلق أحكام استباقية على أمور لم تحدث، أو يُخيَّل له إنها سوف تحدث، تصوراً غيبياً غبياً منه، وهو لا يختلف عن العقل الكولونيالي الاستعماري الذي يحاول تشويه صورة الإسلام وإطلاق دُعابة "الخطر الأخضر"، أو الإسلاموفوبيا توجساً منه بإن العرب سيغزون القارة في المستقبل القريب، وهو قول يحمل الكثير من السذاجة والفنتازيا لأن العرب اليوم ليس مقدورهم حتى ابدال ملابس نومهم، فكيف سيجيّشون لغزو القرة الأوروبية، وكذلك العقل الطائفي فهو يفكر بذات السلبية، وهذا يُدلل تغريب العقل العربي لا تعريبه، ولا أسلمته، فلو كان العقل العربي مؤمناً ومسلماً، لما نظر إلى نصف الكأس الفارغ، ولما عامل الأخرين بالمثل كمبدأ سياسي، بل لكان اعتقد فيما ذهب إليه الحديث _ الأنف ذكره _ فألتمس العذر السبعين لأخية، فكيف لنا نحن اليوم نتهجم ونغلظ بألفاظنا على الطائفة الأخرى، ألا نخجل من صديق لنا، من قريب لنا، من اخلاق وثقافة وخطاب ابن الطائفة الأخرى، فليس كل السُنة نواصب ويكرهون آل البيت (عليهم السلام)، ولا كُل الشيَّعة روافض ويسبون ويشتمون الصحابة (رضي الله عنهم)، المسألة نسبية، وليستمطلقة، فهذا عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) يقول: **لولا علي لهلك عمر، .. وهذا الأمام الشافعي الذي يقول:_**

---

1 وأخرجه ابن عساكر بسنده إلى محمد بن سيرين من قوله أي من قول ابن سيرين، ولفظه: قال ابن سيرين: نفس القول.

حُب آل البيت في القرآن منزلهمن لا يُصلِ عليهم لا صلاة له

وهذا أبو حنيفة النعمان الذي يقول قولاً حسناً في آل بيت، وهذا السيد "علي الأمين" يقول في كتابة (السُنة والشيعة: أمة واحدة)[1] الذي هو بمثابة الدعوة للم شمل الأمة العربية والإسلامية في بوتقة واحدة، وذاك السيد المرحوم "أحمد الوائلي" قوله: إنْ ابو بكر وعمر هم ابناء عم وصحابة الرسول لهم الفضل في الحفاظ على الإسلام ولا دخل لنا ولا نقبل بمن يسبهم، وهذا المفكر التنويري "حسن العلوي" قوله: "لولا عمر لظل العراق مشركاً"، وكافراً، فهؤلاء هم النصف المملوء، والطائفيين لهم النصف الفارغ، لأنهم ليسوا إلا قشش عابره تذهب مع أدراج الرياح؛ في أول عاصفة.

اذن فنصف الكأس المملوء هم ما أكثرهم: الشيخ أحمد الطيب، السيّد علي الأمين، والشيخ يوسف القرضاوي، هم محمد عمارة وهاني فحص، محمد حسان واحمد الوائلي، ومحمد حسن فضل الله، والكثير الكثير من المرجاع الدينية والمشايخ ودُعاة الوحدة والوئام والتألف والأخوة بين السنة والشيعة، أما النصف الفارغ هو كل طائفي مقيت وذليل وحاقد وسقط متاع المجتمع، فالعقل الطائفي هو أنْ تفكر بممارسة الفاحشة مع المحرم!

خطاب الطائفية

ماهية الخطاب الطائفي في العالم العربي؟

أن الأمة العربية الإسلامية تعيش حرب تقاذف الأتهامات، حرب المايكروفنات، كل حزب يحاول تعرية خصمه السياسي أو العقيدي، لهذا كان الخطأ الطائفي ينصب اهتماماته على إثارة النعرات الطائفية وإذكاء نار الفتنة، وشق وحدة الصف والكلمة. من آجل منافع حزبية لا غير، لذا كان في أغلبه خطاب جاهلي رعوي يعود للقرن الرابع الهجري، يخاطب الناس من منبر مساجد ضرار، ويشحن بنادقهم بسلبية التاريخ. وبغنائم

---

1 كتاب الصادر للسيد عَليّ الأمين، السُنة والشيعة: امة واحدة: إسلام واحد واجتهادات متعددة. ط1، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011).

معركة الجمل وصفين، ويضمن لهم الجنة والفردوس من خلال خوض معركة الطائفية على إنها حرب من أجل المقدسات، وعلى إنها حرب علي ضد يزيد.

تلك هي حزمة المقدمات التي تكون بمثابة المدخل لدراسة وتحليل أسباب ومسببات الطائفية في الوطن العربي، وأثرها على الفكر العربي بشكل خاص، وتجلياتها وملامحها وأرهاصاتها، ومن هنا نكون قد هيئنا الأرضية المناسبة للدخول في تلك المسبقات التي خصصنا لها الفصل القادم.

في النهاية أن هذا التدّليل الطائفي والتوضيح لأنموذج الطائفية في العالم العربي يوصلنا لنتيجة مفادها إن الإسلام دين وطني، وديني قومي، ودين عالمي، جاء لكل الناس، وإن جاء للعرب لكن ليس حركاً عليهم، فالإسلام نبه من مغبة العصبية والفتنة ورفضها، وحذر من نواتجها، إذ لا طائفية في رحاب الإسلام، بل إن الإسلام هو المضاد الحيوي لطائفية وإن القرآن الكريم يأمر المؤمنين بأن يكونوا امة واحدة اساسها الإيمان، لا القبلية، ولا العصبية ولا الطائفية[1] (**وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً**)[2]، فالإسلام يدعو للوحدة والتآخي والتعايش السلمي بقوله: (**وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا**)[3].

فما هي العوامل والمسبقات التي بمثابة المقدمات والمؤهلات التي أدت لبروز الطائفية في الفكر العربي المعاصر بشكل جلي، يمكن أن نوجزها في الفصل القادم بدراسة معمقة وتفاصيل دقيقة.

---

1 المستشار محمد سعيد العشماوي، الخلافة الإسلامية، ط2، (القاهرة: سينا للنشر، 1992)، ص114.

2 سورة هود، الآية (118).

3 سورة الحجرات، الآية (13).

الفصل الثاني

مُسبَقات الطائفيّة

تَعريّة الحَقائق

مُسبقات الطائفية

قبل إنْ إنتهينا من الدخول بأقدامنا اليُسرى (١) في ماهية الطائفية وتجلياتها، بكل ما تعنيه من معنى لغوي واصطلاحي أو عام أو خاص، سلبي أو إيجابي، فإن الحديث عن مسبقاتها هو مطلب ابيستمي وعلمي وعملي، ومطلب أكاديمي ومنهاجي يحتاج الى وضع الطائفية على المحك، وتعريتها، وتفكيك خطابها، ونقدها بما يتناسب مع قيما المجتمعية، وكشف دلالات المفهوم وصب بقوالب الحاضر بما يتناسب مع الواقع المعطيات، لتبيان ماهيتها، وهذه المسبقات التي لعبت دوراً بارزاً في الزّج بالطائفية وتكثيف جهودها، وتغذيتها عكسياً لبلورتها على شكل مخرجات تمخضت عن مدخلات سبق وإن زُج بها بطريقة فوضوية، خالية من أدنى أدبيات المعرفة الأبستمولوجيا، لأنها بالحقيقة المطلقة، هي بالأساس _ أي الطائفية _ قيمة عكسية ومنطق سلبوي في المجتمعات، ومرض سياسي يعاني منه الجسد البنيوي للدولة المُفكك والمُعدم من المناعة، كالجسد العربي الذي أنهكته الإشكاليات المعاصرة دون أستيعاب صدمّتها، أو ذبحها على قبلة لما يمتاز به الفكر العربية من خصوصية عدم حسم القضايا والإشكاليات التي تعترض مسيرة الفكر العربي الحديث والمعاصر، فكانت الطائفية _ برآينا _ هي أكبر إشكاليات الفكر العربي المعاصر، لما تمتلكه من قوة للأشتباك مع القضايا الأخرى العالقة في مدخل الفكر العربي كالدين، والدولة، العلمانية، الحداثة، الديمقراطية، العولمة، المعاصرة والتي تشتبك معها الطائفية بقوة الحراب ونابض الإرجاع، لقدرتها على تفتيت المفتت وتجزئة المجزئ، لأن الطائفية اليوم هي أم المشاكل العربية، متى ما خرج العرب من قبوّ الطائفية ضمنا حل الإشكاليات المعاصرة، وأستطعنا أن نضع قدمنا اليُمنى على عتبة الديمقراطية والحداثة والتحديث والنهضة المستلبة.

ولهذه المنهجية تطلب منا الحديث بدءاً عن تلك المُسبقات التي كانت أشبه بالتغذّية العكسية للنزوع الى الطائفية والتحول بها من النظرية الى التطبيق، كمشكلة عصرية واقعية انتابت هاجس الأمة العربية، وعملت على تدشين مسار الخلل فيه، وجعله عقلاً طائفياً فئوياً، لا عقلاً عربياً ناجحاً، وهذا مبتغى أي دولة بُنيّت على مقومات العدل والمساواة والحرية.

ومن هذه المسبقات هي:_

أولاً- التنوع المذهبي والتعددية

أن التنوع المذهبي والعرقي والديني هو مصدر إثراء للمجتمعات التي تمتاز بـ"موزائيك" التنوع وتعطي لها رونق وجمالية منقطعة النظير، ولأن الاختلاف من سُنن الكون، وهو خير ورحمة للبشرية، وإنه من محاسن الشعوب وربما من معالم تقدم الأمم وعمرانها هو ذلك التنوع الثقافي الممزوج بطريقة مثالية والمُصب في قوالب ثابتة ضمن خطوط حمراء لا يتجاوز فيها الحدود الدنيا التي تمس امن وسلامة الوطن أو الإقليم، ولا تعدي على الخصوصيات الأفقية للطوائف، فالتنوع في إطار الوحدة هو استراتيجية ثابتة لكل الممارسات الإسلامية[1]، وهو خيار وسياق متعارف عليه ولا جدال بشأنه.

وهذه الفسيفساء التي وهبها الله للمجتمعات العربية الإسلامية لم تأت اعتباطاً أو من فراغ بقدر ما هي تحصيل حاصل لنزول الأديان السماوية الثلاث على منطقة الشرق مما حملها الله أمانة نشر هذه الدعوات الى شعوب الإنسانية اجمع بكل ما تحمله الكلمة من معنى إنساني وثقافي وحضاري مكلل بالخير والسعادة والأمن والاستقرار لتكوين هذه المجتمعات الناشئة في ظل تمازج الأديان والقوميات والأعراق بكل ما تحمله من ثقافات متجددة وممزوجة بالقيم والمبادئ الحضارية والثقافية التي تخلق المجتمعات.

حيث إن التعددية هذه تجد حضورها العميق والمؤثر في أول وثيقة مكتوبة بتاريخ الإسلام، وهي الوثيقة التي حررها النبي (صلى الله عليه وسلم) وهو يُرسي أسس المجتمع الإسلامي في المدينة، والتي عرفت باسم "الصحيفة" والتي اعتبرت إن اليهود مع المسلمين "**امة واحدة**" وعوملوا كمواطنين في الدولة الإسلامية الوليدة، ولم يعاملوا كأجانب أو رعايا من الدرجة الثانية أو الرديئة[2] وهذه التعددية لم تكن مطلقاً ضمن الدائرة الإسلامية والعربية الأولى مصدراً للفتنة أو للطائفية بمفهومها العصري مطلقاً، بقدر ما كانت عامل توحيد ورص للصف والكلمة.

---

1 د. كمال السعيد حبيب، الأقليات والسياسة في الخبرة الإسلامية من بداية الدولة النبوية وحتى نهاية الدولة العثمانية، (621م _ 1908م)، ط1، (القاهرة: مدبولي، 2002)، ص13.

2 د. أدوار غالي الدهبي، اقول لدعاة الطائفية، ط1، (القاهرة: دار قباء للنشر، 2000)، ص92.

فهذا هو الإسلام المبكر الذي ساوى بين اليهودي والمسلم في اول وثيقة أعتبرت دستور الدولة الإسلامية، ولم يغلب المسلم على اليهودي أو يحط من قدر الاخير بقدر ما أحترم خصوصيات الأخرين، وأعطاهم الحقوق كاملة دون نقص، والحريات التامة دون تمني أو فضل، لأنه من الباري (عز وجل) لكل البشرية عربٍ أو عجم، بيضٌ أو سود، لا فرق في الإسلام بينهم من حيث الحقوق والواجبات.

ومن هنا كان اقتران التعدد والتنوع في أية مجتمع مرهون ضماناته وحقوقه بوجود الديمقراطية الوليد من صلب هذا المجتمع ومن ترائب الأمه، وإلا فوجودها كعدمه لن تحل مشكلة التنوع بل ستزيد الطين بله، وتنحو نحو الغطرسة والتسلط والهيمنة على منطق الواقع، والتجرد من الإنسانية والتعقل الذي هو القيادة العامة لإدارة دفة الديمقراطية وصولاً الى بناء اللحمة الوطنية لأية دولة معلنةٍ الطفر على حواجز التطرف والتكفير في ماراثون الطائفية الذي بدأ السباق في كل دولةً عربية حالما سنحت فرصة التمذهب أو التخندق الطائفي، كعلاج كيمياوي مستحضر من معامل الخارج العربي (الغرب الأورو _ أمريكي، الكيان الصهيوني) وأحلافه، للقضاء على وحدة الصف العربي بإعتبارها تجاعيد رهلت الوجه الديني.

أذن فالتنوع والتعدد ووجود جماعة الأقليات كان سبباً مباشراً في وجود وترسيخ ثقافة الطائفية التي أوجدتها عوامل موضوعية أو تاريخانية ذات توجه قطيعي، مع شرط غياب مسلمات الديمقراطية والثقافة العامة، (الثقافة السياسية على وجه الخصوص)، والوعي الذاتي، والإحساس بهموم الأمة وقضاياها.

أذن فالتنوع لم يتحول الى مشكلة قد تكون مسبق أو مدخل للطائفية إلا حينما يعجز الحاكم أو النخبة السياسية من تكوين إجماع وطني يجمع مواطنيه تحت راية واحدة بحقوق وواجبات متساوية، إذ لا توجد هناك سُلم درجات للمواطنة كسُلم الدرجات الوظيفية، بل الكل في خانة واحدة من المواطنة، لأن المواطنة ليست هبة الحاكم للمحكوم، لكنها أصبحت في عالمنا العربي عقيدة للحاكم ومكرمة يهبها ويمنحها لمن يشاء وفق مكنزات الولاء له وشروط الانتماء لحزبه أو لطائفته الدينية أو السياسية، وبهذا لم يكن ذنب القوميات والأعراق أن تأتلف ضد النظام السياسي أو النخبة الحاكمة، فسياسات هذه النخب هي المدخل الحقيقي والصحيح لتفكك وحدة الدولة، وهذا يدلل على عجز النخبة الحاكمة من قيادة الدولة، أو بناء منظومة تعاقدية اجتماعية تلم كل

الطوائف في بوتقه واحدة، كما ويدل هذا على فشلها السياسي في وضع برنامج متسق يتناسب مع كل متطلبات الإجماع الوطني والسياسي ويتوافق مع منطق التنويعات الطبقية التي يتكون منها المجتمع أو الدولة العربية، فحالما تكون هناك قيادة حكيمة قادرة على بلورة إجماع سياسي وطني لا طائفي يكون امر التنوع والتعددية ليس مشكلة، وأمر يمكن السيطرة عليه أو استيعابه في المجتمع، وخلاف ذلك أي حينما ينشأ مجتمع عصبوي أو دولة طائفية فسوف تزيد صعوبة احتمال تماهي العصبيات المتناحرة في منظومة طائفية وهو المرجح من منطلق إن الدولة الطائفية تجعل النسيج الاجتماعي يهترأ وخيوطه تتقطع، وكلما ازداد التمييز والاضطهاد الطائفي ضعف النسيج الاجتماعي[1]، فتضع تلك الدولة العراقيل والحدود الحواجز بينها وبين الطوائف الاخرى من باب التكفير والشرك والإلحاد، وهنا تتداخل القداسة بالسياسة ويصبح الأمر صعب على الحاكم اولاً في قيادة دفة الحكم بشكل انسيابي ومنطقي وسليم، وصعب على المحكوم ثانياً من الاندماج في الدولة الطائفية التي تعتبره أقل من مواطن دولة أجنبية في داخل منظومتها الاجتماعية.

ومن هنا فإن الخلل في النزوع نحو الطائفية وتأسيس نظامها الطائفي ومجمعتها العصبوي، هو ليس الاختلاف في المذهب أو العقيدة أو العرق، فهذا هو اختلاف لا بأس به، ولا ضير فيه، لا عيب من الأنتماء الثانوي للطائفة بعد الولاء والتفضيل الأول للدولة أو الوطن، لأن الأختلاف في العقيدة (الأيديولوجيا الأفقية) لأنه يقع ضمن حقائق تاريخية وموضوعية لا يمكن الجزم بنفيها أو تغيير ديمغرافية الواقع الملموس مهما بلغت درجة التعصب أو "التطييف"، بل إن مشكلة مجتمعنا العربي المعاصر طبقاً لبرهان غليون الذي أتفق معه في هذا الطرح، وهو كما يقول: "فلا تكمن المشكلة في الاختلاف ولكن في غياب القواعد السليمة والمقبولة لتنظيم الصراعات العقيدية والسياسية الطبيعية، وايجاد الحلول والتسويات العملية لها في كل مرة يحتاج الأمر إلى ذلك"[2] وأن نعمل على تطور وسائل واساليب التعايش السلمي والأهلي بين طوائف المجتمع العربي، وجعلها

---

1 سعيد السامرائي، الطائفية في العراق: الواقع والحل، ط1، (لندن: مؤسسة الفجر، 1993)، ص46_48.

2 د. برهان غليون، نقد السياسة: الدولة والدين، ط4، (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2007)، ص524.

أساليب عربية خالصة، غير مشوبة بشائبة، غير مستورة من الغزو الفكري بما هي أفكار دينية (الثقرطة) أو بما هي أفكار لا دينية (العلمنة).

وأخيرا لم يكن التنوع في تكوين المجتمع العربي هو الذي ينتج حالة الإنقسام والشتات والتفرقة، ولا هو مصدر للشقاق والتفكك، ومن ثم الصراع الاهلي كمشروع طائفي، بل إن التوظيف السياسي (السلبي أو العكسي) لهذه التعددية وهذا التنوع هو السبب في النزوع الى حالة الانقسام والتفكك، والصراع الطائفي الذي يدور في فلكه العرب اليوم.

أذن "فإن البلاد ذات التنوع الإثني تكون اكثر تعرضاً لقيام أعمال العنف"[1] والوطن العربي أحد هذه البلدان التي أمتازت وتمتعت بخاصية التنوع والتعدد، فنالت من أعمال العنف والتعصب أكثر ما نالته أي دولة في العالم، وهو أي العنف المفتاح الرئيس للطائفية والمقدمة للفتنة والتالية للتمزق والتفكك والتجزئة.

ثانياً- مشكلة الأقليات

هناك شُبه إجماع عربي إسلامي يؤكد بان العرب والمسلمين يجب ان يكونوا أحرص الناس على تقرير العدل والانصاف للأقليات، لأن الأوطان هذه هي المستهدفة بالتدخل والأختراق من ثغرات الأقليات[2]، بل هو امر حتمي ولو على النطاق النظري دون العملي، ويجب ان تكون حقوق الأقليات الدينية والثقافية واللغوية هو حق إلهي مقدس، ولا يجوز للأغلبية ان تنتقص من قيم هذا الدين وقداسته اياً كانت تلك الأغلبية او تلك الأقلية[3]، وهذه هي حقيقة ثابتة في أدبيات التاريخ العربي والإسلامي.

فلم تكن هذه القضية ذات بعد ديني أو قومي مؤثر بالتاريخ العربي قديماً، إلا إنها وجدت لها صدى واسع وانتشار هائل بعد توافر عوامل تاريخية مزورة واسباب موضوعية وتغير حال خارطة العالم في ظل الهيمنة الغربية بمعسكريها الشرقي (وارسو)

---

1 نقلاً عن مقدمة تيودور هانف، في د. فرهاد ابراهيم، الطائفية السياسية في العالم العربي: نموذج الشيعة في العراق، ط1، (القاهرة: مدبولي، 1996)، ص11.

2 د. محمد عمارة، الأقليات الدينية والقومية: تنوع ووحدة، ام تفتيت واختراق، ط1، (القاهرة: نهضة مصر للنشر والتوزيع، 1998)، ص101.

3 المرجع نفسه، ص103.

والغربي (الناتو)، ثم من بعدها هيمنة القطب الواحد الفردي ضد الكل المتعدد والذي عـزز وكـرس الهيمنـة الأمريكيـة وكشف نشـاطها التعبـوي علـى تـدمير الحضـارة العربيـة الإسلامية تحديداً، وفق المنطق الغابي عن طريق البقاء للأقوى في ظل التراجع الخطير الذي شهدته المنطقة العربية، واستَلابنا حضارياً، سرقة مشروع النهضة العربية الذي كان من المؤمل أن يرتقي بنا الى سلم المواجهة مع الغرب، لكنه فشل بفعل اصطفافنا بالاتجاه المعاكس، عكس الريح، ورفضنا أن نتقدم حتى صحينا على هامشيتنا التاريخية ووجدنا أنفسنا مجرد خراعة فزاع نحمي حقول ومزارع غيرنا الأجنبي.

وفي البدء ينبغي تحديد مفهوم الأقلية، بما هو مفهوم لا يتطابق في كل مكان وزمان، لأنه مفهوم يستلهم الظرف التاريخي السياسي الذي يعطيه شحنته التخيلية وأبعاده الاجتماعية التي "تتراوح من المطالبة بالمساواة الى الدعوة الى الاستقلال وتكوين دولة منفصلة"[1] وهي على العموم الأعم لا تخرج عن هذه المطالب إلا بالقدر الضئيل منها، وجاء في الموسوعة العربية للكيالي: على إن الأقلية هي "مجموعة من سكان قطر أو إقليم أو دولة ما تخالف الأغلبية في الانتماء العرقي أو اللغوي أو الديني، دون أن يعني ذلك بالضرورة موقفاً سياسياً وطبقياً متميزاً"[2] وبهذا فهي لم تخرج بعد من دائرة الدولة أو الإقليم ما دامت لم تخرج مطالبها السياسية عن السياق العام المتمثل بمطالبة الحقوق ضمن دائرة الدولة وليس الانفصال عن الدولة، كتعبير سلبي عن الأقلية بغض النظر فيما إذا كانت الأغلبية تمارس العنف والتهميش من عدمه.

ويقول بهذا الصدد المفكر محمد عمارة "فلم يعرف التراث الإسلامي مصطلح الأقلية وإنما عرف "التنوع العقدي" ثم التنوع القومي لكن في إطار الأمة الواحدة والثقافة والهوية الواحدة"[3] بأعتبار "الأمة الواحدة" أو "الدولة الوطنية الموحدة والشاملة" هي الحد الفاصل المشروع للمطالب الأقليات بحقوقها، دون تجاوزه، وبهذا فأن مشكلة الأقليات في العالم العربي تتركز على وجه العموم وبشكل مطلق ومنطقي، هي على نوعين: **أقلية دينية واقلية عرقية**، واخطر تلك الأقليات لا هذه ولا هذه، _ مع إن الاولى

---

1 د. برهان غليون، **المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات**، مرجع سابق، ص14.

2 د. عبد الوهاب الكيالي (وأخرون)، **الموسوعة السياسية**، (بيروت: المؤسسة العربية للنشر، 1994)، ص244.

3 المقابلة الشخصية للكاتب، مع المفكر محمد عمارة في القاهرة، 2012.

ربما هي اشد خطراً، بفعل عامل الدين المخدر للعقول حسب النظرة الماركسية بطرح كارل ماركس _ إلا أنهما قد يتساويا في الخطورة، ولكن الخطورة الابلغ اثراً واشدة قسوة على بنية الجسد العربي عندما يجتمع العاملين المؤدلجين في بوتقة واحدة، أي أن تكون الأقلية هي أقلية دينية واقلية قومية بالوقت ذاته، وليس أدل من ذلك في مجتمعنا الحاضر أكثر من حالة (جنوب السودان) فهم مسيحيون اولاً (أقلية دينية)، وزنوج (اقلية عرقية)، فلم يكن الحل في استيعابهم ضمن الدائرة العربية الإسلامية، نتيجة سياسات خاطئة لنظام الرئيس عمر البشير، في عدم تعامله مع منطق الواقع، ورؤية الظروف، أو تقديره للاختلافات الدينية والعرقية بين المركز والإقليم، فكان خروج جنوب السودان دولة خارج حضن العرب هو دليل على فشل السياسة العربية الداخلية منها والخارجية، ونتيجة فشل السياسة العربية البينية تحديداً، لأننا أصبحنا عربٍ بالاسم لا دور لنا في إعادة بلورة واقعنا بطريقة اكثر إيجابية، كعرب، لتوحيد صفنا العربي أو على الأقل ترميم قديمة المُجعد والمترّهل، فاجتماع العاملين الأقلويين (الديني والقومي) دون توفر شروط الديمقراطية وحماية حقوق الأقليات مع توافر شروط التبعية للخارج كانت بحد ذاتها أسباب كافية لانفصال الدول الى دويلات واقاليم مترنحة ألقت بضلالها على خلخلة الصف العربي وتفكك مشروع الوحدة العربية المؤمل تحقيقه، والمُعلقة عليه الأمال العربية الكبرى من نهضة وتنمية وتكامل وتوحد قومي ومشروع عروبي كبير، والتي حالتدون أتمام مشاريع الأمة العربية الحضارية الكبرى.

إذ يواجه أي باحث في مجال خارطة الأقليات في الوطن العربي ثمة صعوبات خانقة، أهمها هي الصعوبات الإجرائية المتمثلة في عدم وجود احصائية دقيقة وجامعة ومانعة ومتطورة في عموم البلدان، ففي العراق مثلاً لا توجد أي إحصائية دقيقة لتنوع السكان مذهبياً، ودينياً، وقومياً، وربما ذلك يعزو لأسباب سياسية ما يقف ورائها النظام السياسي العراقي آنذاك، وهناك مسألة أخرى إن أقباط مصر لم يندرجوا ضمن إحصائيات التعداد السكاني في مصر، ولا توجد نسب دقيقة عن اعدادهم في المهجر، وفي لبنان هناك طوائف ذات انبعاث سياسي قوي لكن لا إحصائية دقيقة لهم، وما ينطبق على العراق ينطبق على لبنان أيضاً، فهناك اسباب سياسية تمنع إحداث إحصاء سكاني دقيق، وهو نفس السبب للمناعة من أحصاء السكان في البلدان العربية التي تشهد التنوع الديني والسياسي والعرقي.

كما إنّ هناك صعوبات أخرى متمثلة بـ"الصعوبات التحليلية" والمتعلقة بصعوبة تحديد وضبط مفهوم "الأقلية" ودرجها في القاموس العربي درجاً علمياً اكاديمياً منطقياً، يتحلى بالحد الادنى من الموضوعية العلمية، وهذا ما لم يكن وارداً في قاموس المصطلحات السياسية العربية، حيث لم يتم تحديد نسبة محددة وثابتة لمفهوم الأقلية في الفهم العربي المعاصر، وهذا من ناحية اخرى يمتاز بنوع من الواقعية ذلك لأن مفهوم الأقلية يختلف من حيث النسبة المئوية من دولة الى أخرى، ذلك تبعاً لحجم السكان الإجمالي العام، فمثلاً تعداد سكان جمهورية مصر العربية يتجاوز المائة مليون نسمة تقريباً، وإن نسبة الأقلية القبطية فيها تتراوح بين 10 _ 15 مليون نسمة، بينما تعداد سكان مملكة البحرين لا تتجاوز الخمسمائة ألف نسمة، أي إنهم على مجموعهم الكلي لا يساوون أكثر من 6٪ من نسبة الأقلية المصرية الأقباط، وكذلك الحال بالنسبة لأقلية العراق قياساً بأقلية لبنان، فالنسبة مختلفة ومتفاوته، وبهذا فأن الصعوبة التحليلية لها دور مؤثر في تقييد الباحث في مجال الأقليات وجدل الطائفية في الوصول الى حقيقة الامر بشكل مطلق ونهائي بما يتمثل بالمنهجية المعرفية الدقيقة.

ومن هنا فأن مشكلة الأقليات هي بالدرجة الأولى مشكلة الأغلبية، أي مشكلة المجتمع بشكل عام، لكن حتى الآن هي ليست مشكلة بل تتفاقم هذه المشكلة بالدرجة الأساس عندما تتحول أو تنزع هذه الأقليات الى التمايز الطائفي وتنحو نحو تكوين طوائف مستقلة عن بعضها وتطمح دوماً للحفاظ على ذاتيها وخصوصيتها، وهذا هو منطق الواقع التاريخي لكل جماعة[1] اقلوية تعيش في مجتمع اغلبوي مهيمن على الساحة الفكرية والسياسية بحكم عوامل الغلبة والقوة والكثرة والنفوذ السياسي، وهي _ أي مشكلة _ الأقليات الدينية والقومية لم تكن جديدة على فهم العالم العربي، إلا إنها أصبحت من المحرمات[2] أو إنها أخفيت هذه المسألة في فترات زمنية ما في المجتمع العربي لأسباب سياسية او دينية ما.

أذن الأقلية لا تتحول الى مشكلة إلا حينما تتحول الى حزب سياسي شعبوي يهدف الى بلورة الجماعة في مجتمع عصبوي يلم شتات اقليته في بوتقة واحدة لجمهرتها بوجه

1 د. برهان غليون، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات، مرجع سابق، ص19.

2 المرجع نفسه، ص7.

جماعة الاكثرية لتنفيذ مطالبها، وبهذا الشكل سوف يصعب تحقيق إجماع سياسي قومي ووطني في ظل وجود الأقليات كمشكلة وليس كجماعة تطالب بحقوقها ضمن نطاق الدولة أو الامة، وهنا تُصبح الأقلية واحدة من اهم الأخطار التي تواجه مشروع الوحدة العربية والمرض العضال الذي يعتاش على عافية الدولة العربية ليسلها وليتعافى هو ويستفحل ويغدو سيداً وتغدو الوحدة هي العليل الذي لا شفاء منه دون "دورة علاج" ضد الطائفية؛ ولو حسبنا ذلك الموقف الأقلوي الذي تلتف وراء شعاره الأقليات العرقية والدينية، فإن الأقليات الصغيرة التي تشعر بأنها مُهددة من جراء تطور العودة القوية والصاعدة لدى الأغلبية الساحقة الى الذاتية الإسلامية المُتسمْة بالطابع الأصولي السلفي[1]، باعتبار إن أغلبية المجتمع العربي هو مجتمع إسلامي، والقومية العربية غالبيته العظمى، والإسلام دين الأغلب منهم، فإن هذا المسبق مرتبط بمسبق لاحق سيأتي ذكره فيما بعد وهو مسبق التعصب والتطرف.

وإسلامياً فلقد حدد الإسلام موقفه من الأقليات[2] بصورة لا غبار عليها، بإعتبارها جزء من حقوق الإنسان في الإسلام التي ضمنها في دستوره المقدس "القرآن الكريم" وإن حقوق الأقليات هذه وفق المنطق القرآني تحدد بنقطتين هامتين في المخيال الديني الإسلامي، وهي[3] :ـ

أ) إن الاوضاع الدينية للأقليات يحكمها المبدأ القرآني العام (**لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ**)[4].

ب) الأوضاع المدنية، والأحوال الشخصية للأقليات تحكمها شريعة الإسلام إن هم تحاكموا إليها: (**فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ وَإِنْ تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَلَنْ يَضُرُّوكَ شَيْئًا وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ**)[5] فإن لم يتحاكموا إلينا

---

1 المرجع نفسه، ص11.

2 التي تعني في بعض الأحيان او في بعض المناطقيات على انها ذات طابع طبقي سياسي، فيقال مثلاً أقلية حاكمة، او أقلية نخبوية وهو تعبير يحمل معانٍ سياسية بحته، للتمييز سياسياً بين طبقة واخرى.

3 الشيخ محمد الغزالي، حقوق الإنسان بين تعاليم الإسلام وإعلان الأمم المتحدة، ط5، (القاهرة: دار الدعوة للطبع والنشر والإرشاد، 2002)، ص177_178.

4 سورة البقرة، الآية (256).

5 سورة المائدة، الآية (42).

كان عليهم أن يتحاكموا الى شرائعهم ما دمت تنتمي _ عندهم _ لأصل إلهي: (**وَكَيْفَ يُحَكِّمُونَكَ وَعِنْدَهُمُ التَّوْرَاةُ فِيهَا حُكْمُ اللَّهِ ثُمَّ يَتَوَلَّوْنَ مِنْ بَعْدِ ذَٰلِكَ ۚ وَمَا أُولَٰئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ**)[1]، (**وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ الإِنْجِيلِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ**)[2] وهذا هو منطق الإسلام في السماحة والخلق الكريم، لمن يؤمن بالله وبكتابه وبنبيه أم لم يؤمن بنبيه وكتابه، دون أن يُجبر على ترك دينه أو يرغم على الدخول في دين الإسلام ما دام هو لم يشئ ذلك برغبته طوعياً لا جبرياً، وهذه هي ديناميكية الإسلام للتعامل مع الأقليات الدينية داخل المجتمع العربي الإسلامي ليس زمن الرسول وصحابته الكرام، بل حتى يومنا هذا إذا ما وظف الدين بطريقة إيجابية عصروية وبعين متجددة، بعيده عن الغلو والتطرف اللا مبرر.

وإنْ مفهوم الأقلية رغم حداثته، إلا إنه مفهوم شُبه مُغيب عن البحث والدراسة، وهو كما جاء في الموسوعة العربية للكيالي كمفهوم شائع، هو يحمل معنيين، هما[3]: _

1_ في الأنظمة السياسية المتقدمة لا تشكل الأقلية عقبة هامة امام الوحدة الاجتماعية والوحدة الوطنية.

2_ وفي الأنظمة التابعة والنامية فأن الإمبريالية الغربية حاولت أنْ تمد بدماء سياسة "فرق _ تسد" من خلال تحريض الأقليات ضد الأكثرية وإثارة مخاوفها لتغذية نزعة التمييز والانفصال وإضعاف الحس الوطني وإذابة الشعور بالانتماء للوطن لتفتيت المجتمع وخلخلة تماسكه وإثارة نعراته الطائفية ليغدوا لقمة سائغة وسهلة الهضم امام الغزو الاستعماري لبسط النفوذ عليه وإحكام السيطرة على موارده ومقدراته.

وفي الوطن العربي باعتباره الشق الثاني من تعريف الأقلية ينطبق عليه ويشتمل معمورته كرقعة جغرافية، حاول الاستعمار دوماً التستر خلف عباءة حماية الأقليات وحقوق الإنسان ونشر الديمقراطية، إذ سيطرة الامبريالية الاستعمارية على أقطار الدولة العثمانية بورقة الأقليات، وتقاسمت ثرواتها، فلم يغب المشهد المأساوي هذا حتى عاد الى أذهان العرب مجدداً اليوم بعد احتلال بغداد واغتصاب فلسطين فوق الاغتصاب وتدمير

1 سورة المائدة، الآية (43).

2 سورة المائدة، الآية (47).

3 د. عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ص245.

لبنان طائفياً، وما الى أخره من مسميات الإمبريالية بكل صورها المتجددة في الذاكرة السياسية والفكرية.

وإن قضية الأقليات الثقافية الجنسية والدينية لا يمكن فهمها إلا في اطار هذا الانتقال الذي تعيشه بعض البلدان من سياق إجماع قومي تقليدي مبني على الإجماع الثقافي ووحدة العقيدة، الى إجماع قومي قائم على وحدة السلطة واستخلاص إرادة عامة ثابتة وحقيقية[1]، فبدون هذا الإجماع الذي هو جوهر الوحدة والتماسك المجتمعي وهو النقيض للعنصرية المقيتة والمقابل للإجماع العصبوي والطائفي، لا يمكن الحديث عن مدنية الدولة أو عن تقدم المجتمع، لأن البقاء تحت ظلال التعصب والعزلة الطائفية هي السبيل الوحيد للإنحدار الوطني نحو الضلالة والشتات وتجزئه المجتمع، وانخراطه من وطنيته وقوميته الحضارية الى عصبويته السلبوية والناشئة للإجماع الطائفي النشاز والمغلوط فيه، بما يعنيه اللفظ من عدم تلبية مطالب الأكثرية، على أقل تقدير، لأن الإجماع بشكل مطلق ونهائي صعب جداً في مجتمعات تعاني _ أو بالأحرى _ تمتاز بالتنوع "الفسيفساء" الملونة لمكونات الامة أو الشعب، أو تلك الدول التي تنخرط ضمن مسميات دول العالم الثالث التي لم تنال نصيبها من الثورة الصناعية أو من تستثمر مكتسبات النهضة والحضارة بشكل جيد، أو تستفد من التنقية وثورة الأتصال إلا فتات الشكليات والديكوريات الطارئة على الثقافة العربية؛ أي بمعنى أن حماية حقوق الأقليات اصبحت مسألة تمس أمن وسيادة دول الجنوب (العالم الثالث والنامي)، فغالبا ما ترفع الأمبرياليات الكولونيالية شعار حماية حقوق الانسان والأقليات لتبرير هجمتها الشرسة، وهي شعارات أظهرت زيفها في اول تجربة للغزو، والمتأمل لذلك يتسأل ما الذي قدمته الولايات المتحدة للعرب والمسلمين باسم الحرية والنضال من اجلها، ومن اجل الديمقراطية ونشر ثقافة السلام، هل حلت معضلة الحكم في العراق، التي اتت بديمقراطية فاحشة ابكت حتى الطفل الرضيع[2]، ومن هنا شكلت مدخلاً حياً للطائفية التي تعتزم التوطين في العالم العربي.

---

1 د. برهان غليون، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات، مصدر سابق، ص103.

2 حسام كصاي، حقوق الإنسان العربي إلى اين - بحث في ماساة امة، ط1، (تونس: دار رؤى للنشر والإعلام والتوزيع، 2014)، ص113_114.

ثالثاً- التعصب الديني والقومي

يُشير مصطلح التعصب إلى كونهُ مفهومٌ مُتأصل من القرن الثامن عشر _ عصر الحروب الدينية الصليبية المقدسة _ جرى وضعه للتنديد بتزمت ديني (زيلوتية) نسبة إلى زيلوت اليهودي المُتعصب (Zelotisme)[1]، أي إنه وليد عقد المسيحية، ومفهوم أكثر تغريب مما هو تعريب، أي إنه فهوم غربي أكثر من أن يكون مفهوم عربي الأصل، وهو _ أي التعصب _ نتاج لحالة اليأس والخنوع والخضوع والانبطاح التي تعيشها الجماعات الدينية والقومية "الأقلوية" في ظل ورحاب الدولة والمجتمع العربي، وهو الشعور بالانكسار البالغ والإفلاس السياسي في المجتمع، فيكون الحل للفشل بهذه الحالة هو النزوع نحو ميول التعصب والتطرف وممارسة كل اشكال الراديكالية ووسائل الأستبداد (الديني والسياسي) وأليات القمع والتسلط وممارسة الأرهاب بصورته المعلنة والجلية، بغية إيجاد بقايا تكلسات ممن ما زالوا يعتقدون بضرورة التشبث بقيود الرجعية والتغذية الطائفية، وممن ما زالوا يؤمنون بالحل العسكري (أو الجهادي) أو العنفوي للحل القميء لمشاكل[2] ناجمة عن تراكمات الماضي السلبي، وتمخض النزعات الحاضرة مما عمل على تكوين بنية فكرية جامحة ونازعة نحو الانغلاق على نفسها، على شكل عملية وضع "القنفذ"

---

1 أندريه هانيال، **سيوكولوجية التعصب**، ترجمة: خليل أحمد خليل، ميكلوس موانار، جيرار دي بوميح، ط1، (بيروت: دار الساقي، 1990)، ص8.

2 أن **مشكلة العقل العربي** والمجتمع ككل اليوم هو إنه عكس العقلية الغربية، فهو ميال لإستخدام السلاح ضد بني جلدته حتى يُفيض الدم وتزاح قطرات الحياء، ويتبلور عنه تنامي ثقافة الثآر والشؤم والإنتقام، وتتحول العلاقة الاخوية بينهم الى علاقة تضادية تصارعية متناحرة لا تنتهي إلا على ميناء من الدم البديل، وثم بعد هذا الكم الهائل من ثقافة العزلة والإنشقاق والتكتر اللامبرر يجنح الجميع الى طاولة الحوار، ونزع السلاح بالتي هي أسوى، والعلة ليست في البنية الفكرية للعقل العربي النازع لخصام اخي العربي، بل في الأنظمة الحاكمة وما استوردته من بضاعة غربية، شقت الصف أكثر مما وحدته، وما سخرته من خلال المخيال السياسي لها من زرع بذور الفتنة لتتسيد على هرم السلطة، وهذا ما انعكس سلبياً على الأنظمة الحاكمة التي انقلب السحر على الساحر، وتحولت هذه الفتنة الى قضية اقلموية ودولية، ودخلت قضية التمزق المجتمعي قضية "تدويل" لها اصابع خفية من الخارج، ومدفوعة بثمن مجاني من رصيدنا الحضاري، ليصبح الحاكم او النخبة الحاكمة امام خيار وحيد دفعها نحو التخندق الطائفي بحثاً عن أنصارها الطائفيين، والمذهبين، متخندقة وراء طائفيتها الدينية لاجل طائفيتها السياسية وتحقيق ضمان استمرارها في السلطة عن طريق تكوين الدولة الطائفية الفاقدة للشرعية والعاجزة عن تكوين إجماع سياسي وطني بالقدر الذي اكتفت فيه تكوين أقلية طائفية لا تربطها المصلحة، أقلية ممكن ان تنهار امام أتفه ريح ثورية حالما يد خل الشعب في موسم ربيعه الثوري الذي هو حتمية تاريخية لتطور مراحل المواسم، ولتطور اعمار الأنظمة العاتية بعدما تكهل وتشيخ وتموت.

لحماية نفسها اولاً، ولحماية مصالحها ثانياً، وهذه الجماعة العصبوية "القنفذية" لن تستطيع التحرك بديناميكية عالية ما لم تصبو الى تكوين مجتمع عصبوي متطرّف، يتيح لها المرونة العالية لتنفيذ برامجها السياسية، ويوفر لها غطاء شرعي كافي عن طريق الإفتاء المُعلب والجاهز في ممارسة العصبية وتصوير للأخر إنها تمثل الدين الذي تتكفى ورائه، أو إنها أس القومية أو العرق الذي دفعها نحو العصبوية، مع الأخذ من صح النصوص الأولى للدين وللعرق، وهنا يتم كل ذلك من خلال أحتكار التفسير والتأويل الذي غالباً ما يكون خاطئ لأنه تعمتد على رؤية فئوية ضيقة وينظر للامور بعين واحدة، فيكون هو المُحرك الذي حرك العصبية والشعور الخاطئ نحو الإمساك بزمام الأمور بطريقة عنفوية راديكالية، أسست ثقافة قميئة سلطوية جهلوية ميالة للإرهاب، ونازعة له، وللنقل دون العقل، التنظير دون التطبيق، والشعار دون الممارسة العملية، فمن سيكون الضحية في هذا الخضم الشائك سوى المحسوبين جزافاً على هذه العصبة أو الفئة المتعصبة، أو الى اولئك الذي يتشابهون مع هؤلاء العصبويين في المذهب أو العرق أو الدين، لكن لا يؤمنون بسياساتهم أو بالمزج الديني بالسياسي، فاليهود مثلاً ليسوا جميعهم صهاينة، واليهود غير الصهاينة هم اشد عداءاً من العرب والمسلمين على الصهاينة لأن الأخيرة حسب تصور اليهود غير الصهاينة هم مزوري تاريخ اليهودية وانهم ملحدون وكفرة، والحال هنا على سبيل المثال، يوجد مثيله في المجتمع العربي الكثير الكثير فيجب ألا يخلط الامر وأن لا تُبعثر الأوراق فيمزج السالب بالموجب، الحابل بالنابل، فيصعب التفكير جيداً فيتخمر عن هذا ولادة أزمة جديدة في العقل العربي بالوقت الذي لا يسعه ازمة جديدة، وهو في اسوى فتراته وأضحل مراحلة، لما يعانيه من انحطاط وتبعية مريرة، وهو ما يدفع بكل فجاجة إلى تكوين العقل الطائفي بمواصفات عربية وامتياز محلي ذو ماركة مسجّلة؛ لذا فأن التعصب "هو عقد الربط في كل امة، بل هو المزاج الصحيح يوحد المتفرق منها تحت اسم واحد" وهو أساس الجماعة وتضامنها والمساواة بين أفرادها[1]، وهنا يجب أن يكون التعصب للوطن الواحد، وللامة بحيث يكون تعصباً إيجابياً لا سلبياً، أي بالشكل الذي يحافظ على بقاء الأمة أو الدولة على نفس الصف الوطني ويحافظ على التماسك الشعبي ويرآب الصدع، ويحقق السلم الأهلي واللحمة الوطنية، لا أن يتناغم مع الطائفية ليكون حزباً سياسياً ذات جذور دينية يعمل على استخدام تراث

---

1 د. برهان غليون، المسالة الطائفية ومشكلة الأقليات، مرجع سابق، ص46.

الـدين وتـوفيره وتسـخيره لأغـراض السياسـة والسـلطة والحكـم، فيعـزز ذلـك النظـرة العصبوية ويحول المجتمع من تجمع يحافظ على وحده ابنائه الى خانة يتم فيها حشر الناس والزج بها في داخلها طائفياً، وشق الصف الوطني سياسياً ودينياً وعرقياً، والتاريخ والامثلة العربية حافلة وزاخرة بالكثير الكثير من هذه النهاية المؤلمة والمحرجة والمثيرة للرحمة وللشفقة.

وأنّ التعصب امر مرتبط بالتطرف أو أنهما سيان لا يختلفان عن بعضهما ذلك البعد، والتطرف في اللغة يعني الوقوف في الطرف، وهو يقابل التوسط أو الاعتدال[1] وبهذا فأن التطرف الديني والقومي لعب دوراً بارزا في الانقضاض على وحدة وتماسك الدولة أو الأمة، والدعوة الى تشرذمها وانحطاطها بشتى ميادين الحياة والنزول بها الى مرتبة سفلى لا تستطيع أن توفر الحد الادنى من التماسك الوحدوي والوئام الشعبي، وتحاول قدر الإمكان التلاعب بورقة الإيديولوجيات المخدرة للعقول وتسخيرها من اجل جمهرة الناس حول حزب سياسي تحاول إقناعهم (أو خداعهم) بأن افكار هذا الحزب (أو الحرب) سوف تحقق مطالبهم القومية أو الدينية وتعزز لهم دولة أو اقليم يحققون من خلاله طموحاتهم وطموحات اجيالهم القادمة، ولأن التعصب والتطرف هو سياسة المفلسين سياسياً ودينياً، ولأن المتشددين لم يجدوا عقلاً نيراً يصغوا لفتاواهم ودعواتهم المريضة فأنهم بهذه الطريقة ليسوا إلا مجبرين على حمل السلاح والنزوع نحو استخدام العنف وممارسة الإرهاب لتكوين دولة دون مستوى القطرية (دولة العصابات المسلحة) داخل كيان الدولة، وتذويب الهوية الوطنية للدولة في هوية الدولة، أو جعلها تابعه لها، وعندئذ تصبح الدولة نتيجة ضعفها وكسلها وتراجعها الحضاري كنتاج عن تبنيها نظام الطائفية المتمخض من ارهاصات الديمقراطية التوافقية (في حال لو كانت الدولة تدعي إنها ديمقراطية) ومسبقات أخرى له ليلد هذا الضعف والانحلال في كل مفاصل الدولة مما يجعل الاخيرة بيدق بيد النخبة، تماشيها وتسير أمرها وتجييرها لصالحها، وما يظهر عجزها وشللها الدولوي بالكامل، وتصبح آله بيد الميليشيات والطوائف، تأتمر بسياسة الأقوى أو بسياسة الرابح من صراع هذه الحركات السياسية، وليس أدل من هذا المثال أكثر من حالة لبنان، فبعض الميليشيات السياسية تمتلك سلاح افتك من سلاح الدولة، والأخيرة مصابه بحاله من الخوف والضعف في مجابه تلك الأحزاب والميليشيات،

---

1 د. صلاح الصاوي، **التطرف والراي الأخر**، ط1، (القاهرة: دار الأفاق الدولية للأعلام،1993)، ص8.

حتى في القضايا التي تمس أمن وسلامة الدولة، فهي لا تستطيع استجواب عنصر من الحزب للقضاء لمحاكمته أو الإداء بأقاويله، بالوقت الذي ينبغي أنْ يكون القضاء هو السلطة العليا في البلد الديمقراطي كما يقولون عن لبنان _ رغم عدم قناعتي بأي ديمقراطية عربية مطلقاً _ وبهذه الحالة فأن الدولة اصبحت متبوعة لا تابعه، وهنا فقدت الدولة هيبتها واصبحت عرضه للأخطار الخارجية وكلنا يعلم ما فعلته العصابات الصهيونية في لبنان صيف 2008 التي دمرت ما دمرت بالوقت الذي كان اللبنانيون ينتظرون الصيف بفارق الصبر نظراً لما تشكله السياحة في لبنان من مصدر رئيسي وثير في تنمية وقوة ونهضة الاقتصاد اللبناني، وبهذا فقد كان التعصب الاعمى والتطرف اللاديني[1]، وبقدر أرتباط التعصب بالتطرف فإن البلورة لهذا التمازج والتداخل اللفظي والواقعي سوف يفضي الى ولادة منتوج سلبي ألا وهو "العنف" بكل ما تعنيه الكلمة من معنى، والذي هو في الحقيقة _ أي العنف _: "سلوك يستخدم الشدة والقسوة، يلجأ اليها الفرد أو مجموعة أفراد لإلحاق الأذى أو الضرر بطرف آخر؛ لتحقيق هدفًا ما، عبر استخدام القوة المادية أو العسكرية"[2] غالباً ما يتم هذا السلوك عن تسييس المقدس وتأليه ليؤسس كنتاج للتطرف والعنف، بعد تمرّحل الإسلام، وهو الذي صاغ ثقافة المسلمين منذ زمنٍ طويل[3] وهذا هو مخاض التمازج العصبوي والتطرف في مجتمع قبلي تتناحر في داخله الطوائف والكيانات في سبيل تحقيق هدفٍ واهٍ ممكن تحقيقه عن طريق الحوار والطاولة المستديرة التي تقبل الرأي ونقيضه، بكل سلاسة وحياديه مشبعة بروح الممارسة الحرية؛ وهناك أمر ضروري أرتبط بالطائفية عن طريق التطرف والتعصب

---

1 ونقول لا ديني لان الدين ضد التطرف لأنه لا يرتبط بالدين _ أي دين سماوي كان _ بصله لا من بعيد ولا قريب لأن الاديان السماوية جاءت بالرحمة والخير والصلاح، وخصوصاً الدين الإسلامي بما هو دين وسطية وسماحه ويسر ولا عسر فهو دين ينبذ التطرف ونهى عن العصبية لانها نتنه على لسان نبيه المصطفى محمد صله الله عليه وسلم، فالإسلام كدين الأغلبية كان ديناً وسطا (وجعلناكم امة وسطا)، لكن العصبوية التي حشت عقول بعض رجال الدين هي التي غيرت رؤية الواقع من مسار الاعتدال الى الراديكالية العمياء، والجنوح للتعصب المريض وممارسة العنف واستخدام السلاح كحل امثل لثقافة هذه الحركات.

2 ناظم نواف إبراهيم الشمري، ظاهرة العنف السياسي في العراق المعاصر منذ الاحتلال الأمريكي 2003وحتى 2009، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2009، ص8.

3 ضياء الشكرجي، لا لدين يُفسد فيها ويسفك الدماء، مرجع سابق، ص52.

والعنف ألا وهو الفئة أو الطبقة التي تناديها هذه الحركات المتشددة، وهو دليل دامغ على فشل الحركات المتشددة من النفاذ الى عقول الطبقات المتقدمة في كافة المجتمعات العربية، فكان السبيل امامها هو التوجه صوب "الشباب غير المتعلم" أو المكتفي للعلم ذاتياً، الذي لم يأخذ نصيبه من العلم والثقافة الكافيين، فتخاطبه بطريقة ولي الأمر بعد أنْ تستلب اراداته وتجعله بيدق على رقعة شطرنجها تسيره حسبما تريد بما يحقق قتل الأخرين بدون ترديد عبارة (كش)، _ بالوقت نفسه فللقاعدة شواذ أي أن هناك فئة من الانتلجيسيا والمتعلمين انخطروا في سلك العنف واندمجوا في صفوفه، ومارسوا ثقافة العنف، إما للثأر على الغرب أو الانتقام من سياسات امريكا، أو لشعور نفسي أو غير ذلك_ وهذا أمر بحد ذاته يتطلب الدعوة للحركات الدينية بمراجعة نفسها وإلقاء نظرة متيقنة على صفوفها علها تدرك أسباب الأخطاء التي وقعت فيها، وإن البشر جميعهم خطاءون وخير الخطاؤون التوابون، وباب التوبة مفتوح على مصراعيه، علينا أن لا تأخذننا العزة بالنفس ونرفض الرأي الأخر، فطالما نحن بشر مسلم علينا أن نبصر الأمور بعقل متفتح _ لا عقل طائفي مغلق _ يراعي ظروف العصر ومتغيراته، وبدون ذلك فالطائفية سوف تصبح (أو أصبحت) في مجتمعنا العربي الإسلامي مشروع ديني وسياسي واجب تحقيقه، بل ومشروع عصبوي يتطلب توفير الطائفية لتكوين إجماع طائفي لا إجماع سياسي، لأن الأخير قتل مذ إعلان الطائفية بما هي مشروع محلي في بعض دول المنطقة العربية، كما إن التعصب هو نتاج عن تنامي حالة الاستبداد والتسلط والتعنت في الرأي أو كما يراه أحد الباحثين "في أبسط تعريفاته هو تفرّد في الرأي في شؤون تخصّ الجماعة، وبالتالي فهو احتكار أو اغتصاب لحق الجماعة في إبداء رأيها، وفي النهاية فهو طغيان واعتداء على الآخر"[1] وهو في الدول العربية حالة عامة وغالبة وسمة اساسية تطبع الحياة السياسية العربية فأفرزت في الحقب التاريخية الماضوية نظم حكم اكتسبت شرعية دينية لتصبح نظم مقدسة لا يجوز الحديث عنها أو الخروج عليها مما صور لهذه النظم بإنها الناطقة باسم الالهة ووكيلة الرب على الأرض، فمنحها ذلك حالة من الاستبداد والتسلط ورفض وجهة نظر الآخر من منطلق مقدس يُحَاور بَذيّه أو هَامشي.

---

1 نقلاً عن: إسماعيل نوري الربيعي، (وأخرون)، **الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة**، ط2، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص49.

ومما لا شك فيه إنْ ثقافة التعصب والحقد والكراهية والجهل والتطرف والعنف هي ثقافة سلبية بكل نتائجها، وبراهينها ولا يمكن ان تفضي الى مشروع وطني يحقق الوحدة والانسجام بقدر ما يحقق التفكك والتجزئة، والانشقاق، وخلق أكثر من طائفة متناحرة، متصارعة، دولة صوص وحرامية وسراق للمال العام، اي تكوين دويلات داخل الدولة، دويلات دون الدولة القطرية قائمة على اساس ومنطق الطائفة والحزب والعرق، وهو ما يعيشه اليوم العرب اليوم[1]؛ وهنا فأن التعصب الديني والقومي كان مشروعاً معداً وناجزاً وجاهزاً ليكون بمثابة المدخل والمسبق الجديد للطائفية، ليضاف الى مسبقات عديدة انضجتها الحركة التطورية للمجتمعات ليشكلا طريقاً معبداً وسالكاً ينتهي بالمشروع الطائفي بشقيه الديني والسياسي بشكل سيروري منظم.

رابعاً- الغياب الديمقراطية أو (الديمقراطية التوافقية)

إن الديمقراطية في معناها الأصولي الحقيقي والسلفي تعني حكم الشعب للشعب بتخويل من الشعب نفسه، وهذه هو المعنى اليوناني لها، وهو تعريف بمجمل مفهوم الديمقراطية بالرغم من وجود تعريفات لا تعد ولا تحصى وانواع من الديمقراطية بالكم الهائل، لكنها لا تخرج عن نطاق هذا المفهوم بشكل عام، وإن الديمقراطية كانت وظلت هي الشراع والمجذاف الذي يوصل سفن الحركات السياسية وقوارب الجماعات إلى ميناء السلطة بهدوء حذر ومفاجئ، وهي الآلية الديناميكية الحقيقية والفعلية التي بدورها تنهض الأمم وترتق الى مصاف الدول العظمى، ومن أنواعها الكثيرة هناك ديمقراطية مباشرة وأخرى غير مباشرة، ديمقراطية نخبوية وأخرى شعبوية، ديمقراطية غربية وأخرى أمريكية واخرى عربية، وديمقراطية تمثيلية حتى ظهر بديلها وهو ما يسمى بـ"الديمقراطية التوافقية" بما تعنيه من كونها نظام وفكرة تُمارس في مجتمع تعددي يمثل خليط من الشعوب لأنهم يتخالطون دون أن يكون بينهم تداخل وإندماج[2]، وأكثر من كتب عنها هو آرن ليبهارت؛ حيث يرى (ارنت ليبهارت) الى إن نشوء التوافقية وتأسيسها مطلبا لتعزيز وترسيخ الديمقراطية بما يعنيان إن التجانس الاجتماعي والإجماع السياسي هما شرطين مسبقين للديمقراطية المستقرة، والعكس هو الصحيح فعلاً، أي إن

---

1 حسام كصاي، حقوق الإنسان العربي إلى اين، مرجع سابق، ص163.

2 J. S. Furnivall, Colonial Policy and Practice; A Comparative Study of Burma and Netherlands India, (Cambridge University Press, 1948), P.304

عدم التجانس هو شرط عدم الإجماع السياسي سيكونان مدخلاً لعدم الاستقرار السياسي ومن ثم قتل الديمقراطية في عقر دارها، فهل حق لنا كدول عربية ناشئة وجديدة بعد إسقاط النظم القديمة وانهيار المنظومة العسكرية بالكامل أن ننحو بتهور وبسوء نيه منحى النزوع الى ممارسة الديمقراطية التوافقية وتطبيقها وتضمينها في دستور لبنان بعد الغزو الإسرائيلي وما تبعه من حرب أهليه واقتتال طائفي انتهى بالتوافقية المقيتة، ودستور العراق وتجربته الديمقراطية بعد الاحتلال الأمريكي وغرس بذّور الطائفية لتثمر قتلاً بشعاً وتهجيراً واستبداد وفتاوى لا حد لها، وأبرز ما يميز تجربة ليبهارت للديمقراطية التوافقية هو أربعة عناصر أساسية، ألا وهي[1]:ـ

أ_ حكومة أئتلاف أو تحالف واسعة (تشمل حزب الغالبية وسواه).

ب_ مبدأ التمثيل النسبي (في الوزارة، في الإدارة، والمؤسسات، والإنتخابات أساساً). ج _ حق الفيتو المتبادل (للأكثريات والأقليات لمنع احتكار القرار).

د _ الإدارة الذاتية للشؤون الخاصة لكل جماعة.

وإن أول من أستخدم مصطلح الديمقراطية التوافقية هو دايفيد أ. ابترا على إنها "**نوع من النظام السياسي باعتباره جمعاً لوحدات مكونه لا تفقد هويتها عند الاندماج في شكل من إشكال الاتحاد**"[2]، ولو تركنا كل ما قيل عن الديمقراطية التوافقية ونزعنا نحو التدقيق في تعرف ابترا لوحده وتطبيقه على الواقع العربي _ اللبناني والعراقي _ فالقول الحق إن هذه الديمقراطية لم توجد ولم تقم لو لا وجود النزاعات المختلفة بين مكونات الشعب ولو وجد حد أدنى من التجانس لانتفت الحاجة للديمقراطية التوافقية، لأنها بالأساس كانت ديمقراطية غربية، ولأنها نتاج لعوامل غربية اقترنت بالغرب وظروفهم ومعطياتهم فلا يمكن سحب معطيات التاريخ على واقع وظروف ومعطيات العالم العربي _ الإسلامي[3]، لكنها ألبست زّياً عربياً، بالقوة والإكراه،

---

1 آرن ليبهارت، **الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد**، ترجمة: حسن زينه، ط1، (بغداد _ بيروت: معهد الدراسات الأستراتيجية، 2006)، ص8.

2 نقلاً عن عبدالستار الكعبي، **الديمقراطية التوافقية: العراق انموذجاً**، ط1، (بغداد: دار السياب للطباعة والنشر، 2011)، ص22.

3 حسام كصاي، **الإسلام والديمقراطية**، مرجع سابق، ص28.

وإن هـذه الديمقراطيـة (التوافقيـة) وجـدت لوضـع حـد لحالـة الفوضـى والاضـطرابات الداخلية أو لحرب أهليـة أو اقتتـال طـائفي، ونجحـت في ذلـك، لكـن لا يمكـن عكسـها علـى داخلـها، _ فالديمقراطية التوافقية في لبنـان والعـراق هـي الـتي مزقت الشعب لا وحدتـه، ونفرتـه لا جانسـته _ بمعنـى لـو إن هنـاك شـعباً متجـانس ومتفـاهم موحـد بـين أطيافـه وأعراقه فما حاجـة التوافقيـة إليـه وهـو متوافقـاً أصـلاً، أي بمعنـى لا حاجـة للديمقراطيـة التوافقيـة في ظـل وجـود شـعباً متفاهمـاً موحـداً متماسـك الأطـراف، وإن إدخـال هـذه الديمقراطية على هكذا أنموذج شعبي هو بالحقيقة تغذيـة عكسـية، والـدوران حـول الـذات حد فقدان التـوازن، وهروبـاً نحـو الأمـام، وتخبط سياسـي، والسير عكس التيـار، وحالـة العراق بعد الاحتلال هـي النموذج الحي.

اذن فالديمقراطيـة التوافقيـة العربيـة اليـوم _ حسـب فهمنـا لهـا _ هـي دسـتور الطائفيـة والتقسـيم والشـتات، وهـي الـدائرة الـتي تمـنح لـك أكثـر مـن هويـة في آن واحـد بالوقت الذي لا يسمح بالحقيقة سوى إصدار هوية واحدة، بل وإن الديمقراطيـة التوافقيـة اليـوم هـي النظـام السياسـي لمـن لا يجـدون الشـرعية الكافيـة الـتي تؤهلـهم في البقـاء أو الوصـول الى السـلطة بطريقـة ديمقراطيـة وشـرعية عـن طريـق الانتخـاب، وإن أي ديمقراطية انتخابية تمارس في ظل النظام الطـائفي هـي ديمقراطيـة مشلولة، ديمقراطيـة مبتـورة، ديمقراطيـة لا تختلـف عـن الدكتاتوريـة سـوى الاخـتلاف في حـروف الكلمـة فقـط والمعنى نفس المعنى، بل هي أشد وطئة لأنهـا ديمقراطيـة كولونياليـة غربيـة تغريبيـة غالبـاً مـا تأتينـا بـالغزو الفكـري لثقافتنـا العربيـة _ الإسـلامية الـتي تريـد طمـس معـالم هويتنـا وقوميتنا وخصوصياتنا الثقافية والحضارية[1].

ولو تجاوزنا كل مـا قيـل مـن سلبية عـن الديمقراطيـة التوافقيـة في العـراق وجنحنـا لحقيقة المنطق، فما الذي انتجته هذه التوافقية على مدى قرابة العشـرة اعـوام المنصـرمة، هل تقدم العـراق شـوطاً واحـداً صـوب الديمقراطيـة البنـاءة بمعناهـا السـلفي الاصـولي، .. هـل قضـي علـى أمـر الطائفيـة، والعـراق اليـوم بلـداً في المرّاتـب الـدنيا في مجـال حقـوق الإنسـان، وحريـة التعـبير، والعـراق اسـوى بلـد لحمايـة الصـحفيين، وبغـداد أوسـخ مدينـة بالعـالم، واليـوم التنـاحر الطـائفي في أوجـه، في "ربيعـه الـديني والسياسـي"، حتـى المطـرب أصـبحت النـاس تسـأل عـن طائفتـه هـل هـو سـني ام شـيعي رغـم انـه لا يصـلي مطلقـاً،

---

1 المرجع نفسه، ص21.

والراقصة من أي طائفة ولاعب كرة القدم من اي فئه، إن مزج الدين بالسياسة قد افسد الأول وأنتج الطائفية التي هي ابنة غير شرعيه للديمقراطية التوافقية، بل إن السياسة افسدت الفن والرياضة، بل أفسدت عقول الجميع، وكذلك الحال ينطبق على لبنان الطائفية المستفحلة في كل مفاصلها، فهي لا تقل نظيراً عن مثيلتها في العراق، بل ربما أسوى من ذلك، لأننا احتذينا بالأنموذج اللبناني الطائفي ولم نحتذ بالأنموذج غير الطائفي وإنْ كان غربياً، فلرب نظاماً غربياً ارحم للعرب من نظاماً عربياً فاسقاً ومترّهلاً وضعيفاً لا يقوى على النهوض بواقع الأمة أو يقدم لها احتياجاتها وما تصبو إليه أو تحقيق الاستقرار السياسي والأمني، والعنف ما زال في تزايد والإرهاب يغتال العقول قبل الأجساد، والفوضى تطال حتى المقدسات من دور العبادة (مساجد وكنائس واضرحه وعتبات ومعابد ومقامات أولياءٍ طاهرة).

أذن فقدت شكلت الديمقراطية التوافقية بكل ما تعنيه الكلمة من معنى سلبوية وغبيوية وجهالة وضلالة عائقاً امام نهضة العراق ولبنان من ركام وتكلسات الطائفية التي أسست لها ودعمتها في دساتيرها حتى أصبحت الطائفية للشعب مطلب دستوري وقانوني وشرعي، بل لا يمكن العدول عنه إلا بالرّجوع اليَّه، وهذا بحكم الحال فأن أي وطنية يرفع صوتها سوف تلاقي من التجريح والتهويل والتعذيب ما لا تتحمله أو تتقبله منظمات حقوق الإنسان التي أصبحت اليوم قضية سياسية تم تجييرها للقوى الامبريالية، بعد خلاصها من سلفويتها ونزع عنها أصوليتها وحقيقتها، لتغدو كالديمقراطية، والعولمة والحداثة مشروع امريكي امبريالي خالص.

وبهذا فأن الديمقراطية التوافقية أصبحت تساوي اليوم في المجتمع العربي المعاصر فقدان الديمقراطية، لأنها كعملية حسابية أو معادلة رياضية فأن الناتج المحصل عن الديمقراطية التوافقية هو طائفية مقيتة (أي ناتج سلبي)، وهي نفس النتيجة التي تتمخض عن فقدان الديمقراطية فهي أيضا طائفية، تعصب، فوضى، حرب أهليه (ناتج سلبي أيضاً) :

الديمقراطية التوافقية + فقدان الديمقراطية = طائفية شعبوية ونخبوية

أو

الديمقراطية التوافقية = فقدان الديمقراطية = الطائفية

وربما في بعض الاحيان تكون عدمية الديمقراطية افضل من توافقيتها، لأنه على الأقل هناك مبرر ودافع دامغ لم يوهم العقل العربي (القطري منه والقومي) به، ولم يخالط عليه الأمر فيستشف من غير المطالبة بمشروطيه توفر الوعي السياسي أو الفكري لمعرفة وتمييز الحقيقة، وحتى لا تكن الدولة الطائفية بنظامها العصبوي وقتئذ صاحبة حجة إنها تمارس وتطبق الديمقراطية، كما يفعل النظام السياسي اللبناني والعراقي اللذين اوغلا في نظام الطائفية المؤطر دستورياً والمشرعن قانونياً بحق أو غيره، في حين ما زالوا يرفضون اتهامهم بالممارسة الطائفية، بل العجب العجاب يعلنون على الملأ محاربة الطائفية وهم من المحال أن يصلوا إلى السلطة لولا التوظيف السلبي للطائفة، التي شكل انبعاثها السياسي الانتكاسة الاكبر للفكر العربي المعاصر وللدولة والمجتمع العربيان، يصعب مواءمتهم وتعايشهم ضمن دولة مركزية موحدة دون كانتونات أو أقاليم خاصة، فيعيش ضمنها مختلف قطاعات المجتمع جنباً إلى جنب ولكن بإنفصال داخل الوحدة السياسية الواحدة[1]، وهذا هو المخطط الطائفي المُعد في الدوائر الغربية الأورور _ أمريكية.

وبهذا فقد شكلت الديمقراطية التوافقية ببلورتها (عراقياً ولبنانياً) مدخلاً ناجزاً لنظام الدولة الطائفية، وعدت هذه الديمقراطية مسبق من المسبقات التي مهدت الطريق للاندفاع في عالم الطائفية ونظامها السياسي العصبوي ومجتمعها المحتكم للتناحر الطبقي والقبلي والمذهبي، وهو أمر ليس بالممكن للنزوع من خلاله الى الوطنية البناءة التي ترص الصف وتوحد الكلمة والقول الوطني وتنبي وطن من اللحمة السياسية الاهلية الممتزجة بالمخيال والوعي الذاتي البناء.

خامساً- غياب العقل العربي (العقل الطائفي)

من مسبقات الطائفية _ التي لها إرتباط بفقدان الديمقراطية أو تحويلها من مشروع حل الى ازمة فكرية عقائدية ذات جدل واسع _، هي غياب العقل العربي أو تحجيبه أو إغتياله كمداً برصاصات النقد والتحريم والتجريم والتحريف التي ألقت أثراً بالغاً عليه، نتيجة لانقلاب موازين القوى وتخلل حال الأمة العربية وتراجعها والتي ربما هي جزء من ضحية غياب هذا العقل المتهم بالطائفية؛ فالعقل العربي ضرورة انسانية

---

1 آرن ليبهارت، **الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد**، م. س، ص6.

بما هو _ العقل المجرد الأصولي _ هبه الله (عز وجل) للبشر، وبما هو باعتباره قوة من افضل القوى الانسانية بل افضلها على الحقيقة[1] وهذه الإنسانية حينما تفتقد أو تنتهك أو تُصادر من قبل الأخرين _ نخب، أحزاب، حركات، قيادات شعبوية _ يصبح الولوج الى عالم الطائفية أمرٍ مستيسر حدوثه، ومطلب عصبوي يحن المجتمع الى حصوله لتكوين إجماع فاشي أو نازي يكون خميرة صالحة لإنتاج الطائفية بكل ما تعنيه من نتانه وعفونه وازدراء، وسلبوية معلنة؛ فوجود العقل والاحتكام اليه في أي موضوع ديالكتيتي يثير نقاشاً حاداً فهو مطلب لا غنى عنه، فنحن كما هو معلوم (أمة الدليل) من يدعي أمرٍ فليأت بحجته البيضاء وسيصدقه الأخرون، لأن العقل هو أساس الحياة، بقوله تعالى (**قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الأَلْبَابِ**)[2]، فلا مناص من الاحتكام للعقل إلا إذا تحولنا الى أناس سلبيين، رديئين، طائفيين لا نمتلك لرؤية الحقيقة سوى عين واحدة، وهذه طبيعة العقل الطائفي المُغرر به بفعل الأفكار الشاذة؛ وبما إن الطائفية هي دليل على بروز عصبية المجتمع وتحلل اوصاله وضعف تماسكه وفقدان السيطرة عليه، أو بالأحرى بما إن الطائفية هي نتاج عن فشل النخب الحاكمة من قيام نظام سياسي فعلي وحقيقي يؤمن الحد الأدنى من التماسك الجماهيري ويوفر الحدود الدنيا للأحتياجات والمتطلبات الأساسية، وللسلم المحلي، ويحافظ على استقرار النظام برمته، وهذا الأمر لا يتوفر إلا في مجتمعات العالم الثالث (النامي) التي تعاني من منزلق الاصطفافات المذهبية والعرقية، والتي تعاني من فقدان الديمقراطية بشكلها الحقيقي والمنطقي، وتشهد نظمها السياسية مزيد من التهديد الأمني للاستقرار السياسي وكثرة المطامع الاقليمية، وهو ما موجود فعلاً في كثير من نظمنا العربية، فأن العقل بهذه الحالة سوف يكون عقلاً هامشياً لأنه لو كان هناك فعلاً عقلاً متفتحاً موجود ويفكر بمنطق الواقع لما كان هناك أصلاً ما يسمى بالفوضى والطوبائية، ولما كان هناك حرباً أهليه وقعت في الجزائر وفي لبنان وفي العراق ومرشحه أن تقع في مصر أو البحرين أو الكويت وباب الترشيح مفتوح للجميع وبدون فترة زمنية محددة لإغالقه طالما إن العقل العربي هو عقل دون مستوى القدرية، عقل "جُزأني" يفكر

---

1 تحقيق وتقديم: د. محمد عمارة، الاعمال الكاملة للإمام الشيخ محمد عبده، ط1، (القاهرة: الشروق، 1993)، ص182_183 .

2 سورة الزمر، الآية (9).

بغير وعي أو لا يفكر مطلقاً، عقل انحداري، عقل وهمي توهيمي، يفكر بطريقة سلبية بحته، نابع من قيم البدقراطية وثقافة التريث.

ونتيجة لذلك لم يكن غياب العقل أو تهميشه من حياة الإنسان إلا له مردودات سلبية من أصعبها هو إن هذا الغياب الكلي أو الجزئي للعقل ترك الفراغ مفتوحاً للا عقل في أن يشغل حيزه فكرياً، وهذه نتيجة منطقياً مقبولة ما _ كالأسود والأبيض في كتابة النص الشعري _ وإن الجنون لا يفكر إلا عكسياً، والجنون بهذا الشكل يساوي اللا عقل أو العقل السالب وبكل الأحوال ومهما اختلفت المسميات فالنتيجة واحدة وثابتة، هي إن هذا العقل الغائب أو المُغيب أصبح مسبقة مهمة من مسبقات الطائفية، بل أصبح ثغرة تغلغلت من خلالها شرانق الطائفية بشكل انسيابي وديناميكي كرس وعزز الرغبة في النزوع اللاشرعي لها، باعتبارها حلاً أمثل لمجتمع لم يحسن اختيار نخبة حاكمة ومثقفة قادرة على أن تلم جمع الأمة في بوتقة واحدة وإن كانت بوتقة من نوع الاستبداد وهو ما مرفوض أصلاً لكن _ على سبيل المفاضلة فقط لا غير _ هذا اهون من طائفية تمزق ولا توحد، تجرح ولا تعالج، تنحدر ولا تصعد، تموت ولا تحيا، وبالتالي يُصبح العقل الغائب هو المدخل القانوني والشرعي للنزوع نحو الطائفية _ لا محوها _ ومن ثم يبحث عن مسبقات أخر تكون على مجملها مشروعاً كاملاً ومتكاملاً نصياً وحرفياً نحو تضمن الطائفية دستورياً، ومساندتها شعبياً، وإعادة انتخاب شخوصها سياسياً، وتكوين مجتمعاً قبلياً، بدائياً، عصبوياً، يحقق فئات من الإجماع الحزبوي والفئوي الذي ينذر بما لا يحمد عقباه، والذي يحل محل الإجماع السياسي الذي عجز نظام الطائفية من تحقيقه، وبالتالي فأن هذا الإجماع الحزبوي سوف يتذمر وينهار في اول عاصفة جماهيرية أو يستمر بناءاً على القهر والقوة والإرغام والضغط حتى تنتهي نهايته الطبيعية الميتافيزيقية لحركة التاريخ ودورة الطبيعة البشرية.

سادساً- المزج الخاطئ بين الدين والسياسة: (خيار الثقرطة)

إن ما يسمى بظاهرة الإسلام السياسي _ التي هي نتاج الحركة التطورية للعمل السياسي الطبيعي عن طريق الارتكاس الى العامل الديني _ هو جزء من منظومة شائكة ومعقدة ومغلوط فيها، عملت على تشكيل اصطفافات فئوية، حزبية، مذهبية، طائفية، (نخبوية وجماهيرية) بهدف ملأ الفراغ الذي أحدثته الحركات القومية بعد إنهيارها

وعدم إستيعابها صدمة 1967 التي كانت كارثة بمعنى الكلمة على العرب جميعاً وعلى التيارات القومية بوجه الخصوص لأنهم _ آنذاك _ كانوا هم التيارات الأقوى حركاً ونشاطاً على الساحة السياسية والفكرية العربية، تزامناً لما سمي فترة الصعود القومي، التي أنتهت بانتكاسة تاريخية طرحت على أثرها البدائل الحركية الأخرى لملئ الفراغ.

فبعد فشل الحركات السياسية ذات المرجعية الدينية من كسب معركة الصراع الفكري والسياسي القديم الجديد مع الحركات العلمانية والقومية والماركسية والاشتراكية والليبرالية دأبت الحركات الإسلامية[1] على التجنيد الديني للسياسة، والحشد التعبوي ضرباً على الوتر الحساس _ بما هو أفيون يغمي عقول الناس ماركسياً على أقل تقدير _ فأصبح الدين لدى الجميع لعبة وبيدق شطرنج، كل يسيره حسبما تقتضي مصلحته، فهذا يجعله مذهباً للدولة، وذاك يجعله تابعاً لها، واخراً يجعله متبوع للدولة، وأخر يلقي به جانباً حالماً تنتهي المصلحة من توظيفه له وهكذا.

بمعنى أن لعبة زّج الدين بالسياسة تنتج "خلطة" " ... تحاول الطائفية نقل الصراع عن الأرض، مجال لاستغلال والسيطرة على السماء" فتكون الطائفية هنا بتعبير المغدور مهدي العامل تحمل معنى الدين وتحتل موقعه[2] وأن تهيمن عليه بشكل مطلق وتجعل

---

1 باعتبارها حركات سياسية بحته _ رغم مرجعيتها الدينية _ لا تختلف شيئاً عن الحركات السياسية الأخرى، فهي كالأخريات يجمعها مع غيرها قاسم مشترك هو النزوع الى السلطة، والرغبة في ممارسة العمل الدولوي والإيثار به لحد الإستماته بحب السلطة والحكم، وإنهما _ جميع هذه الحركات وعلى شاكلتها _ هي حركات كانت ولا زالت تلعب بورقة (الدين) كلعبة سياسية، حتى تلك التي تدعو الى فصل الدين عن السياسة (الحركات والتيارات العلمانية) فهي ايضاً _ كالحركات الإسلامية _ لعبت وتلاعبت بورقة الدين، عن طريق دعوتها الى عزله عن المجتمع وعن المخيال السياسي والدولوي، فليس لمجرد إن العلمانيين او أمثالهم واشباههم انهم دعوا الى عزل الدين فهم لم يلعبوا بورقة الدين، بل إن لمجرد دعوتهم هذه الى وضع "العلمنة" مقابل "الأسلمة" هو بحد ذاته لعب بورقة الدين وممارسة الضغط السياسي والدعوة للفصل برؤية تغريبية، لا تختلف عن تلك الدعوة النازعة الى "الثقرطة" برؤية تغريبية هي الإخرى، وهنا لم تبق أي حجة للإسلامويين على العلمانيين بتهمة التغريب والإنجرار وراء لهاث =الغرب، فالإسلاميين هم أنفسهم استوردوا بضاعة كانت دخيلة وغريبة على ثوابت واسس وقيم الدين الإسلامي الحنيف، وهنا وبفعل فاعل الإسلاموية او الإسلام السياسي أصبح التغريب امر تحول من حالة الى ظاهرة مشاعة، وضعت عظم في فم جميع الحركات السياسية المتصارعة على الساحة الفكرية والسياسية العربية، وهذا هو الذي أصبح جزء من مشكلة ولم يكن جزء من حلاً للمشكلة العربية.

2 مهدي العامل، في الدولة الطائفية، ط3، (بيروت: دار الفارابي، 2003)، ص232.

منه ديناً للدولة الطائفية، أو ديناً للطائفة الواحدة فقط _ تساوقاً مع نظرية الثيوقراطية بما هي حكم رجال الدين تتوافق إلى حد ما الدولة الطائفية مع قيم الدولة الدينية (الثيوقراطية) التي هي بالأساس منتوج نبت في الخبرة الأوروبية والتي اتسمت بفقدان المرونة والجمود التام لارتباطها بمؤسسة الكنيسة[1] _ وبهذا فهي تجعله في الأخير ديناً طائفياً بكل ما تعنيه الكلمة من معان لا تليق بسمعة الدين، والدين الإسلامي خصوصاً الذي جاء نابذاً، ورافضاً، للحجر والتعصب والطائفية والتطرف، بل جاء بسمة العالمية والشمول لكل العالم بما هو خاتم الديانات السماوية، لأمتطاء صهوة السلطة باسم الثقرطة التي لا أساس لها في سيرة ومسيرة الإسلام الاول.

ولما كان الدين وسيلة للسياسة، وتحولت السياسة من قيمها السيئة الى الأسوى، من المكر الى الأمكر، وعرج من السماء الى الأرض لينزل فيها، ومتخلياً عن قداسته، ليغدوا ديناً سياسياً، بل انها اخذت تتزّن _ زوراً _ بصفاتها الى شكل التوصيف الملصق بها، وهنا تشكلت لنا بروتارية غامضة تحتاج الى إعادة صياغة وتوضيح، وبهذه الحالة تم إعفاء الدين عن تأدية دوره الحضاري بما هو عمل إنساني واجتماعي يهدف الى خير البشرية، وتكليفه بمهام وضيعة ومشينة تضر بسمعته، والتي يمكن تحقيقها بدون الزج بالدين فيها ودرء تلويثه بها بكل ما يعنيه من كلمات القداسة والعصمة والنزاهة التي اراد لها الله (عز وجل) أن تكون كذلك، وأراد لها رجال الدين المسيس (الثيوقراطيون) ألا تكون كذلك، وهذا الخلط هو الذي أفضى الى حالة البؤس التي نعيشها اليوم من التظاهر بالدين شكلاً والجوهر ماسوني، فاشي، نازي، فوضوي، ميكافللوي، وهنا أصبح الدين بهذه الحالة مساوياً للسياسة، والعكس صحيح تماماً.

فعندما يصبح الدين وسيلة لا غاية، طريق لا محطة أو هدف، فعندها يتجرد الدين من كل قيمه الروحية ومن طبائعه الخيرية والإنسانية ويتساوى مع السياسة بكل ما تعنيه السياسة من لغط وتفاهة وبذاهه وتسقيط وتجريح، وهذه هي طامة الدين ومصيبته إنه يتحول بفعل الحركات المتجلببة بغطاء وعمامة وجبة الإسلام (شكلاً ظاهرياً) والنازعة نحو السلطة والكرسي والطامعة بالدولة (جوهراً) ليختلط الطيب بالمزيف، والخير بالشر ليكونا نظرية "الإسلام السياسي" لتتحول من نظرية فيما بعد الى

---

1 د. طه جابر العلواني، تاملات في الثورات العربية، (القاهرة: دار الانتشار العربي، 2011)، ص151.

واقع، ومن فكر الى حركة تنزع دائماً نحو السلطة، تماماً، صوب السلطة، دون أن تقدم مشروع إسلامي حضاري يتناسب مع معطيات العصر، ويتأقلم مع الظروف الزمكانية والمتغيرات الطارئة على الحركة الميتافيزيقية لتطور المجتمعات التي تتطلب مراعاتها من أجل تحسين شروط العيش؛ وإن عدم تقديم هذه الحركات السياسية مشروعاً بديلاً لما رفضته من مشاريع اتهمتها بالتغريب والعمالة وغيرها من تعابير الاتهام، فهو ذاته أوقع الحركات نفسها والمجتمع كذلك في "مأزق فكري" فالجماهير التي ألتفت حول هذه الحركات كانت تترقب بعين الدهشة الى المشروع الذي ستطرحه هذه الحركات من برنامج سياسي _ ديني _ اجتماعي _ اقتصادي كلي تكاملي ناجز وجاهز، حتى فؤجئت بأن هذه الحركات كانت بالأساس ينقصها "فيتامين الخبرة السياسية" و"نقص هرمونات الممارسة الدولوية" ونقص في خبرات الإدارة والتنظيم لمجمل المؤسسات الدولوية، كانوا ينظرون لدولة مدينة فاضلة ويطبقون دولة وهمية (فنتازيا)، فكيف لها أن تقدم مشروعاً على مستوى المسؤولية إذا كانت نفسها لم تنجح بقيادة دولة قطرية صغيرة أو متوسطة الحجم، وكيف لها أن تقيم دولة إسلامية سلفوية، أو تعيد الخلافة الراشدية في زمن لم يبق هناك رجال يحملون ربع أو عشر من صدق واخلاق وورع وزهد الخلفاء الراشدين (أبي بكر، عمر، عثمان، علي) (رضي الله عنهم جميعاً)، وهذا بحد ذاته هو مشكلة تضاف الى سجل مشاكل أهلة بالسجال والاحتدام الفكري والسياسي.

ولهذا كان هذا المزج اللا مبرر بين الدين والسياسة وفق النظرية الكاثوليكية الثقرطية (دولة الكهانة)، بما تدل عليه "الثيوقراطية" من كونها كلمة تعني "السلطة الدينية" التي تجعل الدولة ديناً خالصا، فتكون لقوانينها قداسة الدين وتبعاته، ولأمرائها سلطات الأنبياء وعصمة المرسلين[1]، مما تُشكل عرقلة لمسيرة التقدم والنهضة، وتطرح سياقات غير مضبوطة بآليات صحيحة، أو المُغرب _ كنتاج عن مورد غربوي _، أو المغلوط فيه هو مدخل ناجز للدخول الى نظام الطائفية، والارتماء في حضن الطبقية العصبوية الفاشية، لأن الخلط الخاطئ سينتج دوماً عن خلطة مضروبة، أو مشوهة أو تبعث رائحة الانقسام والتجزئة (التي يقاتل الغرب من أجل نسخها في الحقل العربي الإسلامي)، وكذلك هو الحال في السياسة عند زّج الدين فيها لدرجة تغليب السياسة

---

1 د. محمد عمارة، الدولة الإسلامية، بين العلمانية والسلطة الدينية، ط1و (القاهرة: دار الشروق، 1988)، ص7.

على عامل الدين، واختزاله فيها، وجعله دين للدولة، واعظ لسياساتها ومفتي لمصالحها، ومداهن لأكاذيبها، وهو ليس كذلك، أي هو دين عام لا يمكن أن يدنو لمرتبة الخصوصية الضيقة لأنها تقلل من شأنه وتحجب دوره الريادي والقيادي في العالم بما هو دين سماوي حضاري عريق، لكن لا يعني ذلك إننا نتحدث أو نُنظر لقيم العلمنة كبديل أو حل أمثل، إذ لا يعني نقد الثقرطة قبولنا بالعلمنة، والعكس صحيح تماما، ليس هناك فصل تام بين الدين والدولة في الإسلام ولا دمج بالمعنيان الغربيان وهو ما أشار إليه وأوضحه المستشرق البريطاني برنارد لويس بالقول فلم يكن هناك في الإسلام الكلاسيكي حدوداً فاصلة بين المؤسسة الدينية (مسجد) والدولة[1] بأي شكل من الأشكال، فللإسلام خصوصيته الفارقة عن المسيحية أو اليهودية.

وعلى كل حال لم يكن الإسلام ديناً يدعو الربط بين _ ما هو ديني وما هو سياسي _ الى تبني "الثقرطة" بما هي تعبير كنسي مسيحي غربي، ولم يدعو الفصل بين هذين الظاهرتين بما هي "العلمنة"، بل أجتهد لنفسه طريقاً أخر معبد لا يُختزل فيه الدين في بؤرة السياسة، ولا يتحول الى وسيلة، بل يمتاز بحصانة ألاهية تجعله غاية ومبتغى وهدف لا بد من تحقيقه، ورأى في "التمييز" حلاً ناجزاً وجاهزاً لما يعيشه المجتمع العربي، أي من كلا التعبيرين (السلطة الدينية والسلطة "الزمنية" العلمانية)، لكن العمل والإجتهاد البشري جعل من التمييز امر صعب تحقيقه، وبهذا أصبح النزوع نحو ظاهرة العنف كونه نتيجة لتجربة سياسية منقوصة، وخبرة سياسية تفتقر إلى رؤية سياسية حقيقية[2]، بما هي عمل طائفي ومذهبي حلاً لكل الإشكاليات، بعد إدخال فتاوى التحريم والتجريم والإلحاد والردة والشرك الى قاموس السياسة، واصبحت حينئذ السياسة ديناً سماوياً ينافس الدين الإسلامي في المجتمع العربي المعاصر، مما جعل من هذا السجال مدخلاً كفيلاً لدخول المجتمع الى عصر العصبوية، وقيام نظم سياسية طائفية تتخندق على ذاتها، وتبني دولة من إجماع طائفي لا وطني، وتبني وترص صف حزبوي لا صف وطني، وتصنع سلم قرائبي وعائلي لا سلم أهلي وطني في ظل قيام دولة

---

1 برنارد لويس، لغة السياسة في الإسلام، ترجمة: أبراهيم شتا، ط1، (د . م، دار قرطبة للنشر، 1993)، ص11.

2 تركي علي الربيعو، الحركات الإسلامية في منظور الخطاب العربي المعاصر، ط1، (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2009)، ص91.

السلاح واللثام والقوة والذبح والتخريب، لتكون بعدئذ _ أي المزج الخاطئ للدين في السياسة _ مسبقاً من مسبقات الدخول الى الطائفية العربية التي تعيشها اليوم أغلب دول المنطقة العربية بـ "ربيع من الفوضى الخلاقة"، منها وغير العربية، بما فيها تركيا وإيران والكيان الصهيوني (داخل أقبيتها البنيوية)، مع انفراد تركيا بنظام إسلاموي يقدم مشروع عصروي ناجح حقق مكتسبات جمة على ارض الواقع وعلى صعيد السياستين الداخلية والدولية، _ فلم يأخذ العرب الدرس من تركيا، ولم يحققوا حتى استقراراً هشاً على غرار الاستقرار السياسي في ايران، أو انسيابية في تداول السلطة على غرار تداولية الكيان الصهيوني للسلطة بين احزاب السلطة والمعارضة _ فكانت الطائفية هي القدر المحتوم الذي ينتظر العرب جراء الغش السياسي والجهل المقدس والفشل في تكوين مجتمع عربي واحد متماسك، يقدم مشروع نهضة عربية متكاملة الذي بدونه ستطل الطائفية حافلة بمسبقات أكثر مما نوجزها اليوم، وستكون النتائج المتمخضة عن ارهاصات المجتمع العصبوي هذا وعن نظامه الطائفي ابشع بكثير، وستكون ضحايا العنف أكثر، والمفقودين بنسب أعلى والمقابر يضاف الى جوارها مقابر اخر، وسوف تعمد الأنظمة الطائفية الى استحداث سجون سرية جديدة الى جانب سجونها العاتية القديمة، وسيكون حال الأمة أبشع وافدح بكثير مما يعشه العربي اليوم برغم مساوئه واخفاقاته وضلاميته، التي تشكل في ظلالها فاشية الدولة، وهمجية النخبة وتخلف الجماهير، ليشكلاً بعد إجماعهم المشين وثالوثهم المدنس هذا ملامح العصر العصبوي هذا، في ظل الوفرة الزاخرة لثقافة التتريث والتوريث السياسي للنخب الحاكمة بوعي أو دون وعي من ذلك.

سابعاً- الفصل الخاطئ بين الدين والسياسة: (خيار العلمنة)

أن العلمانية لم تأت كنتاج حتمي لتطور المجتمعات، أو للسيرورة التاريخية، ولا هي الخيار الأمثل للعرب، ولا هي عصا موسى لحلحلة الإشكاليات، كما ليست هي الحل إن لم تكن هي المشكلة أو جزء من إشكال الفكر العربي المعاصر، كما إنها ليست كعبة العرب السياسية، بل هي المأزق الفكري في فترة من الفترات، ونظراً لضعف الوعي العربي فقد أصبحت العلمانية في بعض (وليس كل) الأقطار العربي أشبه بـ "الخلطة السحرية" لإشكاليات الدين والدولة، منطلقين من إن "العلمنة" ستساعد على فض الاشتباك بين اطراف النزاع الاجتماعي وتحييد بعض المجالات أو انقاذها منه، وخلق ارضية مشتركة

للتعامل السلمي بعيدا عن منطق العنف والقوة والإرغام، واستخدام الوسائل الديمقراطية التي تضمن الحق للجميع وتساوي بينهم، كمواطنين من درجة واحدة[1]، لكنها ليست نسقاً أو مطلباً عاماًبالنسبة للعرب، وإنما هي مجرد رغبات جامحة لدى البعض مع زجرها لدى البعض الأخر، بل إنها فرضت نفسها علينا بالقوة، وجاءت كخيار مفروض من أعلى ومن تحت، بمعنى نتيجة توفر عاملين أساسين برآينا، ألا وهما :_

السبب الأول: رغبة الغرب بمحاصرة الإسلام وحضارته العالمية، ووقفه عن عجلة التقدم وإستعادة نهضته المستلبة.

السبب الثاني: فشل الإسلاميين من الأستمرار بالحكم أو إتمام مسيرة الحكم الإسلامي بعد أنهيار الخلافة العثمانية الإسلامية في 3/مارس/ 1922، الأمر الذي اتاح الفرصة للعلمانية أن تدخل مرفوعة الرأس لا منافس لها، داعية إلى الفصل التام بين الديني والدنيوي أو "المصادرة الشرعية لممتلكات الكنسية لصالح الدولة"[2]، وفي الحالة العربية المصادرة الشرعية لممتلكات المسجد أو المؤسسة الدينية لصالح الدولة وسلطتها المدنية، وهي كما يتصورها بعض العرب بإنها كفرٍ بواح وحل مقارعتها، لأنها تعطي معنى كفر والحاد وغزو ثقافي.[3] ويقرر الدكتور برهان غليون إلى إن العلمانية تعني تمسك الدولة والسلطة بدين أو بمذهب سياسي وحرمان المجتمع من أي دين[4]، بل وأكثر إنها صارت تدور في ذهن العرب والمسلمين على إنها ترمي إلى معنى إلغاء الدين وهيكلته[5] وهو ما دعى الدكتور محمد عمارة بالحديث عن العلمنة إلى القول: "انها ثمة محاولات شاذة لعلمنة الاسلام"، وتجريده من التشريع للدنيا والدولة والسياسة والاجتماع وهي محاولات تحمل جهلاً واضحاً[6]، وكسر شوكة المقاومة العربية الإسلامية ضد قوى

---

1 د. برهان غليون، نقد السياسة، مرجع سابق، ص367_368.

2 د. عبد الوهاب المسيري، د. عزيز العظمة، العلمانية تحت المجهر، ط1، (دمشق: دار الفكر، 2000)، ص12.

3 المرجع نفسه، ص50.

4 د. برهان غليون، نظام الطائفية: من الدولة الى القبيلة، ط1، (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي،1990)، ص235.

5 د. برهان غليون، نقد السياسة: الدولة والدين، مرجع سابق، ص366.

6 د. محمد عمارة، الشريعة الاسلامية والعلمانية الغربيه، ط 1، (القاهرة: الشروق، 2003)، ص58.

الجهل والضلالة؛ وبهذا فقد كرست العلمانية ثقافة كراهية لدى الاخر المختلف عقائدياً وفكريا، ليمتد لفترة عقود زمنية طويلة تكرس من خلالها التأصيل للنزعة العدوانية، نتيجة العقاب الذي فرضة العلمانيون على الإسلاميون زهاء عقود مضت، مما حولها إلى رصيد غني وموروث يمكن توظيفه وتثميره لصالح الحركات الإسلامية من أجل مناهضة العلمانية والعلمانيين، الأمر الذي أسس لأرضية قابلة لاستنبات "الطائفية الراديكالية" أو "الطائفية الفوقية" بكل صور العنف، ذلك ليأس الحركات الإسلامية من جدوى الوصول إلى السلطة عن طريق الديمقراطية والسياقات الشرعية القانونية والأطر الدستورية، حتى وإن نجحت تم قمعها بذات السبب الذي حوربت من أجله، وتجربة انتخابات الجزائر 1992 وفلسطين 2005 شواهد حية على منع الإسلاميين من الحكم تخوفاً من تحويل الدولة العربية إلى دولة دينية بالمعنى الكاثوليكي الكنسي، الأمر الذي دفعها إلى النزوع نحو العنف والتكفير والذي هو البوابة الحقيقة للطائفية والمدخل الرئيس لمارستها عملياً، بمعنى إن قيام النظم العلمانية في الوطن العربي وتجاهلها وزن وحجم الحركات الإسلامية ومنعها من حق المشاركة السياسية الفاعلة هو أحد أبرز المسببات لبروز ظاهرة الطائفية بشكل جلي واستنباته في جغرافيا الوطن العربي.

ثامناً- العامل الخارجي (أمريكا، الكيان الصهيوني، أيران، وتركيا)

في الحقيقة إنّ مسبق العامل الخارجي المتمثل بالتدخل الغربي والأمريكي والصهيوني والإيراني والتركي، لم يثبت بصورة نهائية لأن يكون مسبقاً، بشكل مطلق إلا إنه ثبت من خلال القراءة والمطالعة والتمحيص بإن هذا المسبق هو أقرب لأن يندرج ضمن العوامل والأسباب التي أدت الى نشوء الطائفية، لكن هذا لا يمنع من تدويل العامل الخارجي ليكون مسبق خطيراً ومؤسساً فعلياً لنظام الطائفية، أو لتكوين مجتمعاً عصبوياً لا يختلف عن نظام القبيلة من شيء، بالمعنى الحرفي والدقيق للكلمة، خصوصاً وهناك نزعة شعوبية رجعية تنظر نظرة إزدراء للعرب من جانب الغرب الاستعمار والصهيونية وبلاد فارس، لأسباب تاريخية وعرقية (لسنا بصدد تفصيلها هنا)؛ وقد لعبت الشعوبية والرجعية دوماً على عزل العرب عن محيط النهضة والتقدم عن طريق الزج بتصدير ثقافات عنفوية، ثقافات شاذة ومثيليه مخالفة لشرع وثقافة المجتمع العربي الإسلامي

لكن أريد لها أن تلبس رداء الدولة وغطاء السلطة، لتجور باسم السياسة على الدين، ولا أحد ينسى تدخلات أمريكا ودورها المشين في بث بذور الفتنة الطائفية في العراق حيث كانت السياسة الأمريكية في العراق تجاه الأرهاب هي جعله ساحة للصراع مع الأرهاب العالمي[1] أي أستقطاب القوى والجماعات ومحاربتها في العراق، وهذا الدور التخريبي الذي لعبته الولايات المتحدة في تغذية العنف الطائفي وإذكاء الحرب الأهلية ونشر ثقافة الثأر والانتقام والقمع والاستبداد بدل الديمقراطية _ وفذلكتها التي أدعت بها وجعلتها حجة لتبرير غزوها ثم سرعان ما تبينت انها مجرد وسيلة لتحقيق غاية لا غير _ والتهجير القسري الذي عمل على تغيير الخارطة الديموغرافية للبلاد، وهو دور معلن، وأخطر من ذلك كله الدور الذي لعبته أيران مذ اليوم الاول من غزو العراق مستفيدة من الاحتلال مكاسب جمة فاقت مكاسب امريكا الغازية نفسها، وحصلت خلالها على نقاط ايجابية من الخصم دون أن تخسر قيد أنمله، وهذا الدور الايراني الكبير في زعزعة الاستقرار في العراق كان سعيه الحثيث لعرقلة مسيرة التقدم وإبقاء العراق تحت طائلة العنف السياسي والديني محاولة منها لعزل العراق عن دائرة العرب وزّجه في منظومة الإسلام (الإسلام الأمريكي الذي تُريدية الدوائر الغربية الاستعمارية المخابراتية) ليكون دوراً هامشياً يتساوى به العرب أصل الإسلام ومادته مع الترك والفرس والديلم والعجم الذي كان دورهم اقل بكثير مما ضحى به العرب من نشر الإسلام وفتوحاته التاريخية الكبيرة.

ونتيجة حتمية لحلفالمصالح المشتركة الذي يعده خصوم العرب والمسلمين؛ كان المشروع الامريكي من طبيعة "السم المدسوس بالعسل"، لان الهدف الامريكي في احتلال العراق هو نشر بذور الطائفية في عموم المنطقة لضمان التفوق الصهيوني عن طريق التفتيت المنظم للعالم العربي، ولإعادة ترميم سيطرتهم المزعزعة على المنطقة من خلال السيطرة على العراق[2] وجعله قاعدة لأنطلاق الحرب على الإرهاب، ومركز لاستقطاب المتشددين في البلدان الغربية إلى أرض العرب ومحاربتهم وتصفيتهم هنا، حتى يسلم المجتمع الأوروبي من خطورتهم واعمالهم المسلحة، من جهة، وجعل العراق مركزاً تجارياً

---

1 محمد محمد الحيدري، الطائفية في العراق: حقيقة ام وهم؟، ط2، (بغداد: دار العدالة للنشر والتوزيع، 2008)، ص152.

2 (مجموعة باحثين)، اربع سنوات من الاحتلال الامريكي للعراق، الحوار المتمدن، ط1، (بغداد: دار النور للطباعة، 2007)، ص113.

وسوقاً رائجة ورابحة لبيع الأسلحة وترسانها العسكرين للنظم العربية في مواجهة الإرهاب والتطرف، للجماعات المسلحة لمقاومة النظم الحاكمة وهذه هي رؤية الفوضى الخلاقة التي بشر بها الغرب الإستعماري العرب والمسلمين.

إذ إنْ كانت المشكلة الطائفية تبدو قديمة في العالم العربي، فإنها لم تنفصل في مرحلة من مراحلها عن الاستعمار، وهو الذي غذاها إن لم يكن خلقها وصانع لقيمها، وهو الذي أتخذ منها أداة سياسية يدعم بها وجوده[1]، حيث تراه يجد لها تبريراً ويُظهّر للعالم بمظهر حامي حقوق الأقليات العرقية والدينية، وحامي حقوق الإنسان والحريات العامة، والحارس الأمين لأقدس مقدسات العرب والمسلمين وهي مكة المكرة التي يحيطها جيش المارينز، ألا يخجل العرب، لكن أين هم العرب؟؟

حيث دفعت الأساليب الخارجية سياسات "فرق تسد"، دعم الجماعات المسلحة، صناعة أحزاب دينية راديالية معارضة لوجود النخب الحاكمة، من أجل شق وحدة الصف والكلمة العربية، من ثم مهدت صيغ وأساليب التغريب للإيقاع بين مذاهب الإسلام لتمزيق العالم الاسلامي، ومن ثم السيطرة عليه من قبل الاستعمار الأورو _ أمريكي بالكامل، حتى باتت الأمة تعاني من مواجهة عاملين رئيسين برزا في العصر الحديث بفرض سياسة الغزو الاستعمارية الشاملة[2]:_

الأول: انتشار التيارات الطائفية والمدارس الوضعية والأفكار المادية.

الثاني: التآمر على الفكر الاسلامي الأصيل، ومحاولة حرفه.

ولا نتجّاهل الدور الذي تريده الأردوغانية (الخلافة الإسلامية الأردوغانية) بعودة أمجاد "الرجل المريض" إلى الساحة العربية من خلال عاملين:_

1_ عامل القُرب الجُغرافي

2_ عامل التأثير المذهبي الذي تتناغم عليه وتعلو من وتيره حسه الديني من أجل كيب ود العرب باقناعهم وإيهامهم على إنها حامية الشريعة وحارسة العرب، وهي أولى

---

1 جَمَال حَمْدَان، العَالمَ الإسْلامَي المُعَاصِر، ط1، (القاهرة: عالم الكتب، 1971)، ص89.

2 علي المؤمن، جذور المسالة الطائفية في الإسلام، على الموقع الألكتروني:

http://www.siironline.org/alabwab/maqalat&mohaderat(12)/865.htm

يوم الأحد، 2012/12/2 س: 12:12 بتوقيت بغداد.

بالخلافة، ولا نُريد أنْ نحُيّي جراح الخلافة الإسلامية وما فعتله بالعرب من تهميش وإقصاء وإذلال تكلل بثورة العرب ووثوبهم على ثقافة التهميش تحت عنوان الخلافة الإسلامية؛ فما زال حتى اللحظة حلم عودة (الرجل المريض) يراود اردوغان في مخدعة.

ولأننا لا نعول كثير على التدخلات الخارجية لو كان الداخل مُحصن ومُرمّم بالقيم النبيلة، ونرفض النظرة التآمرية التي يعول عليها العقل العربي الطائفي، إلا إن المؤامرة هي فعل واقع، لكن الأنكى أن تكون المؤامرة من الداخل بعقل تحوّل العقل العربي إلى عقل طائفي بأمتياز، وانتشار الثقافة الطائفية، وتحول المثقف العربي إلى مثقف طائفي ينتقي عبارات التعصب والتطرّف بانتقائية عالية وصياغة أدبية مريبة، الأمر الذي ضعضع مواقع الفكر الإسلامي، وأختصرة برؤية التطرف وثقافة التعصب والميل نحو الطائفية، بمعنى إن العقل العقل الطائفي العربي اليوم ينتمي لحلف المصالح المشتركة الولايات المتحدة والكيان الصهيونية وايران إضافة لتركيا حليفهم الجديد، ليشكل العامل الخارجي مفصل مهم في ارتقاء الطائفية إلى مستوى الانبعاث السياسي لها ولقييمها المجتمعية.

تاسعاً- الأصوليات الدينية المعاصرة

بدءاً وقبل كل شيء يجمع أن يعلم الجميع إن الأصولية بالأساس هي مفهوم واصطلاح مستعار من البروتستانتية الأمريكية لوصف الظاهرة "أن الجماعات الإسلامية تشكل خطراً داهماً" وترى قله النظر إلى الإسلام بإنه "خطر أخضر" كبديل محتمل ذاتي التدمير للتنافس بين الشرق والغرب[1] وهو لفظ مشتق لغوياً من "أصول" وهو ترجمة للفظ الإنجليزي (**Fundamentalism**) وهو لفظ مشتق من لفظ آخر وهو (**Fundament ion**) بمعنى أساس[2]، ولم تثبت وجوده في أدبيات الإسلام المبكر بل أن الأصولية تدين الحضارة الحديثة كلها جملة وتفصيلاً[3]، وترفض تطلعات العصر واحتياجات الفرد وفق الرؤية المدنية المعاصرة.

---

1 صموئيل هنتنغتون، **الإسلام والغرب: افاق الصدام**، ترجمة: مجدي شرشر، ط1، (القاهرة: مدبولي، 1995)، ص71.

2 د. مراد وهبة، **الأصولية والعلمانية، سلسلة قضايا الفكر(1)**، ط1، (القاهرة: دار الثقافة، 1995)، ص22.

3 شاكر النابلسي، **تهافت الأصولية: نقد فكري للأصولية الإسلامية من خلال واقعها المعاش**، ط1، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2009)، ص182.

وبهذا الوجيز المقتضب تتضح لنا إنْ أصل مصطلح الأصولية هو أقرب للمسيحية مما هو للإسلام، إذا تشر المعاجم والقواميس إلى ورود ذلك المفهوم بالسيرة الإسلامية، رغم إن هناك رفض إسلامي قاطع لصفة الأصوليين من جانب الإسلاميين أنفسهم الذين لا يستسغون تسميتهم بالأصوليين الذي أطلقه عليهم علماء الاجتماع السياسي وعلماء الاجتماع الديني، والذي يعتقده الدكتور عبد الألة بلقزيز إنه رفض غير سديد ورشيد[1]، لكن الأصوليين اليوم ليسوا إلا الإسلاميين أصحاب الحركات الإسلامية، وإن كانت أصولية توظيفية لا حقيقية، بمعنى إنهم مارسوها كوسيلة لا كغاية، فالإسلاميين اليوم فوق المنظور الأصولي هم أساطين الكنيسة ورهبانها في المجتمع الغربي ومقاربين لها، بل وإنهم اليوم أساقفة القرون الوسطى والحروب الدينية.

ومن هنا فهي بالنهاية _ أي الأصولية _ نتاج كنسي أوروبي تغريبي، وهو ما يعني إنها دخيلة على الفكر الإسلامي المعاصر، والإسلام ليس أصولوي بالمعنى الكنسي، لكنه أصولي بالمعنى العربي والإسلامي الذي يعني أن يعود المرء إلى القرآن الكريم باعتباره الأساس الوحيد لأي نقد ولأي تجديد[2]، وهذا لا خلاف عليه أو فيه، وإنما الأصولية المسيحية الكنسية هي المرفوضة في بيئتنا وواقعنا العربي لأنها ثقافة وافدة إلينا، وهذه الوفودية خلقت المشاكل دون أن تأت بالحلول، مما شكلت عائقاً فكرياً وفقهياً ساعد على تأجيج الصراعات الداخلية وتأهيلها والأرتقاء بها إلى مستوى العنف المسلح لقناعات الأصوليين بأن المجتمع جاهل وجامد ومتخلف ومن الضروري أن يُكفر هذا المجتمع وأنْ يُمحى ليُشيد فوق انقاضه وطناً مجتمعاً مؤمناً وفق طروحاتهم ورؤياهم.

إنْ تغريب الأصولية كمصطلح جاء على مرحلتين، الأولى إنها مفهوم كنسي أوروبي قرسطوي، والثانية إنه وفودها للإسلام لم تأت إلى العرب، بل وفدت إلى العرب تغريباً أخر، بمعنى إن منُظري الأصولية وأباءها الأوائل ليسوا بعرب، فالمعلوم إن منظرها الاول هو الأمام الباكستاني الأصل (أبو الأعلى المودودي)، التي أستل قيمها وعربها في واقعنا سيّد قطب الذي كفر المجتمع العربي والإسلامي ورماه بالجهل والتخلف، نتيجة معتقدة

---

1 د. عبد الألة بلقزيز، الإسلام والسياسة: دور الحركة الإسلامية في صوغ المجال السياسي، ط1، (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1997)، ص141.

2 نقلاً عن: فرانسوا بورغا، الإسلام السياسي: صوت الجنوب، ترجمة: د. لورين زكري، ط1،(القاهرة: دار العالم الثالث، 2001)، ص44.

الأصولي، بقوله: "انّ العالم يعيش اليوم كله في "جاهلية" من ناحية الاصل الذي تنبثق منه مقومات الحيات وانظمتها . جاهلية لا تخفف منها شيئاً هذه التيسيرات المادية الهائلة، وهذا الابداع المادي الفائق"[1] وهذا التعميم نابع من أصوليته التي استوحها أو عربها (أي نقلها إلى العربية) من السيد أبو الأعلى المودودي، لتصبح خيار الكثير من الجماعات الدينية المتشددة في العالم العربي.

أذن فالأصولية لم تأت لمعالجة إشكالية فكرية عربية، أو بصفتها "حل عربي إسلامي"، بمعنى لم تولد من رحمٍ إسلامي كما هو مراد لها _ في حال لو فرضت نفسها كواقع _ وإنما هي ظاهرة غربية، ومصطلح مُستمد من المسيحية بما هي مجموعة من الحركات الدينية التي تأخذ بالنصوص الحرفية للإنجيل[2]، فإذا كانت الأصولية مذهباً في الديانة المسيحية، فهي ليست كذلك _ مطلقاً _ في الإسلام، وإنما هي حركة سياسية بحته[3]، وهذا التأصيل لها يحولها إلى مشكلة ومسبب حي ومسبق ساعد على بروز الطائفية كإشكالية عالقة من إشكاليات الفكر العربي المعاصر.

فإذا كانت هذه هي المُسبقات التسع التي نرى إنها بمجملها يشكلا طريقاً سالكاً يؤدي إلى حقل الطائفية، فما هي الطائفية إذن، وما هو المفيد فيها والنافع، ومن هو المستفيد منها، وعلى من تم تطبيق تجاربها، ومن صار فأر التجربة، إذا كانت هي مشكلة وليست حل، إذا كانت هي قيمة تافهة ومريضة ومقيتة وبائسة لهذا الحد، فلماذا نُصُر على ممارستها وعلى اتخاذها منهجاً كاملاً للحياة، وإطاراً لقيادة الدولة، ومهماز لدفع المجتمع نحو قيمها السالبة والدخيلة على العقل العربي، ولتشكل مجتمع عصبوي مريض، وممسوس بقرين الطائفية، ومهووس بالفوضوية التي كانت ولا زالت مطلباً همجياً لا يتداعى له إلا السفاحين والمأجورين الذي فشلوا في تحقيق مراميهم عن طريق السلم والحوار، عن طريق الأقناع الحقيق، فلجأوا الى العنف والى نظام الطائفية كحل سياسي منزوع من دسم الاخلاق وبورتينات الإنسانية، وكنزوع فئوي رغبت به النخب

---

1 سيّد قطب، **معالم على الطريق**، ط6، (القاهرة: الشروق، 1979)، ص8.

2 جراهام فولر، **السياسة الامريكية تجاه الإسلام السياسي**، ط1، (الأمارات: سلسلة محاضرات الامارات (85)، 2004)، ص6.

3 نقلاً عن: د. محمد بديوي الشمري، **تحولات الإسلام السياسي في العراق**، ط1، (بيروت: منتدى المعارف، 2011)، ص24.

الحاكمة واردفته بالفعل والقول أنظمة إقليمية ذات امتداد قومي (عرقي) وديني محاولة منها لتحقيق مكاسب لها خارج أرضها، وساحتها عن طريق الزج المكثف لمقويات ومنشطات العصبوية التي تزيد من احتمال الوقاية بالوطنية وتُضعفد المناعة من تلقي الأوعية السالبة والميكروبات العنفية، كون الوطنية هي خيار الأمة والشعب، والنقيض التام للطائفية بما هي قيمة سلبية للمجتمعات، وهي التي تعرقل مسيرة تقدم الطائفية أكثر في مجتمعاتنا اليوم، التي أصبحت العبئ الكبير والأشد وطئة على مجتمعاتنا اليوم.

وأنْ الصيرورة التاريخية لاجتماع هذه المسبقات في حزمة واحدة تكون الطائفية قد استوفت شروطها، ونضجت كطعم معد وجاهز للأكل وللتقسيم بين الشركاء السياسيين المتذابحين على كعكة السلطة في العالم العربي، فيصبح في ظل هذا التوافر الوافي والكافي للمسبقات النزوع الى نظام الطائفية حلاً أمثل لا لتحقيق وحدة البلاد أو سلمه الأهلي، بل للحفاظ على تدفق الثروات ورؤوس الأموال للأحزاب الطائفية المتحالفة لقيادة دفة البلاد من ألف الى ياء.

هذه هي مجمل المسبقات تقريباً، التي ساعدت أو عُدت بمثابة مُسبقات مهدت الطريق لإنتقال الطائفية وترسيخ بنودها وقيمها في واقعنا المُعاش، وأدت إلى إشعال نار الفتنة ومدها بحبال من مسد، كان وقتئذ تعلب الحركات الإسلامية المتطرّفة دور امرأة ابو لهب لاشباع النار بالحطب وبمشالح الدين وعقليات القرن الرابع الهجري وثقافة الفتنة الكبرى.

الفصل الثالث

الطّائفيّة الدينية والسياسية

شكل النظام السياسي العربي

الطائفية ونظامها السياسي

تُعد الطائفية[1] بإنها مَصدر مُشتق منْ الطائفة، التي تعني في الأسّاس مَجْموعة منْ النّاس، تَربط بينها رابطة ما : النَسَب أو الدّين أو المذْهب الأعتقادي، أي كالمَذهبيّة نسبة للمَذهب والقَوميَّة نسبّة للقَوَم، وَهي _ أي الطائفيَّة _ تَعنْي تَمَسك الجمّاعة أو الطائفة بمصالحها واهدافها ومبتغياتها ومشاريعها الحزبية والسياسية وبمنظومة قيمها المشتركة، وبتعصبها في الحق والباطل[2]، وتنزع نحو تكوين نظام سياسي قوامه أبناء الطائفة الواحدة مع تهميش الآخرين أو على حساب حقوقهم وامتيازاتهم من خلال إتباع سياسات التهميش والإقصاء، وتكوين نظام عصبوي يطمح لتحقيق إجماع فئوي

---

1 واشتق مفهوم الطائفية من الجذر (طاف) وهو فعل متحرك تجتمع معانيه حول الدوران، ثم تحول للدلالة على العدد القليل من البشر، حيث تدل اللفظة في مفهومها اللغوي على العدد الذي يقل عن الألف شخص، وجاء في قاموس "لسان العرب" مادة "طوف" الطائفة من الشيء جزء منه، وعلى العموم الأعم فكان مفهوم الطائفة دلال على عدد الأشخاص الذين لا يتجاوزن الألف شخصاً، وهو أيضاً مفهوم عددي لأقلية ما تخالف السائد او الأكثرية في الرأي، ومن هنا جاء وصم الطوائف العقائدية في التاريخ الإسلامي، مجاوراً لأوصاف أخرى كالفرق والملل والنحل، وبما هي تمثل طائفة من الناس، وإن أعدادهم لا تتجاوز الألف _ او ربما تتجاوز ذلك _ فهي بذلك فإن شكلت دولة ما فستكون الدولة هذه بحكم المنطق والواقع هي دولة طائفية، ونظامها السياسي نظام طائفي قبلي، ومن ثم فإن عدد الطائفة لا يتجاوز الألف فهو وإن افترضنا صحته، فحقيقة الدولة الطائفية فإنها لا تلبي جميع حاجيات ومتطلبات الطائفة التي أقامت على سمعتها وجماجمها نظامها السياسي وشكلت نخبتها السياسية الحاكمة، وبهذا فإنها قد تلبي فقط مطالب ورغبات الأقلية الفئوية والفئوية (الأخص الأخص منهم)، وبهذا فهم لا يشكلون الألف شخصاً وزراء ونواب ومستشارين وحاشية وقرابة من الدرجة الأولى، وبهذا يصح منطق إن الطائفة لا تزيد عن الألف شخص، وهذه هي حقيقة النظام الطائفي في المجتمعات النامية ومجتمعات الفئة (ج)، وإن الطائفة لم تكن في هذه المجتمعات أكثر من وسيلة ويافطة وشعار ترفعه نخبة تحتكر الطائفة لها ولنفسها ولحزبها السياسي وتوظف هذه الطائفة سياسياً لمقاصدها ومصالحها بغية الوصول عن طريق هذا التوظيف الى السلطة بأي طريق وإن تطلب ذلك تحويل الطائفة الى عمل دنيوي باهت وواه ومبتذل، فطالما الغايات أهم واكبر لرجال الطائفة ونخبهم فليس صعباً التضحية بالطائفة، وبالتالي سيتحمل أبناء الطائفة هذه غير النخبويين منهم وأصحاب القرار شتى أنواع القسر والتهميش والإقصاء والحجر السياسي والاجتماعي داخل دائرة المجتمع، بعد أي ثورة او انقلاب يغير خارطة نظام الطائفية هذا، ويكونوا ضحية هذه اللعبة السياسية المسماة بـ"الطائفية".

2 (مجموعة باحثين)، الطائفية: صحوة الفتنة النائمة، ط1،(د ن: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2010)، ص10.

حزبويمبني على التخيلات المذهبية والأفكار الحزبية بطروحات قديمة ومستهلكة، كما إنها نظام سياسي اجتماعي يرتكز على معاملة الفرد بوصفه جزءاً من فئة دينية تنوب عنه في مواقفه السياسية، ولتشكل مع غيرها من الطوائف الجسم السياسي للدولة أو الكيان السياسي، وهو بلا شك كيان ضعيف؛ لأنه مُكَوَّن من مجتمع تحكمه الانقسامات العمودية التي تشق وحدته وتماسكه[1] وبحكم الضرورة فأن هذا النظام لم يكن موجودا إلا في الدول التي تعاني من فوضى وانقسام عرقي وديني، جعل من الصعوبة بناء اللحمة الوطنية والتماسك الاجتماعي أو حتى الحفاظ على المتبقي من مكتسبات الدولة القومية التي صادرتها الحركات الإسلامية الصاعدة، على اعتبار إن الطائفية خيار الحركات الاسلامية (الإسلام السياسي)، وإنها أخر الحلول بعد فشل النخب الحاكمة من تكوين إجماع سياسي يرتق الى مستوى المسؤولية الدولية.

وهذا يعني إن الطائفية هي مشروع الأقلية السياسية وحتى الدينية التي فشلت في تحقيق الحد الأدنى من الإجماع الوطني والسياسي، أو الحفاظ على السلطة إلا بالاتجاه نحو ممارسة العمل المسلح (الراديكالي) بما يحقق مكاسب فردية ونوعية للأحزاب المنضوية وراء راية وحجاب الطائفية التي هي بالحقيقة سياسة تمزيق الصف الوطني لصناعة صف جديد مشكوك في وطنيته وانتماءه وعالي الدقة بعصبويته المرفوضة وطنياً ودينياً، والمقبولة طائفياً ومذهبياً وحزبياً لما يحمله مننزعه شخصية فئوية بطريقة الحكم والتفرّد بالسلطة.

كما إن الطائفية تعني المناداة بمذهب ديني يتصف بسياسات انشقاقية أو هي المناداة بسياسات انشقاقية لصالح مذهب دين ما[2] ولغرض تحقيق اهداف خارج إطار الوحدة الوطنية، وبعيد عن منطق السلم الأهلي بما تضمره هذه السياسات من ثقافة ثأر وبغض وعداء للخصوم ممزوجاً بروح التعصب والانتقام التي كانت نتاج تراكمات الماضي السلبي وإرهاصات الحاضر المُكلل بالمشاكل العصروية الناجمة عن تصدير الخارج لمشكلاته، والداخل لاستيعابها واستقبالها بكل حفاوة ذلك لما يمتلكه العقل العربي من

---

1 مضر عبد الرحيم عبد الحميد، العنف الطائفي في العراق بعد 2003 الأسباب والنتائج، رسالة ماجستير، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 2011، ص10.

2 إبراهيم عوض (وآخرون)، موسوعة العلوم السياسية، تحرير: محمد محمود ربيع وإسماعيل صبري مقلد، جامعة الكويت، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، سنة 1994، ص 292.

إمكانيات تقبل الفكرة دون تمحيصها أو مراجعتها برؤية علمية خالصة، أو بالأحرى لفقدان العقل العربي للمناعة من وفود تلك الأبئة والمايكروبات إليه.

إذ إن الطائفية هي التعبير الفعلي عن أزمة في البنى المعاصرة التي حملها الانتشار الأفقي لنمو الرأسمالية على الصعيد العالمي، كما لم تكن نتاجاً محلياً، أو تستجيب لضرورات محلية، كما وإنها الميراث الحقيقي لمجتمع لم ينجح في تجاوز مخلفات الماضي في محاولاته لبناء الحاضر والمستقبل[1]، ولن ينجح بهذه الطريقة العصبوية الفجة لكنه سوف يكرس لهذه الطائفية بشكل أدق ويجعل منها مشروع دولة انحطاطية، "دولة بقائية" تتداول قيم السلطة بينها وبين حزبها أو عائلتها المُقربة مع تهميش كامل للأطياف الأخرى بما فيها طائفة الحزب من عامة الناس، لأنها بالأساس هي "طائفية النخبة المُقربة" التي لا تمتلك خياراً لتداول السلطة إلا بحد السيف والرصاص، لأنها تفشل فيالنهاية لسبب كونها لا تمتلك نظرية أو رؤية حقيقة لإدارة الدولة، ومشروعها هو مجرد مشروع نخبة طائفية أو حزب سياسي أو طائفة قابضة على زمام السلطة، وهذا المشروع لن يكون أكثر من فبركة سياسية أبطالها قادة الأحزاب والمتنفذين للسلطة باسم المذهب والطائفة، وضحاياها هم دوماً أبناء الشعب أو عوام الأمة بما فيهم (الغالبية الباقية المتبقية من طائفة النخبة الحاكمة نفسها)، _ لأنه كما أشرنا إنْ الطائفة لا تشمل سوى الحاكم ووزرائه ومستشاريه والحاشية المقربة منه وأقرب المقربين _ وستكون الباقية المتبقية من طائفة النظام الطائفي الحاكم نفسه هم أكثر الخاسرين في اللعبة السياسية بعد الإطاحة بالنظام الطائفي إذا ما افترضنا تغيير النظام لاحقاً _ وهم بالأساس خسروا اثناء نفوذ طائفتهم وحكمها _، وهنا يصبح قدر الطائفة إن تدفع ثمن سياسات خاطئة مورست باسمها بطريقة أكثر همجية وشعوبية ورجعية، بل وإنها ستصبح مرمى اتهامات الأخرين وإلصاق بها كل السياسات والممارسات اللا اخلاقية التي مورست بالنيابة عنهم وباسم طائفتهم دون تخويل رسمي منهم للإنابة عنهم.

وهنا يذهب الدكتور مهدي العامل في الحديث عن الطائفية بالقول، إن نظام الطائفية هو نظام سياسي لسيطرة البرجوازية الكولونيالية، وليس نظاماً لتعايش

---

1 فوليت داغر، الطائفية وحقوق الإنسان، ط 1، (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 1995)، ص23.

الطوائف[1] وتآخيها وتوادها، وهو قد أصاب في طرحه، لأن الطائفية هي اللا تعايش، اللا سلم، اللا استقرار، اللا وطنية، كما وإن الطائفية تعني الأستمرار في استنزاف ثروات الدولة والأمة، وتعني الأستمرار في رفد الحرب الأهلية بوقود الأرواح والأموال، وبهذا فهي تغدو بذي الحالة نقيض للتعايش وإن كان تعايشاً طائفياً، فبمجرد وجود وصف "طائفية" فأن النظام السياسي _ هنا _ سوف يعزز الطائفية ويؤهلها الى (الفاشية) التي هي أسوى مراحل الطائفية، والى أخص خصوصياتها وتنشطر هذه الطائفة الى طوائف ثانوية بطريقة عنقودية إنشاطرية، عن طريق انشقاقات طبقية وسياسية، فتصبح على شكل سلالم ومراتب الأقرب ثم أقرب الأقرب وهكذا، فتخرج أغلبية الطائفة عن نهج وطوع النظام الحاكم، فيستفحل الظلم وتهيمن الطائفية النخبوية على الطائفية الشعبوية الجماهيرية، فيُكرس النظام الطائفي طائفياً وينعزل عن طائفته الأم كما أنعزل بدءاً عن الشعب، فيشيع ويبسط سطوته على الدولة بالقوة لكنه بالوقت ذاته يفقد شعبيته وشرعيته ويبدأ الصراع بين الشر والخير لينتهي نهايته الرومانسية الأليمة بفوز الخير بعد فقدانه الكثير الكثير من ممتلكاته وإمكانياته ورمزياته.

إذن فالطائفية _ حسب قراءتنا للواقع العربي الذي نعيشه _ هي ليست شعار يلتف وراءه الشعب المنظم والمكون بطريقة عقيدية طائفية عن طريق بلورة ديمغرافية متخندقة عرقياً أو مذهبياً، ولا يمكنها أن تكون شعاراً مطلقاً ما دامت تعني وتشير لكل كلمة بذيه ونابيه ومتفوهه وقميئة وسالبة وواهية ومزيفة ولقيطة، ولن تكون برنامجاً سياسياً لحزب أو جماعة، لأن لا أحد يقوى على الإعتراف بإنه طائفي، أو يتفاخر بها، ولهذا فهي ثقافة رديئة ناتجة عن فشل الحداثة في نجاح مشروعها العصروي، وكذلك ناتجة عن فشل الدولة القومية العربية في الحفاظ على مكتسباتها الوطنية، والتي ادت بحكم الضرورة فشل القوميين الى نجاح الحركات الإسلام السياسي من النزول بقوة في الساحة الفكرية والسياسية العربية، والذي تعزز ذلك بفشلها من المجيء بمشروع سياسي كبديل لمشروع الحداثة، مما وسع الفجوة بين جيلين، ومن ثم فسح المجال لزّج الدين في الحقل السياسي لينتج عنه ولادة "الطائفية" من خاصرة الفكر الإسلامي (الراديكالي منه)، كطفل لقيط، ليؤسس نظام سياسي عربي طائفي بأمتياز.

---

1 مهدي العامل، في الدولة الطائفية، مصدر سابق، ص165.

النظام السياسي الطائفي

كيف يكون النظام السياسي العربي المعاصر طائفياً، وكيف يوظف الطائفية ضد الوطنية رغم ضحالتها ونابيتها وغضاضتها وزيفها وكراهيتها للأخر _ مهما كان جنسه _ وإن كان من بني جلدتها، وكيف يمكن لها أن تستمر في خضم هذا "التشنج السياسي" والتوتر الطائفي الذي افضى الى حالة اللا توازن بين مكونات الامة أو الشعب ؟

بمعنى إنَّ الطائفية موجودة في حالة كمون في كل بلد عربي تقريباً _ دون إستثناء _ لكن الطائفية السياسية، كظاهرة، وكنظام سياسي فهي قائمة بحد ذاتها في حالتي لبنان والعراق، وفي الاخيرة قام نظام افترضت فيه الطائفية، كفرضية سياسية في فهم بنية العراق السياسية والأجتماعية ويجري تطبيقها كمنهج احتلالي مثل نبوءة تحقق ذاتها[1].

وإن من السهولة البالغة والمتيسرة أن يتحول النظام _ أي نظام كان _ الى نظام طائفي بمجرد نزع عنه معطف الوطنية والتعرّي ومن ثم الالتحاف ثانيةٍ بعمامة أو جلباب الطائفية، وأرتداء مشالح الدين من أجل مصالح الدنيا، بل إن منزلق الطائفية الأول هو النظام الاجتماعي الإيديولوجي الطائفي للجماعات لم ولن يحصل قبل أن تتوفر شروط تكوين الرأسمالية[2] وهي شرطها الأساس إن لم تكن هناك إمبريالية ورأسمالية لا يمكن الحكم على قيام نظام سياسي ذو ايديولوجية طائفية، بما يحمل معنى دقيق للطائفية الكولونيالية التي بدأت تتفاقم وتزاحم اكتاف الوطنية بشكل مثير للغرابة في عالمنا العربي.

وأن تحديد الطائفية بانها نظام سياسي متجذر في البنية الكولونيالية الراهنة، متميزة بتميزها الخاص، وإنها كانت بنت غير شرعية للرأسمالية الغربية، لم تكن فكرة عربية ولكن تم تعريبها من المنشأ التغريبي لتصبح "عقيدة عربية" لعديد من الجماعات والحركات السياسية ذات الجذور الدينية وحتى العلمانية، وما دفع بها لتكون عقيدة

---

1 د . عزمي بشارة، ان تكون عربياً في ايامنا، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص24.

2 مهدي العامل، في الدولة الطائفية، مصدر سابق، ص262.

متحولة بفعل التطور التاريخي من عقيدة نخبوية الى عقيدة شعبوية كبيرة ذات طلبية واسعة في الشارع العربي من خلال سرقة السلطة عن طريق المخدر الشعبي (عامل الدين) أو "الدين الشعبي" الذي وظفته الحركات الأسلاموية بشكل منافي للاخلاق والقيم الروحية للإسلام الذي رفض مزج/فصل الدين ب/عن السياسة، فلم تكن الطائفية ذات تأثير على المناخ السياسي المحلي أو الدولي إلا حينما ترتدي فوق قيميصها الديني معطف السياسة، ويشتد وطيس هذا الخطر المتفاقم بعدما يصل الى قمم السلطة رجال متعصبين، متطرفين، متشددين، مُكفرين قادمين من أعماق الكهوف الى قمم السلطة، وبوجود الديمقراطية بما تعنيه آلية فعالة ونشطة سوف يمتنع تأكل حديد الدولة الوطنية بصدأ الطائفية، وبفقدانها لا نضمن استمرار دولة تقيم شعائر المواطنة الفعالة، والحرية وحقوق الإنسان المستلبة، بل وقتئذ سوف تتجلى مقومات "اللا دولة" العربية، وهي اليوم حاضرة في كذا بلد عربي مزقته الطائفية ونالت منه البدقراطية بما "هي حكم البداوة، الحكم التراثي/التوريثي بعقلية بدوية، بدائية، تقوم على مزاج تعاركي وثقافة غَزَويّة، مقابل عقلية زراعية، رعوية متخلفة"[1] ليكون النظام العربي الجديد هو نظام سياسي عربي طائفي تتريثي وتوريثي من الأب إلى الأبن إلى الحفيد هو في صالة الولادة.

وهذه الآلية تتم عن طريق بحث النظام السياسي ذاته، عن آليات جديدة تخدم سياسته المتماشية الآن والمتمثلة عن الحفاظ على الحدود الدنيا من بقاءه في السلطة وبقاء تعرشنه الى اجلٍ مسمى، أو يُسمى بـ "النظام البقائي" بعد إن اقتنع هذا النظام أو وصوله لحقيقة تتماهى مع الواقع وهي إنه محكوم عليه بالانهيار من الداخل وبالممكنات الموجودة، وعليه أن يسعى للإحاطة بمن له من حزبه الطائفي، أو من طائفته الدينية، أو من يرتدي قيافة الوطنية والتداعي بها ذلك لأن الوطنية هي نظام يخلق الحياة المدنية ويلغي المجتمع العصبوي، بل وإن الوطنية هي نظام يحقق المساواة بين المواطنين على أساس الكفاءة والقدرة لا على أسس أخرى كما يعمل النظام الطائفي على تحقيق اللا مساواة على أساس التمييز العنصري والفئوي الضيق، وعلى أساس مدى إيمان الشخص بطائفة النخبة الحاكمة أو تسليمه بأفكارها ومعتقداتها، وهنا في هذه الحالة يعجز النظام الطائفي من الاستمرار على الوطنية السابقة بل إنه هو الذي يرغب بالنزوع اليها مُعتَقداً إنها الحل الأمثل لخروجه من مأزق الشرعية التي بدأت تلوح في الأفق، مع إن هذا

1 د. خليل أحمد خليل، لماذا يَخَاف العرب الحداثة، مرجع سابق، ص24.

الإجراء _ المتمثل في النزوع من نظام الوطنية الى نظام الطائفية _ هو إجراء ناتج عن شعور وإحساس الدولة الطائفية بإن حتميتها التاريخية ستؤول الى نهاية عصيبة ومريرة، ولا بد لها من الدفاع من اجل اللا وصول الى هذه المرحلة التاريخية، من منطلق إن فاقد الشيء لا يعطيه.

وحسب فهمنا فإن الدولة الطائفية التي تفقد وطنيتها بلحظة ما أو تفقد شرعيتها السياسية، فهي كالسمكة في بركة ما، تعيش عرام قوتها وأوج نهضتها، فعندما تقع في فخاخ صيد الشباك، وتظهر فوق السطح فإن الماء يكن هنا هو (الوطنية) في التفسير السياسي، واليابسة هي (الطائفية) هنا، وفقدان الدولة لشرعيتها هو كفقدان السمكة للأوكسجين حتى تزهق روحها وتسلم أمرها لصنارات العصابات والمافيات واللصوص والسراق الذين يفعلوا فيها ما تشاء أجندتهم الخارجية فوق سطح اليابسة _ أي فوق سطح الطائفية _ وهذا هو منطق النظام السياسي الطائفي في منطقتنا العربية اليوم الذي يعني إنّ النظام الطائفي يقوم على التمييز بين المواطنين، ومنح الامتيازات لفئة منهم دون أُخرى حسب ترتيب سُلم الأولوية الطائفية؛ وبالتالي يثير التعصب والحقد والتنافر والتناقض اللاموضوعي بين المواطنين؛ مما يؤدي إلى تدمير المجتمع والدولة[1] والعودة بالمجتمع إلى عهد العصملية بكل ما تعنيه من قدامّة وتأخر.

وبهذه الطريقة تفقد الدولة شرعيتها وتخرج عن طورها الحضاري المتمثل بالوطنية، فتلجأ لتطبيق سياسات خارجه حتى عن سلوكها هي أو أجندتها الخاصة ذلك بحكم تأثير الأجندات الخارجية، وهناك أمر هام هو إن الدولة الطائفية _ مهما كان شكلها ونظامها _ فهي أقل طائفية ووطنية من أنْ تملأ من الخارج سياساتها، فحينما تكون الدولة طائفية ويكون العامل الخارجي أو المؤثر الأقليمي له أمتداد عرقي أو ديني داخل الدولة التي تتبنى النظام الطائفي أو تتبنى قيم الديمقراطية التوافقية _ كنزوع مدني وهو غير ذلك بالحقيقة المرة والمطلقة _ يكون أشد وطئه وعنف وقسوة وتخريب وتدمير في ممتلكات شعبها، وأكثر تشدد وتطرف بل إنها تمسك بالعصا الطائفية بيد متعصبة ومتشنجة دينياً وسياسياً من طرف واحد، وبهذا يكون اللا توازن بين النخبة

---

1 عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ط1، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990)، ص745.

والشعب، وبين طائفة واخرى، ومن أمثلة ذلك الموقف على سبيل المقارنة دور الكيان الصهيوني في التأثير الطائفي والزج العصبوي بين حالة لبنان والعراق، أو بين حالة فلسطين أو البحرين، ففي لبنان كان الدور الصهيوني في إذكاء الحرب الأهلية معلناً وبارزاً عكس حالة العراق بحكم العامل الجغرافي القريب في الأولى (لبنان) والبعيد في الحالة الثانية (العراق)، وهذا فرق القرب والبعد عن الدولة التي تغذي العنف وتذكي نيران الطائفية، فأمريكا تريد (أو تدّعي إنها تريد) تمزيق الشعب الإيراني لكنها لم تستطع لعدم وجود ثغرة تجد فيها موطئ قدم لها، وهي تتذرع بحجة (الملف النووي) بينما كانت الولايات المتحدة هي صاحبة الدور الريادي الأكبر بين الدول التي غذت العنف في العراق؛ ونقل ثقافة الانتقام والثأر والتخريب نقلاً عن ثقافة مجتمع "اليانغ" البربري الذي تنتمي له عائلة الرئيس جورج بوش (الأب والأبن)، المجتمع الذي عاش على فاكهة الدم والترويع لاحتلال شعب ليس له واغتصاب أرض ليست ملكه، وليس هذا فحسب بل عملت طائفية هذا الرجل الرعوي وعائلته ومجتمعه من الهيمنة على كل موردات الدولة والوظائف والسلطة وصنع القرار لتأسيس طبقتين الأولى سائده وهم (الغزاة البرابرة) واخرى (مسيّد) عبيد وهم (أهل الدولة وشعبها الأصلي).

ومهما يكن العامل الخارجي، إلا إنه لا يمكن التعويّل عليه، كسبب مباشر ورئيس لإذكاء الطائفية وإشعالها، ولم يكن الأول والأبرز في انهيار البنى التحتية للدولة الوطنية ومن ثم نشوء وقيام الدولة الطائفية على جماجم الدولة الوطنية، فلو كان هناك حد أدنى من الوطنية وحقوق المواطنة بما تعنيه من تقسيم للعمل وللواجبات والحقوق إزاء الدولة والشعب، فكان النزوع الى الحل الطائفي هو الحل الأمثل لها ولم يكن لديها أية ورقة أخرى ممكن أنْ تلعب بها قماراً في السلطة، لأنها فقدت كل أصول اللعب أو لأنها لم تكن ذات خبرة واشتغالاً في المجال الدولوي كما أشار لها برهان غليون في كتابة (نقد السياسة: الدولة والدين) لأنها لم تفهم معنى الدولة الحقيقي، بل لأنها دعت الى دولة دينية (ثيوقراطية) في وقت كان الجو والهوى لدولة مدنية (علمانية) بكل ما تعنيه من معاصرة وروح حيه للتعايش السلمي، وبهذا ضيعت النقلتين فلم تفلح في تكوين وإرساء الدولة الدينية كما إنها لم تنجح في العودة المبكرة الى نظام الدولة المدنية، فضعيت الوقت في "المرواحة" هنا وهناك دون الإقرار على جهة، وهنا بهذه الحالة أثبت الحركات الإسلامية هذه فشلها من ركب موجه الحياة المدنية ذلك بتمسكها بماضوية التاريخ من

دون دراسة ووعي وتمحيص ذلك بسبب القصور الثقافي الذي تميزت به عموم الحركات الإسلامية العاملة في العالم العربي والإسلامي.

أنْ هناك من يدعي إن العصرنة والتغيير والتحديث بكل ما تعنيه من _ انتقال حقيقي لقيم المجتمع من القيم القديمة إلى السائدة بروح التحضر والتطور _ معنى حقيقي وفعلي لأسس المجتمع بصورة منطقية تناسب خروج العرب من ازمتهم الفكرية والسياسية حتى، هي وراء الاستبداد العربي الراهن وليس العكس صحيحا[1]، والحل يتطلب منا عدم الالتفات االى التاريخ السلبي أو العودة غير الموفقة الى التراث القديم أو الماضوية، وإنما الى معاينة مشكلات الواقع المعاصر سياسية واجتماعية واقتصادية التي نعيشها والانتقال بالعرب من بنياتهم التقليدية القديمة الى بنيات حديثة عصروية تناسب حجم ومقومات الدولة الحديثة والمعاصرة القائمة على الديمقراطية الحرة.

وهنا تنشأ أزمة الفكر العربي الإسلامي من الاستقرار على نهج معين أو تكوين نظام سياسي يخرج العرب من مأزقه الحضاري، وبذلك نعثر على الترابط الفكري والعقيدي المتشابك بين الإيديولوجية الطائفية والأيديولوجية الدينية، بما تمثله أيديولوجية الطائفية من إنها الطبقة المسيطرة على وسائل الإنتاج في المجتمع، ومن ثم السيطرة على البنية الاجتماعية عموماً[2] وإن القراءة والمراجعة التاريخية للفكر القومي العربي الذي نجح من تحويل الفكر القومي الى حركة تاريخية ما زال رصيدها الحضاري ينافس في بورصة السيولة الفكرية وما زال يحمل غزارة في العقيدة والأيديولوجية وما زال يحمل من الحلول لو قام عليها من هو أهل لها لأمكن تحقيق نهضة عربية شاملة، فأننا نعثر على بلورة للفكر القومي الذي أستطاع أن يؤسس دولة وطنية قومية في فترة زهوها (الخمسينات والستينيات) إلا إن العامل الخارجي المتمثل بالصهيونية والرجعية العربية وقفتا بوجه نهضته وتآمرتا على مشروعه الحضاري، وبغض النظر عن ذلك كله فأن الحركة القومية بكل شوائبها وسلبياتها إلا إنها استطاعت أن تؤسس لأجماع وطني سياسي عريض وكبير وحد الصف العربي في المشرق والمغرب، وحرك مشاعر العرب وجعلهم أكثر نرجسية ورومانسية بماضي عروبتهم، وعلاوة على ذلك كله أستطاع أن

---

1 د. سعد الدين ابراهيم، (واخرون)، ازمة الديمقراطية في الوطن العربي، مصدر سابق، ص 101.

2 مهدي العامل، نقض الفكر الطائفي، ط3، (بيروت: دار الفارابي، 1989)، ص25.

يؤسس لمجتمع مدني ولدولة وطنية حقيقية بكل ما تعنيه الوطنية من معنى حرفي للكلمة، بل إنه حسم أمره من الإنزلاق في مطبات الطائفية أو الرغبة في الولوج على نظام الدولة دون القطرية الذي هو نتاج فعل تنامي دور الطائفية وخروجها من "جُزأنيتها" الطبقية الى "كُلانيتها" العصبوية.

لكن هناك حقيقة مثلى هي إن فشل الدولة القومية من الاستمرار بنهجها سواء أكان فشلها خارجياً أو داخلياً _ والأخير هو المرجح دوما _، ادى الى فشلها في استيعاب الحداثة واخذ منافعها إن كانت ذات منفعة للعرب وللإسلام، وهو الأمر الذي أفضى الى نشوء الحركات الإسلامية السياسية في عموم الوطن العربي، وجعلها فاعلاً دولياً مؤثراً في/ وعلى السياسة العربية الداخلية والخارجية، والتي جعلت الأنظمة الحاكمة أن تعود الى مربعها الأول الذي نشأت في ظله الدول العربية تباعاً بعد نيل استقلالها التام _ بدءا من العراق 1921 ومصر 1922 وصولاً الى دول الخليج العربي التي نال بعضها استقلاله التام مطلع السبعينيات من القرن المنصرم _ أي أنها عادت الى الدولة الوطنية التي بنيت على أساس المواطنة الفعلية للجميع، ومن بعدها جاء الصعود السياسي للحركات الإسلامية في الوطن العربي خصوصاً بعد مرحلة ما يسمى "ربيع الثورات العربية" والتي سبقها صعود حركات الإسلام السياسي في العراق (الحركات السياسية ذات المرجعية الدينية كافة)، وفي فلسطين حركة حماس في انتخابات 2005 التشريعية، وحركة النهضة في تونس 2010، والأخوان المسلمين في مصر عام 2011؛ والذي دفعها الى الميل نحو نوع من التطرف والتعصب الديني لما تحمله من أفكار متشنجة تفسخ نسيج الأمة والوطن لا أنْ تحافظ على تماسكه البنيوي، حتى بعد وصولها الى نظم الحكم فقد مارست النظام الطائفي وجعله نهجاً دولوياً وسياسة داخلية؛ لأنها نُظم لم تركب رّكب الدولة المدنية العصرانية لتميز بينهما وتفاضل على منطق وأساس الكفاءة والعلمية والاستحقاقات المعنوية، وبهذا لم تستطع هذه الدولة التي شئت أن أسميها بـ"دولة العمائم" في عموم العالم العربي أنْ تحقق المواطنة التي تقتضي الالتصاق بالوطن كأساس يفرضه في الغالب وحدة اللغة، أو في الأغلب الأعم وحدة العرق أو وحدة الدين ودائما وحدة الحكم ولو في إتحاد فيدرالي ووحدة العلم في الدول التي تعطي للعلم المقدمة في التطور والتقدم[1] لا في

---

1 د. سيد محمود عمر يوسف، **المواطنة من منظور إسلامي**، (القاهرة: دار المعارف، 2009)، ص78_79.

الذيل والمؤخرة، وهي _ أي المواطنة _ المساواة بين الرجل والمرأة، بين العبد وسيده، دون تمييز، وهي بهذا التصور تكون الطائفية كنظام سياسي له ميزه وخصائصه البنيوية والفكرية، قد ذهبت الى أبعد ما كان عليه النظام القومي _ الذي حاول أو أجاد في تكوين دولة قومية قوية لها حضور منطقي في الساحة السياسية العربية ومن ثم تكوين اجماعاً سياسياً وطنياً وقومياً وتكوين مشروع هام لفهم الدولة ذلك لاشتغاله وتعمقه في السياسة ومنطق الدولة اكثر من غيره من الحركات والتيارات السياسية العربية _، فلم تستطع الطائفية إلا أن تكون دولة "دون القطرية" الضيقة، دولة مكرسة لطائفة لحزب وإجماعاً بسيطاً ومتواضعاً لدرجة الخجل، أي بمعنى إنها لم تستطع أن تحافظ على الحد الأدنى من مكونات الدولة الوطنية ولهذا رجعت الى "الدونية القطرية" رّجعة عكسية، بكل ما يعنيه اللفظ من معنى دقيق للكلمة، لأن من أهم أسس الدولة الوطنية هي المواطنة، الوطنية، المدنية، الديمقراطية، الحرية، حقوق الإنسان، حرية الرآي العام، ولو تفحصنا كل ما سبق لوجدنا عجز الدولة في تحقيق المواطنة بقدر ما حققت "المواطفة"[1] _ التي لا تساوي بين العبد وسيده، بين الفرد والأخر بل إنها تميز بينهما مذهبياً وعرقياً ودينياً _، وأصبح كل شيء طائفياً في رحابها حتى الفن والرياضة اللذان كانا يصلحان كل ما أفسدته السياسة الطائفية أو غير، ولم تحقق المدنية ذلك نتيجة نزوعها "الثقرطي" والكنسي، وفشلت في إرساء وتدعيم أسس الديمقراطية ما عدا "الديمقراطية التوافقية" و "الديمقراطية الديكورية" أو ما يسمى "ديمقراطية المرة الواحدة" التي كانتا من نواتج الفعل والعمل والإشتغال الديني في السياسة التي دأبت عليه حركات الإسلام السياسي من اجل التوظيف الكامل للدين في السياسة بطريقة كنسية غربية أحدثت صدمة في الفكر العربي لأن الحركات المتمخضة عن هذه الأفكار والعقائد استطاعت أن تمارس عملها على أرض الواقع بطريقة نظرية فقط، دون مراعاة الواقع والتحقق من ظروفه بطريقة علمية ومنطقية يمكنها البحث عن المشتركات بين النقائض والأضداد المتناحرين فكرياً وسياسياً.

أما مسألة الحرية فقد فدنتها حالة الفوضى التي نتجت عن الصعود الإسلاموي في المجال السياسي، فلم تعد الحرية لها معنى في ظل حالة الفوضى التي أحدثتها رعبوية

---

1 وهي الكلمة المقابلة والنقيض للمواطنة، أي بمعنى الطائفية كتشبيه عن المواطنة وصفنا المواطفة اجتهاد منا ونأمل أن نفلح في اجتهادنا وأذا أخطأنا فلنا رب غفور.

الحركات الإسلاموية من التبني التام للعنف وأستخدام السلاح ووضعه على طاولات الحوار بدل القلم والعقل والتفكير، وليس أدل من حالة الفوضى هي "إن الخوف يعني فقدان الحرية" فأحكم بنفسك على حالة الرعب والخوف التي يعيشها الوطن العربي اليوم من أقصاه الى أقصاه.

وأما بخصوص حقوق الإنسان: إن الحقوق الفردية أو الشخصية قد تكون موجودة في العالم العربي في ظل دولة العمائم (حركات الإسلام السياسي)، لكن **اين هو الإنسان؟!**

فالإنسان في ظل الحركات الإسلامية أصبح خارج نطاق تفكيره، لأن الإنسان لا حرج عليه حينما يفقد عقله، وعقل الإنسان صودر باسم النقل والنقلانية التيّ ترددها هذه الحركات الإسلامية، عن طريق تحجيب العقل أو اغتياله أو تعطيله ووقف التعامل به، وتحول الإنسان من إنسان بشري الى إنسان آلي، إنسان هامشي في الحياة تحركه أرادات الأنظمة السياسية ورغباتها ومصالحها وتملي عليه دين ومذهب الدولة وإن كانت بدعاً وخرافات لا بد له أن يؤمن بها أو يلقى حتفه أو على الأقل يودع في محجر الكفر والإلحاد والإشراك ويُعزل فيها حتى يلد الجم في سم الخياط، بمعنى أخر إن الإنسان في ظل هذه الفبركة السياسية التي تُمارس باسم الدين يصبح كالروبوت، كالآلة الالكترونية تحركها أصابع ونزوات الآخرين بحرفه بارعة، وحسبما تمليه عليه رغباتهم.

وبهذا يكون الإنسان معدوم من الأنسنة فأين حقوق إنسان لا يتمتع بأهليته التي هي أساس حقوقه؟. .. وهذا يؤدي الى نتيجة مسألة الرآي العام الذي هو لا رآي في حضرة رجال الدين كما تصوره الحركات الإسلامية التي اضفت لهم الدعاية الإعلامية العصمة من الخطأ والقداسة في الدين ونحن ندرك جيداً إن من مبادى الإسلام _ بما نحن مسلمين _ تشير إن لا عصمة إلا للأنبياء من البشر، وغيرهم غير معصومين وإنهم خطاءين وخيرهم التوابين منهم.

ونحن هنا بعد هذا التفصيل الموجز لا نبرئ الحركات القومية أو العلمانية من الخطأ أو المنزلقات الفكرية والتاريخية فهي لا تملك عصمة أو قداسه في مخيالنا العقلي، إلا إن الحديث عن الطائفية كان مدخلاً للحديث عن دور الإسلام السياسي بتبني نظرية "الطائفية" أو نظرية "الدين" وفشله في تحقيق الإستقرار السياسي والأمني.

في المنطقة بل وفشله حتى في الحفاظ على الخطوط الحمراء من مسلمات الأستقرار في المنطقـة، والنزعـات الداعيـة الى البحـث عـن منظومـة طائفيـة تتجـاوز حـدود الدولـة أو المنطقة والتفتيش عن منظمات إقليمية أو دولية لا تربطها بها إلا برباط طائفي بحت، فالنظام السياسي اللبناني (المسيحيون منهم على وجه التحديد) يحاولون بين مرة وأخرى التعويّل على الغرب في حل مشاكله بما يشكله المسيح من نسبة لا يستهان بها من تشكيل النظام السياسي اللبناني، وفئة من النظام السياسي ذاته (حزب الله وحركة أمل) من العودة الى إيران لربط لبنان بها إقليميا عن طريق تحالفات وتكتلات سياسية مبنية على أسس طائفية تخدم المتبوع على حساب التابع الضعيف دوماً بحكم الصيرورة التكوينية للأحلاف والمنظمات الدولية، والسُنة يحاولون الاستعانة بقطر أو السعودية أو تركيا لتعزيز موقفهم السياسي هناك وهذا هو سبب ضياع لبنان وسبب خرابها، لأن الولاء أصبح متبوعاً للخارج على حساب الولاء للوطن بطريقة طائفية ومذهبية لا تصب إلا في مصلحة الأجنبي الغريب أياً كان شكله ومذهبه الديني والسياسي، وكذلك الحال بالنسبة لحالة الطائفية في مصر فالأقباط دوماً متهمون _ وخصوصاً ممن يسمون أقباط المهجر[1] _ بأنهم يدفعون الأقباط الى التظاهر ضد الحكومة والسعي للإطاحه بنظامها السياسي، وهذا حق لهم في التعبير عن رأيهم سواء أكانوا في المهجر أو في الوطن، إلا أنهم يدفعون الى ربّط مصر برابطة دولية يكون فيها الغلبة للدولة المتغطرسة، والحالة متوفرة في كم هائل من الدول العربية لكن بنسب بسيطة ومتواضعة بعضها وبشعة لدرجة الخوف على الأمن والاستقرار العربي في البعض الأخر منها.

فأخطر النظم السياسية الطائفية تلك التي تتجاوز طائفيتها حدود الوطن الواحد فتنزع الى تضمين سياستها الخارجية بنهج طائفي والتعامل مع الدول على حساب الضغط عليها عن طريق اللعب بورقة الطائفية وحقوق الأقليات من أجل كسب نقاط من

---

1 أقباط المهجر مصطلح ذاع صيته في الأونه الأخيرة خصوصاً في مصر، وهو تعبير عن جماعة او فئه من مسيحي مصر (الأقباط) الذين تركوا البلاد هجرة الى دول اوروبا باعتبارها بلاد تربطهم بها رابط الدين والمذهب _ في البعض منها _ وهم ينتشرون بكثرة ويهاجرون أكثر لعدة اسباب منها: كسب الرزق او بسبب إضطهاد الحكومة لهم ولحرياتهم فهاجروا بحثاً عن اللجوء، وهذا ما جعلهم يشعرون باللا مواطنة الحقيقية بينهم وبين المسلمين، كشركاء في الوطن، وإن الشعور بالظلم هو السبيل الوحيد لدفع الإنسان الى الخروج عن السلطة او التمرد على الواقع، ويتناغم ذلك بشكل انسيابي عندما يتوفر عامل التغذية العكسية من الخارج، خصوصاً إذا كان ذلك الخارج صاحب أمتداد مذهبي وديني وعرقي تاريخي عميق يضرب في الجذور.

خصم هو أخ وابن عم أي هو أبن جلدة واحدة، وأخطر من ذلك هو أن تكون سياسة النظم الطائفية الخارجية سياسة تمس المنظومة الأمنية العربية وتهدد استقرارها وتفتح لها ثغرة أمنية يستطيع الأجنبي ذات الامتداد الإقليمي من الدخول من خلالها لزعزعة استقرار النظم السياسية العربية وتشظيها وتفتيتها حتى يسهل لتلك الدول من أن تصادر وتهيمن على ثروتنا العربية، وثم البدء بحمله الغزو الثقافي (أو الغزو الفكري) الذي هو أشد خطراً من الغزو العسكري أو السياسي، لأنه حمله ضد العقل واللغة العربية وضد الوجدان وضد الإحساس والشعور بالانتماء، وضد الهوية والكيان والوجود، بل وضد العروبة والإسلام، مثلما حاول الاستعمار الفرنسي من جعل الجزائر امتداد للدولة الفرنسية وحاول "فرنستها"[1] وبرغم محاولاته الشنيعة من دثر اللغة العربية بغبار اللغة الفرنسية، ومحاولة غسل الدماغ العربي هناك، إلا إن الله (عز وجل) بشر العرب بخلود لغتهم العربية الى يوم الدين عندما جعلها لغة القرآن الكريم ولغة أهل الجنة.

فالغزو الثقافي يدعم فكرة "الطائفية" ليصبح فيما بعد سيد الطوائف، وهذا ما يجهله العرب حكاماً ومحكومين، لأن الغزو الثقافي هو البناء التدريجي والتاريخي الجامح الى تحقيق مكتسباته على أرض الواقع العربي عن طريق الزّج بالأفكار الغربية من العلمانية الى الثيوقراطية الى الطائفية التي لم تكن _ مطلقاً _ من أدبيات الفكر الإسلامي الحقيقي بقدر ما كانت نتاج الوفود الغربي للأفكار الدينية التي دفعت رجال الدين ليكونوا كنسيين يتشبثون بزمام السلطة الدينية والزمنية في آن واحد (نظرية السيف الواحد) مما يسهل لهم من بلورة ثقافة سياسية لا تبت للإسلام بصله، ومن ثم النزوع الأعمى على نحو يؤمن تأسيس دولة دينية طائفية ترفض كل مشروع مدني معاصر وتأمل بالعودة الى الماضي بدون إعادة صياغة مفاهيمه وفقاً منطق التطور التاريخي للحياة العامة والتعاطي فوق معطيات الحال والزمان التي هي صلب وجوهر تفكير العقلانية الأصولية والتي لا بد أن تكون جوهر وصلب العقلانية العربية باعتبارها جزء من المنظومة العقلانية ككل، حتى يعود المجتمع العربي الى رُشده، إلى مجتمع اللا عصبوية الى مجتمع مدني معاصر، والعودة الى تكوين دولة مدنية ترفض الوافد الغربي، دولة تكون من المواد الأولية العربية، وهذا صعب جداً بالنسبة لنظام الدولة الطائفية لأنها اولاً تعتبر إنْ القومية عصبية والعروبة شيئاً وغداً وبذيهاً فهي ترفض النزوع نحو

---

1 أي جعلها دولة فرنسية، او امتداد لدولة فرنسا الأم.

الفكرة العربية أو الوحدة العربية الجامعة بما يحمله عقلها الوحشي من تفسير سلبي للتراث، ثم إنها بهذه الحالة سوف يتم تحويل الدولة من نظام سياسي طائفي الى نظام سياسي وطني وبهذا سوف تعلن النظم الطائفية إفلاسها _ في هذه الحالة على الأقل _ إفلاساً جماهيرياً ودينياً وشعبياً، لأنها لا تملك رصيداً سوى رأسمال التعصب والتطرّف والراديكالية المتزمتة بثقافة التغيير وإن كان على النحو السلبي والانحطاط، فالمهم عندها هو التغيير اولاً والحفاظ على مكاسبها ومصلحتها ثانياً، دون أن يعنيها الآخرين شعباً أو مؤسسات بشيء لا من بعيد ولا قريب، وهذه هي لعبة السياسة أن تقيس بمقاييس تتماشى مع نهجها في الحياة وتحقق أكثر قدراً من الرخاء للدولة والأمة، فلم تعد السياسة في ظل نظام الطائفية تعني التدبير والإصلاح، بل أصبحت السياسة هنا في ظل الدولة الطائفية تعني التبذير بالثروات والواردات والإطاحة بقيم الإصلاح أو على الأقل إصلاحاً شيئياً هامشياً لا يُغير من شكل الدولة إلا العناوين والشعارات عن طريق عمليات المكياج الديمقراطي والمستحضرات الطبية الفاقدة الصلاحية.

وإن غياب الدولة هي أحد أهم الأبواب التي تفتح بوجه ممارسة العنف والطائفية بطريقة تمتزج وتتحول من حالة نخبوية ضيقة الى طائفية جماهيرية شعبوية تتسع وتشمل الجميع إلا ما ندر، كمزن الأمطار لا تترك أرضٍ بور عن غيرها لم تمطرها وبالاً، وهكذا هي قمة الطائفية وهرميتها حتى، عندما يتحول الشعب كله الى إمتهان العمل الطائفي وممارسة وتسويق الثقافة الطائفية، كحل وكحرفة ظلت طريقها اليهم، لمت شتات الأمة من عطالتها (وطنيتها) بعد إن عجزت الوطنية من تحقيق طموحات الأمة وغاياتها، أو أريد لها أن لا تحقق حتى تعلق عليها شماعة الفشل والهزيمة والانحطاط.

وهو ما ذهب إليه احد الباحثين عن أن الدولة لا تكون دولة دون وجود قانون فاعل؛ يحكم الجميع ويحترمه الجميع وعندما يغيب القانون أو يطبق على فئة دون أخرى فأنه سيفتح الباب واسعا لشيوع الفوضى وتحلل الدولة وإلحاق الضرر بكل أفراده [1] ذلك لأن غياب القانون أو تهميش دوره أو التجاوز عليه في المجتمع سوف يفتح الباب على مصراعيه لتطبيق بنود وأسس شريعة الغاب، فيأكل القوي الضعيف وتطغى الأغلبية على الأقليات، أو تقبض أقلية مصغرة على نظام الحكم على حساب تهميش الغالبية من

---

1 د. عبد الله هلال، "التدليل الطائفي"، جريدة الوسط.

خلال الديموغاجية الشعبية التي تلتف _ البعض الضحل منها _ حول النظام وتسانده من زّبانية ضخلة وشرذمة تتملق للنظام.

فلا مفر هنا للخلاص من الطائفية بما هي ثقافة عامة تشريت في كل مفاصل المجتمع إلا بالعودة المبكرة الى تطبيق القانون[1] الذي بدوره سوف يعطي لشريعة الغاب ضربة قاصمة تكسر ظهرها ومن ثم يمد القانون يده للأمة لينتشلها من وحول وحضيض الطائفية ومن هفوات وحفر التخندق العصبوي الذي كان طريقاً معبداً وسالكاً لنشوب الحرب الأهلية التي كانت الحرب الوحيدة التي ليس فيها منتصراً، بل كانت الحرب الوحيدة التي جميع أطرافها خاسرون، ومن ثم سوف يصبح القانون أو دولة القانون هي الرادع الأول والقوة الضاربة التي ستطيح بالنهج الطائفي والممارسة الحربوية الفاشلة، وستكون العقم الذي يمنع "التفريخ السياسي" لنمو الجماعات المتشددة التي تميل دوماً أو غالباً ما الى حمل السلاح ضد الأخر وإن كان من بني جلدتها لمجرد الاختلاف في الرأي أو الفكر والعقيدة، رغم إن هذا الاختلاف لا يفسد من الود قضية، بل وسوف يدعم هذا كله لأحداث انقلاب سياسي على النظام الطائفي القائم ومن ثم ليؤسس نظام سياسي ديمقراطي حر يخضع الجميع فيه لنفس القرارات والقوانين، القانون الذي يحمي المواطن _ لمجرد هو مواطن يتساوى مع أقرانه في الحقوق والواجبات _ لا قانون يصادر حقوق المواطن ويضطهده ويضيق الخناق على حريته ويتمهه ويضطره حينها إما للجوء هرباً من جحيم النظام الطائفي أو أن يقاوم ويرفض فَيُتَهم بالخيانة _ خيانة الوطن _ وكأن رفض شكل أو رأس النظام تعد في مجتمعاتنا الشرقية هي تهمة عظيمة وجريمة لا تغتفر، وهذا إن دلل على شيء إنما يدلل على عجز الدولة من التحديث السياسي لشكل الدولة ومن ثم عجزها في تحقيق الاندماج في السيرورة التاريخية التي نتجت عن فشل النظام من الاخذ بيد الديمقراطية لإكمال المسيرة السياسية والفكرية للأمة وتحقيق طموحاتها، من منطلق إن الديمقراطية _ الحقيقية بكل أصوليتها اليونانية وليس الديمقراطية الامريكية أو الديمقراطية التوافقية المؤسسة

---

1 القانون العادل الذي يشرعه الجميع للجميع _ بكل طوائفهم وأديانهم وحسب نسبهم بحيث لا يتضمن طغيان فئه على أخرى _ ليضمن تعايشهم السلمي ويحقق رغباتهم وطموحاتهم وينسجم ويتلاءم مع مبادئ الحياة العامة بالشكل الذي لا يهمش أي مذهب او دين او لغة، بالوقت الذي لا يتجاهل أي التقاليد او الأعراف او الممارسات الشخصية للأفراد ولا يلغي دور الفرد في انضمامه للجماعة.

للطائفية _ هي النظام السياسي الذي يكفل بضمان جميع الحقوق والواجبات دون استثناء وهو النظام السياسي الذي يحقق كل طموحات الأمة ويجعل الإنسان إنساناً لا آلة تسيرها الرغبات أو الخرافات باسم النظام السياسي الطائفي الناتج عن فشل اندماج العرب في بوتقة الديمقراطية وعن الخلط المغلوط فيه بين ما هو ديني وما هو سياسي، لدرجة أصبحت فيه النظم العربية الإسلامية _ بعد فترة الصعود المبهر للظاهرة الإسلامية _ نظم ثيوقراطية، كنسية، وأكليروس، من دون وعي نتيجة جهلهم بالإسلام وجهلهم في قراءة التاريخ قراءة صحيحة أو رؤية القرآن رؤية عصرية مدنية ما هي عليه رؤية الإسلام من مواكبة كدين عالمي خالد للكل زمان ومكان.

وأخيراً فالنظام السياسي الطائفي لا يمكن أن يعيش بدون التعصب بأمر الدين والتعلق بالخرافات الذي هو سبب تراجع الإسلام[1]؛ بل إنه يتغذى بكل حيوية على الميول نحو التطرف والتشدد في الأفكار، فأن لم يجد ما يمكنه من اللعب العصبوي فأنه يضطر حينها الى ارتداء جلباب الوطنية والتظاهر بارتدائه مرغماً ومجبراً لا مخيراً في ذلك، لأن الوطنية والمواطنة والوطن هي أبعد القيم عن المنظومة الطائفية وعن الممارسة الحياتية، بل هي الند الخصم لها فلم تكن تستسيغ فكرة الوطنية والمواطنة لأنها تقف على النقيض منها، وإن الطائفية كنظام سياسي عجز عن تحقيق رغبات الأغلبية أو حتى نسبة النصف المتواضع لأنها هي التي أسست لنفسها التخندق طائفياً والاصطفاف وراء حركات كانت أبعد عن الحقيقة المطلقة، وبهذا فهي برغم ما بدر ويبدر منها فهي بالحقيقة والواقع لا تعبر إلا عن نفسها، ولا يعدو أو ينسحب ذلك الى الطائفة التي وظفتها وسخرتها لصالحها دينياً ومن ثم سياسياً فيما بعد، إذ ليس من الصواب حجر كل أبناء الطائفة الحاكمة في زاوية واحدة واعتبارها نخبويين على السواء، وهذا هو منطق الحال الذي وقعت ضحيته الكثير من الطوائف _ حتى وإن لم يمارس النظام طائفيته بشكل فعلي _ وهذه مشكلة كبيرة وقع فيها العقل العربي الجديد _ والذي هو بالحقيقة عبارة عن عقل طائفي، عقل سلباني _ الذي يفكر عكس المنطق والواقع، بعقل يوتيوبي وفنتازي يتحرك تبعاً للرغبات والشهوات لا وفقاً لسياقات المنطق والحال

---

1 د. عبد الله العروي، الأيديولوجيا العربية المعاصرة، ط1، (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1995)، ص40.

والظرف الراهن، ولا يعترف بالمعطيات الموجودة على الساحة الفكرية والسياسية العربية بما هي ساحة للصراع بين الحق والباطل، بين الصواب والخطأ، بين الخير والشر، بين الإيجابي والسلبي، وهذا أوقعنا في لغط وخلط للأوراق وأغشى الصورة فلم يعد هناك تمييز بين الظواهر والأشياء بسبب تلك الضبابية التي قصرت رؤية المثقف العربي بطريقة فريدة.

تشكيل الطائفية: حوار الدين والدولة

أنْ الطائفية لا يمكن الحديث عنها كتشكيل متكامل ونص متكامل إلا في رحاب الدولة التي تعاني من إشكالية علاقة بين الدين والدولة، وجدّل العلمانية والإسلام ذو الحضور القوي في السجال الفكري دون أن تحسم الموقف لا بالدمج الكامل للدين كـ "الثقرطة"، أو "الأسلمة" أو الفصل التام كـ "العلمنة"، إن هذا البين بين لم يكن لا من صالح الدين ولا من صالح الدولة، بل إنه يزيد من تضخيم المشكلة وتعقيدها لا حلحلتها، ولهذا فإن عدم الحسم هو سبب بالغ الأثر في رص بنيان الطائفية وتفوقها وتقدمها الملحوظ.

وهذا يعني إنْ زّج الدين بالسياسة _ بطريقة كنسية بابوية _ "ثقرطة" هو سبب الطائفية الأول، وإنْ أي أقحام للدين في مجال السياسة هو عملية باطلة وزائفة، وتحكم على المسار بالإنغلاق والطائفية والإنحطاط والرجعية[1]، وفي المقابل إن فصل الدين عن السياسة _ بطريقة غربية أوروبية _ "علمنة" هو سبب كاف لدفع الحركات الإسلامية لتبني خيار الثقرطة ومن ثم إنتاج مفعول الطائفية.

بمعنى إن الطائفية قائمة بمقومات جدل الدين والدولة وباستحضار قيمهما سواء بالمزج أو بالفصل وهذا هو الإشكال الكبير الذي وقع فيه الفكر العربي المعاصر، ولكن هذا البروز الوظيفي للطائفية لم يكن منبثقاً من بيئة عربية أو مناخ إسلامي وإن كان له دوراً في إذكائه ودفعه للبروز والتماثل، أو إنها صادره عن ممازجة الدين الإسلامي والدولة العربية، إلا إن حقيقة الأمر إن الطائفية هي نتاج لصراع دموي قديم جديد على ثروة السلطة والأستئثار بالنص الديني متمثل بالخصام بين قيم الثيوقراطية وقيم العلمانية،

---

1 تركي على الربيعو، الحركات الإسلامية في منظور الخطاب العربي المعاصر، مرجع سابق، ص43.

بمعنى إنّ الطائفية ليست منتوج إسلامي، وربما هي منتوج إسلاموي، والأمر شتان بينهما، وأكثر إنها نتاج الوفود الغربي إلى واقعنا العربي سواء عن طريق حملات التبشير والإرساليات أو عن طريق الاستعمار نفسه الذي قدم بتلك الإرساليات أو عن طريق منظومة العولمة والحداثة أو الكثلكة والثقطرة الغربية الإستعمارية بما تندرج ضمن مسمى الغزو الفكري.

فالثيوقراطية غالباً ما يتم تناولها على إنها الدمج الكاثوليكي للعلاقة بين الدين والسياسة وتداخلهما مع بعض، وإنها وجدت وولدت في ظروف أوروبية استثنائية من حيث الزمان والمكان والوضع البيئي هناك، فنجحت بعض الشيء لأسباب أوروبية بحته تتعلق بخصوصياتها التي لا تتشابه معاييرها في الذهنية العربية والإسلامية، وإنها أنتهت بنفس الأسباب والظروف، لكنها أخفقت في الحقل العربي الإسلامي ولم تنتج إلا قيم الطائفية وتشكيلاتها وتجلياتها، وما تعيشه الأمة العربية اليوم هو ناجم عن تمسك كل تيار عربي بأحقية في بلورة شكل ونظام الدولة العربية المعاصرة الأمر الذي أفضى إلى طائفية دينية وسياسية أهلت الدولة العربية المعاصرة إلى مصاف أكثر دول العالم حضيضاً وهزالة وانتكاسة وفق احصائيات وتقارير المنظمات الأممية والدولية.

أنواع الطائفية:

أول ما تنشأ الطائفية بعد تمخض صراعها القميء داخل حجر والغرف المظلمة وخلف الكواليس _ وهي دائما ما تنجز وتتبلور خلف الكواليس لأن القائمين عليها يخجلون حتى من الاعتراف بانهم طائفين أو التصريح بأنهم يمارسون فاحشة الطائفية نظراً لما تعنيه الكلمة من معنى مناوئ ومناهض للشرف والبسالة والرجولة وللوطنية وللعدالة الاجتماعية وللمواطنة وللديمقراطية وللحرية _ وبتوفر مسبقاتها أو جزء منها وتتظافر عواملها الموضوعية والتاريخية _ بما هي تراث سلبي لم يوظف بعد بالشكل المطلوب _ تتحقق الطائفية بشكل رسمي عندما يقوم على طائفة أو حزب يرفع شعارها ذات اصول دينية تميل للعنف وتنزع للتعصب الاعمى، أو يكون على غير درايه بقضايا الإفتاء والاجتهاد المنطقي للنصوص الدينية أو لقصوره الثقافي أو افتقاره للثقافة

السياسية التي هي حجر أساس العمل السياسي والممارسة العملية لشؤون الإدارة والحكم.

حيث تتبلور الطائفية بشكل جلي داخل اقبية العتمة بين رجال الدين لكنها تبقى حبيسه المسجد أو التكية أو الجامعأو المؤسسة الدينية للمسلمين ولم تتصاعد _ عمودياً _ للواقع بشكل فعلي ذلك لرفض الفكرة من امها وعدم تسجيل ذلك الحضور المنطقي لها على ارض الواقع ذلك لما تعنيه من فكر فوضوي، همجي، جهلوي، قبلي، بدوي، زراعي، تقليدي يتلائم مع الدولة الرجعية ويتناسب مع قوى الإمبريالية ذلك بما يشكلاه من تدمير وتخريب لمشروع النهضة والحداثة التي تعني مواكبة العصر ومتطلباته مع الحفاظ على قيم التراث وثوابت الحضارة الإسلامية بما تعنيه الحضارة من كونها وصف زائد على الوجود الثقافي للمجتمع ويتضمن معنى التقدم[1]، فالحداثة لا تعني الإلحاد أو اللا دينية إلا اذا كانت حداثة غربية امريكية مشتركة، حداثة على النمط التغريبي الاستعماري، وهي تلك "الحداثة الرّثة" التي لا تتساوق مع القيم العربية والإسلامية، ونحن هنا نتحدث عن حداثة معربة، أو حداثة عربية ولدت من واقع ومعاناة الصميم العربي الإسلامي وهي لا يمكن إلا أن تكون حداثة للتقدم والتمّدن والتطور والمعاصرة.

وتلك الطائفية لا ترغب بالحداثة العربية، بما تحمله من قيم ما بعد الحداثة التي تعني كمصطلح هو شكل من أشكال الثقافة المعاصرة[2]، وإنما تتساوق مع الحداثة الرّثة التي مجدها الاستعمار واضفى عليها هالة من القيم والمبادئ المزيفة والمصطنعة بقوالب أمريكية ومواد اولية عدوانية استعمارية، بمعنى إن الطائفية ضد الحداثة الفعلية وترفض التحّديث السياسي للقيم والظواهر والمؤسسات، ذلك لحنينها المفرط إلى الماضي بكل قدامّته، لعجزها من الإنبثاق إلى المستقبل وتصحيح الحاضر وبناء منظومة متوافقة مع متطلبات العصر للمستقبل.

---

1 د. بتول احمد جندية، على عتبات الحضارة: بحث في السنن وعوامل التخليق والانهيار، ط1، (حلب: دار الملتقى، 2011)، ص25.

2 تبري إيغلتون، "ما بعد الحداثة وما بعد الحداثية"، في: (مجموعة باحثين)، ما بعد الحداثة، تحديدات، إعداد وترجمة: محمد سبيلا، عبد السلام بنعبد العالي، ط1، (الدار البيضاء: دار توبقال، 2007)، ص10.

وإن الطائفية خارج إطار الحداثة لم تشكل خطراً على الدولة دون المجتمع على الأقل، لأنها تبقى طائفية شعبوية ضيقة محصورة ومحتكرة لفئة أو لطائفة من الناس مطمورة في العشوائيات تُمثل "ديناً شعبياً" مجرداً من ضروسه الجارحة، دون أنْ تتغلب على رأي الأغلبية أو تقاسمهم المجتمع بقيمه وممتلكاته، لأنها لم تتبلور بشكل قد اختمر نهائياً، وبهذا فهي طائفية ما زالت في طور النمو والأخصاب ولم تتطور الى مرحلة الشبيبة والتكامل البنيوي، رغم مرور عشرات السنين على نشأتها واستفحالها واسترجالها في الحقل العربي إلا إنها تبقى عاجزة من تقديم ربيع وطني لأنها مناخ متسم بديمومة الخريف ليس فيه تقلب للمواسم مروراً بالصيف والربيع، لأنها أي الطائفية تعني الخريف بكل ما يعطيه الخريف من معنى دقيق للكلمة، وهي اذن سوف تشكل عائقاً في تكوين الإجماع السياسي الوطني أو بناء اللحمة الوطنية للمجتمع العربي التي هي اساس المواطنة، وترسيخ اسس الديمقراطية الشعبية لا الديمقراطية النخبوية، فنخبوية الديمقراطية تبقي على منظومة الدولة وتحافظ على بيروقراطيتها المملة التي كرست حالة اليأس في الشارع العربي واظهرت عجز النخبة من تحقيق مصالح العامة، وهذا هو سبب خروج الناس الى "كشف غطاء الصمت" والنزوع إلى حالة العنف والتظاهر ضد الأنظمة العربية والتي _ أي التظاهرات _ توظف بشكل سلبي يعلن عن رفع الشعارات الطائفية التي تخندق العقل العربي وراء حزبه أو طائفته، وهذه هي أخطر مراحل الطائفية وانها تقترب كثيراً من مفهوم "الطائفية الإمبريالية" وهي ما اصبحت عليه الدول العربية اليوم من نظم طائفية تمارس الفحش والرذيلة والاغتصاب بطريقة شعواء جاهلية، وهذه هي مرحلة الجنون القصوى التي يعانيها اي نظام سياسي طائفي ذلك لانه يعتمد على تسيير سياسة البلد فكريا بالنقل المفرط دون النزوع الى "حالة العقل" والعقلانية التي هي اساس المواطنة واساس الوطنية وسبب النجاح الوطني على اقل تقدير، والمخرج الأمن للامة من وطيس حربها الأهلية.

ويعد هذه المقدمة المقتضبة عن الطائفية بشكل العام، نحاول تفكيك المفهوم الطائفي (الديني والسياسي) كُلٍ على حده، ومن هنا سنأتي تفصيل كلّ منهما، وعلى النحو التالي:_

أولاً: الطائفية الدينية

ثانياً: الطائفية السياسية

وللتوّضيّح أكثر نعود إلى تفصيل تلك المفاهيم بدقة منهجية أكثر؛ وعلى النحو التالي:ـ

الأولى: الطائفية الدينية

أنّ الطائفية المقترنة بلفظ الدين، أو ما تُسمى بـ "الطائفية الدينية" هي مجموعة فرعية تنتمي لدين معين وتتميز باسم محدد ولها تقاليد وهوية مستقلة[1]، وهي تقترب كثيراً من مفهوم الطائفية المجرد من اقترانات أخرى وايديولوجيات حزبية، وإن الطائفية المجردة من كل تلك الاقترانات تعني إن تعبير جماعي عن فئة أو حزب أو ملة عن برنامجها الديني داخل المؤسسة الدينية، بمعنى إشاعة قيم وافكار الطائفية دون نزعة عدوانية ضد الاخر، أي "طائفية محترمة"، "طائفية انسانية" أو "طائفية ايجابية" ـ إذا جاز التعبير ـ، تتلخص اعمالها في عبادة الله وممارسة الطقوس الدينية والشعائر التعبدية داخل معابدها دون إكراه أحد على إتباع نهجها أو محاولة الانبعاث السياسي على حساب الطوائف الأخرى، بل إن الطائفية الدينية هي أن تقف أنت والطائفة الأخرى على مسافة واحدة من الأحترام المتبادل وعدم التشهير أو الطعن أو التنكيل أو التسقيط أو محاولة أختراق الطوائف الأخرى وزعزعة امنها واستقرارها وتماسكها، أو ممارسة أي عمل عدواني ملموس أو مهموس، وتلك هي الطائفية التي لا ضير من الإرتكاس إليها أو الإنتماء لتعاليمها الدينية التي غالباً ما تكون قيم تعبدية لا دخل لها في السياسة أو السلطة.

أن الطائفية غير ذات معنى ـ من حيث جوانبها السلبية ـ فيما لو بقيت تمثل جماعة من الناس معتدلة ومتسامحة ووسطية في ممارسة طقوس وتعاليم مذهبها الديني أو طائفيتها، لأنها بهذا الفهم هي مجرد عبارة عن عقائد ومعتقدات وشعائر دينية يمارسها أبناء الطائفية بمعزل عن السياسة أو التدخل في عمل ومسار الدولة من خلال

---

1 ويكيبيديا: الموسوعة العالمية، 2014/10/30 العراق صباحاً، على الرابط التالي:ـ

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D8%A6%D9%81%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9

رفعهم شعارات مضللة مصبوغة بلون القداسة، أي إن الطائفية مُرحب بها ومُفاخر بقيمها إذا لم يتم "تسييسها" أو "أدلجتها"، لأن التسييس هو مأزق الطائفية والأدلجة هي الكارثة التي أوقت الفتن والحروب الأهلية المقدسة، لأنها أستحضرت كل قيم التاريخ السلبي وأصبغتها بلون القداسة وزّجت بها في ميدان الحياة العربية العامة.

الثانية: الطائفية السياسية

أنّ الطائفية السياسية هي عبارة عن قناع وديكور إيديولوجي، يُضفى على الرأسمال السياسي للمجتمع والدولة، متمركزاً في الرأسمال الاقتصادي للإستفادة من الرأسمال الرمزي (الثقافي الطائفي)[1] أي إن الطائفية السياسية هي عملية إلباس الطائفية قيافة السلطة ووشاح الحكم وتأليتها بما يتناسب مقامها الجديد في الحكم والسياسة، لتصبح الواجهة الإعلامية والسياسة للطائفة الأم[2]، وهذا هو فرقها عن الطائفية بفهما العام أو الطائفية الدينية _ التي أشرنا إليها أنفاً _، أي بمعنى إن الطائفية السياسية هي مأزق العرب اليوم لأنها تعتاش على قيم الوطنية والموطن والمواطنة والأمن والسلم الاهلي، وتُضحي بكل قيم المواطنية والمدنية والتعددية، بل إن الطائفية السياسية لا تتغذّى ولا تأكل إلا اللحمة الوطنية!

ففي ظل نظام الطائفية وقيمها الفكرية لم تعد السياسة تعني التدبير أو الإصلاح أو النفع والخير أو البحث عن رفاهية وتقدم المجتمع، بل على العكس من ذلك تماماً، إذ أصبحت "السياسة الطائفية" تعني العمل والتبذير والفتك بثيروات البلد، وهتك الخيرات، واستنزاف الطاقات، وهدر رؤوس الاموال بالفساد والسرقات والمشاريع الوهمية والفاشلة والهيمنة والقبض على الواردات والإخلال بتوزيع الثروة واحتكارها لطائفة الحزب أو العائلة الحاكمة، وهنا أصبحت السياسة تعبر عن نفسها بشكل حقيقي وبالمعنى "الميكافيللي" حصراً، بما هي تعني الغاية تبرر الوسيلة، وبما هي لعبة قذرة تخلط القداسة بالرّجاسة لأجل الرئاسة، وهذا هو صلب السياسة التي تتبناها الطائفية اليوم.

---

1 د. خليل أحمد خليل، لماذا يخاف العرب الحداثة: بحث في البدوقراطية، مرجع سابق، ص138.

2 التي ليس من الضرورة ان تعطي الطائفة الأصل الصلاحيات للتحدث باسمها أو تخويل زيد من الناس أن يكون ناطقاً باسمها، أو نائباً عنها في الحقل السياسي، فالطائفة أكبر من تنزل لحضيض السلطة، فهي أسمى، فهي عقيدة تنصرف إلى العبادة والشعائر الدينية،بل إن الطائفية هي الإيمان في القلب والعمل في اليد والنصيحة في اللسان.

إذ اصبحت "السياسة الطائفية" أو "الطائفية السياسية" هي عملية نزوع سلبي نحو الهيمنة الإغارة والإستئثار بالسلطة عن طريق جمهرة ابناء الطائفة وتلوين النظام السياسي بلون وصبغة الطائفة الحاكمة، بمعنى إن الطائفية في مجالها السياسي هي تعني اعتماد سياسة التمييز بين المواطنين وتشجيع الحالات المذهبية لإغراض سياسية[1] بكل ما تعنيه السياسة من معنى مبتذل ومهين، فهي غير ذات معنى لو لم تصاحبها السياسة أو الأيديولوجيا، بل إن السياسة والأيديولوجيا _ هنا على الأقل _ أضافت فوقنتانة الطائفية قذارة أخرى، أي إن أصعب ما يكون في مجتمعاتنا العربية هو تلاحم النتانة والقذارة، أي تزاوج الطائفية والسياسة، الأمر الذي أنتج صبغة طائفية سياسية من خميرة الأيديولوجيا المتعصبة لتظهر لنا "خلطة"، طائفية صارت جوهر إشكال الفكر العربي اليوم.

إذ لا أحد ينكر دور السياسة في صناعة أنموذج طائفي، بل إن السياسة بما هي أيديولوجيا حزبية وهي الفاعل الرئيس في تشكيل نظام الطائفية وتكوينها لتصبح طائفية سياسية (أيديولوجية) بحته، حيث كان للدين وللسياسة دوراً هاماً ونشطاً فكان للسياسة دور كبير في ظهور وتغذية الطائفية[2] وتدعيم موقفها وجعلها الواجهة العامة في النظام السياسي العربي وقوام الدولة العربية الحديثة المزيفة أو المؤدلجة والسعي إلى تسويق الطائفية بنمط سياسي لبلورة إجماع لا يعدو أنْ يكون "أنا وطائفتي فقط" أو ثمة ثلة ديموغاجية مستفيدة من النظام الطائفي على اعتبار إنها تمثل الطوائف الأخرى جُزافاً، وهي أقل من أن تُمثل طائفتها ذاتها بقدر ما تُمثل رغبتها الجنونية المبتذلة في المشاركة في عملية نهب وسرقة ثروات الوطن باسم الشعارات الفجة عن الدين أو الوطن والوطنية.

حيث يجري اليوم التسوّيق الفج للطائفية السياسية _ حالة العراق ولبنان تحديداً _ وتحوّيل الروابط الوشائجية الى هويات سياسية تنتشر مثل العدوى الفتاكة[3] ضيقة

---

1 حسين موسى الصفار، **الطائفية بين السياسة والدين**، ط 1، (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2009)، ص 7.

2 علي آل غراش، "**الطائفية في الخليج العربي - الواقع والمستقبل**"، في: مجموعة باحثين، **الطائفية صحوة الفتنة النائمة**، م. س، ص91.

3 د. عزمي بشارة، **ان تكون عربياً في ايامنا**، مرجع سابق، ص24.

أول ما تعمل به هو طمس هوية الدولة ومن ثم إعادة صياغة هوية طائفية لها وإبرازها على إنها هوية الوطن وهي أقل من ذلك بكثير، أو بالأحرى صناعة أو إبراز ثمة هويات تحتية أخرى تصارعية تتصادم على أنْ تكون هي الهوية الأولى والأعلى متناسين الهوية الوطنية ممروقة تحت البساطيل والأقدام.

أذن فالطائفية هي نظام سياسي أقلوي، نخبوي، ركيك ومهدد من كيانة، لا تأصيل تاريخي له، ولا قاعدة شعبية مبنية على أسس التعايش والتجانس الأهلي أو الوئام الوطني، بل يبقى النظام السياسي الطائفي من خلال تعويله وارتكاسة على الطائفية السياسية من خلال زّج الطائفية الدينية في معترك السياسة وفي المجال والنشاط السياسي، نظاماً مهدداً بالأنكسار بأي لحظة، بل إنه لن يصمد طويلة أمام أدنى زوبعة ثورية، لأن التغيير هو حتمية تاريخية لهذا النظام، فمن غير الممكن أنْ يستمر هذا النظام بالحكم وهو يعاني من ضيق التنفس، لأنه لا يملك سوى رئه واحده هي رئه الطائفة مع افتقاده للرئه الثانية رئه الطائفة أو الطوائف الأخرى، التي يعني وجودها "حاجة قصوى" و"ضرورة ماسة" ومن ثم إنه بحكم الحال، كنظام سيعمل على تصلب شرايين الحياة المدنية وجمود الأفكار في مدخل العقل ومراوحة التعصب في أيقوناته، ويجعل نفسه عرضه للاخطار الداخلية والخارجية دون الأمل بحلحلتها، إذا غالباً ما سيدفع البعض من أبناء اطلوائف المهمشة التآمر مع الخارج من أجل الحصول على حقوقهم ونيل حرياتهم بالوقت الذي يقف الخارج الاستعماري على أبة الاستعداد في تقديم نفسه، كمحامي للأقليات وحامي لحقق الإنسان وذائد عن الجماعات المضطهدة أو التي تعاني قسطاً من الإقصاء والتهميش السياسي والديني.

وأن الطائفية الدينية لا قيمة سلبية لها، بل إنها مسألة أكثر من طبيعية ومن حق كل فرد أو مواطن التمتع بحقوق طائفته داخل مؤسسته الدينية، شرط ألا تتحول هذه الحقوق على حساب الطوائف الأخرى أو تمس صميم الدولة وأمنها وسلامتها، أو شرط ألا تنبعث هذه الحقوق سياسياً، لكن الطائفية المرفوضة هنا هي الطائفية السياسية التي تفتك بقيم وثوابت الدولة الوطنية، وتعتاش على رصيد الأمة الحضاري، وتعمل على إحلال التجزئةوالتقسيم محل الوحدة القومية والوطنية، وتحوّل الدولة إلى دولة "دون القطرية" تأسيساً لدولة ميليشياوية ضيقة، لا تنوء حتى التعبير عن حقوق أبناء طائفتها، والطائفية السياسية هي أبرز إشكاليات الفكر العربي المعاصر اليوم، وإنها

محور الخلاف السني _ الشيعي في الوطن العربي، وحلها ضرورة قصوى من أجل إسلامٍ موحد ومتعدد لا يكره أحد على ترك دينه أو إرغامه على اعتناق دين مغاير.

الطائفية دينية أم سياسية

هناك اعتقاد سائد بإن الطائفية هي نتاج ديني، وليس سياسي، أو ربما لحق بها السياسي في مرحلة لاحقة، ومن خلال التقصي والبحث تبين لنا الأمر مختلف عن هذا الطرح، وهو الأمر الذي صار مثار جدّل حول أساس وحقيقة ومراجع الطائفية، فهناك من يعيد الطائفية إلى أصل الدين ويرى وجود الدين سببٍ كافٍ لتنامي الطائفية، في حين يعيدها اخرون إلى السياسة، ويُعرج على إن السياسة هي أس الطائفية[1]، وكلاهما يرتكز على حقائق تاريخية وموضوعية في تصديق نظريته، إلا إن من المؤكد إن الدين هو انقى الظواهر الاجتماعية، بل وهو الذي يمتاز بالرفعة والسمو والعلياء، والطائفية هي عكس ذلك تماماً من كونها الحضيض، والذّل، والخنوع والتبعية، وإن المتتبع لمسيرة الأحداث والمنعطفات التاريخية التي رافقت مسيرة النضال العربي الإسلامي تتماثل أمامنا صور الظاهرة الإسلامية ابتداءاً من الانبعاث السياسي للأصولية الدينية على يد أبو الأعلى المودودي وسيد قطب، ثم صعود حزب الإصولية الدينية (ولاية الفقيه) في ايران عام 1978 بزعامة الإمام الخميني، إلى انتصار طالبان على الاتحاد السوفيتي وبروز طالبان كقوة سياسية تحمل متغير دولي فاجئ الجميع حتى جاء احتلال بغداد مطلع العام 2003 الذي غير المسار السياسي من دولة علمانية إلى دولة دينية بمواصفات طائفية كرستها سلطة الاحتلال ودستورها الذي جاء بالديمقراطية التوافقية التي عدت بإنها الآلية والمقدمة والقانون والتشريع المبرم للطائفية والعنف والتطرف، حتى قيام ما يُسمى بـ "ثورات الربيع العربي" التي جاءت بمباركة امريكية وغربية ورعاية مشكوك فيها، لوصول الحركات الإسلامية وسرقة الثورات واختطافها، كلها عوامل إن دققت اولياتها تجدن إن الطائفية النابعة فيها والمكرسة في ادبياتها هي طائفية سياسية بامتياز، وإن كانت تحمل مميزات دينية، لكن هذا هو توظيف سلبي للدين، والأخير منه براء .. براء، "أذن فالخلاف الطائفي في النهاية هو خلاف سياسي ولا ديني (!) .. وقد

---

1 حسام كصاي، "جدّل الطائفية"، مرجع سابق.

يكون خلاف سياسي مرتبط بالدين"[1]، وهذه هي حقيقة ما يجري داخل اقبية الطائفية التي تحاول ألهنة وتقديس الظواهر وربط المُقدّس القيم بالمُدنّس "القُمْقُم"، والتي تكون باهضة الثمن ومكلفة قد ترهق ميزانية الدول وتنهك عصب اقتصادها، وبرغم كُل ما قيل من حديث حول الطائفية فإنه يبقى القول الأشد نجاعة بإن الطائفية تنتمي إلى ميدان السياسة لا إلى ميدان الدين والعقيدة، وإنها تشكل سوقاً موازية، أي سوداء للسياسة[2]، وجوهر وجذر لها.

هل النظام السياسي الطائفي هو بالضرورة نظام إسلامي؟

لا تمارس الجماعات الإسلامية الصاعدة إلى هرّم السلطة؛ النظام السياسي الطائفي إلا إحساساً وأعتقاداً منها بإنها إنما تمثل نظام إسلامي أصولي عقائدي، يُخيّل لها إنها إنما تمارس "دولة الرسول" أو "دولة الخلافة"، ويُخيَّل لها أكثر إنْ رئيس الدولة الطائفية وإنما هو أبو بكر أو عمر، زوراً وتجاوزاً على قيم الإسلام الحضارية، لأن الحقيقة بالمؤكد عكس ما تتصوره الحركات الإسلامية الراديكالية التي تعوّل كثيراً قيام نظام سياسي طائفي ذو صبغة مذهبية فئوية ضيقة.

وفي فقه الواقع هناك ثمة قضايا يقوم عليها النظام السياسي الإسلامي، تميزه عن غيره من النظم، وأهم تلك القضايا هي سيادة الشريعة، وإن هذه السيادة لمبدأ الشريعة لم تُصادر على الحكومة أمر التنظيم، العدل، الشورى، والحاكم السياسي وكيل عن الأمة وليس مفوضاً عن الله[3]، وهذه جملة الأسس التي أرتكز عليها النظام السياسي في الإسلام إضافة إلى مرتكزات أخرى، ولو جئنا إلى الواقع العملي المعمول به اليوم لتفحص الحالة العربية من سيادة نظم سياسية طائفية أو تتشبه بممارسة نوع من الطائفية،

---

1 المرجع نفسه.

2 المرجع نفسه.

3 د. نعمان عبد الرزاق، النظام السياسي في الإسلام، ط2، (الرياض: الملك فهد الوطنية للنشر، 2000)، ص15_18.

فأين هي النظم السياسية الطائفية مقارنة بأسس ومرتكزات النظام السياسي في الإسلام، هل طبقت الشريعة أم "أُطبق" عليها تماماً، ووئدها في ظل النظم الإسلامية التي حكمت في مشارق ومغارب العالم العربي، وأين العدل والمساواة والجوع والفقر والعوز والفاقة يضرب صميم الدول العربية الغنية بالنفط والثروات، العراق، الجزائر، ليبيا والحال لا يختلف كثيراً في دول عربية أخرى غنية وتمتلك وفرة من الثروة والموارد، وأين هي شورى الحركات الإسلامية التي عطلت الإعمال بها بالوقت الذي رفضت فيها الأخذ بالقيم الديمقراطية، باعتبارها منكر بواح، لدرجة إنها "مأزقت" نفسها، وأين هي شعارات الحركات الإسلامية من الإسلام دين ودولة، والدولة الإسلامية والحاكمية لله في ظل هذا الواقع المزري، والانحطاط الأخلاقي والإنساني، ولو إنّ شعار الإسلام "دين ودولة" أو شعار "الدولة الإسلامية" قد طُبق فعلاً وبطريقة صحيحة لأصبح حالنا أفضل من الدول الأوروبية، ولو طبقت الشريعة الإسلامية لأنتهى الأمر وحُل سؤال النهضة، وأجبنا على سبب تأخرنا وتقدم غيرنا، ولو كان هناك عدالة اجتماعية لما نام مليون ونصف المليون مصري تحت الكباري، ولا افترش المتسولين والمحتاجين في شوارع بغداد ولا أحرق بوعزيزي نفسه كمثال لألاف الشباب التونسي العاطل، بل لما كان هناك هجرة للعقول العربية والكفاءات إلى أوروبا؛ وترك مصير أوطانهم يواجه الأمية والتخلف والأنحطاط.

في النهاية أنّ النظام السياسي الطائفي اليوم يقف عاجزاً عن التقدم أو طرح الحلول للمشاكل الاجتماعية، ويقف عاجزاً عن الإجابة على سؤال النهضة، وسبب تأخر العرب والمسلمين، لأنه بالأساس لا ينتم للنظام السياسي الإسلامي، بالوقت الذي يرفض النظام السياسي العلماني، بالوقت الذي يعجز عن طرح طريق بديل عنهما، أو يُقدم صورة توفيقية مختزلة من النظامين، بمعنى إنه نظام سياسي غابت عنه النظريات التأصيلية، الأمر الذي كرس فشله وعجزه من خلال الممارسة العلمية لغياب الأطر النظرية للنظام السياسي الطائفي.

العروبة، كبديل

إذن فالنظام السياسي الطائفي هو البديل عن النظام السياسي الوطني، وحله وتفكيكه لا يتم إلا من خلال زرع الحواضر الديمقراطية والمدنية، والإستفادة من قيم

العلمنـة _ القيـم الـتي تحـترم الإسـلام كحـق شـرعي ومصـيري ولا تتجـاوز علـى ثقافتنـا العربيـة وتقاليـدنا السـامية _ وإتاحـة الحريـات للطوائـف والأديـان والمذاهب و فـتح أفـاق ومراكـز حـوار الحضـارات والأديـان، وهـذا لا يـتم إلا بالأخـذ بتلابيـب الديمقراطيـة المتصـالحة مـع الإسـلام والمتسـاوقة مـع الذائقـة العربيـة، والتقريـب بـين المـذاهب السُـنة والشيِّعة، والعودة إلى ربط الحاضـر بعلاقـة الإسـلام والعروبـة، كون العروبـة هـي القيمـة السياسية القصوى التي تمتلك رصيد التوافق والتوليف بين الفرقاء العرب، لأن العروبة هي "الفلكة" أو "الإستدارة" التي تدور حولها الحركة العربيـة الإسلامية بشتى مسمياتها، بعدما تذهب طويلاً وبعيداً لا بد أن تعود إليها، لأن العروبة لا تُقام إلا بتوحد الأقطار المنبثة من الأمة العربية كالعراقيون، المصريون، المغاربة، الخلايجة، وفرادى بهذه الحالة لا يصنعون القوة بقدر ما يعززون مواقع التفكك والانقسام، ولأن الأتحاد العرب هو الذي يولد القوة للعرب[1]، وهنا تطرح العروبة نفسها كبديل حضاري يقمع الطائفية، ويصنع دولة المؤسسات.

فالإسلام خص العـرب أولاً، وأستهدف نهضتهم وانتشالهم من واقعهم المزري، لذا كانت العروبة هي الخيار الوحيد ذو الرأسمال الحضاري القابل للتثمير، والقادر على إحداث التغيير السياسي في الوطن العربي، وتأسيس هوية قومية شاملة تلغي هويات الطوائف الضيقة، وقادر على تحقيق نهضة العرب وتقدمهم.

أي بمعنـى إن العروبـة هـي المخـرج المُعـد والنـاجز لبنـاء دولـة عربيـة عصـرية ديمقراطية وحدوية، تقضي على كل الإنقسامات العمودية والأفقية، وقادر على بناء سوق عربية مشتركة واقتصاد عربي تكاملي، وقادرة على تفتيت الخطاب الطائفي، ذلك لأن الناطقين باللغة العربية يشكلون أمة، وأن هذه الأمة يجب أن تكون مستقلة ومتّحدة، لم يتضح ويكتسب قوة سياسية إلا في القرن العشرين[2]، وإن تأخرها أو فشلها في تكوين الإتحاد العربي أو وضع أسسه البناء لا يعني نهاية القومية، بل إن عودة القومية اليوم هو أفرض من عصر، لأن الوطنية عجزت أو فشلت في الحفاظ على مكتسبات الدول القطريةبفعل تنامي المد الطائفي وبروز الإسلاموية كخطر يُهدد كيان الأمة العربية، ومن هنا فمن الضروري العودة بالعرب إلى عصر الأنوار، عصر النهضة القومية فترة الخمسينات والستينات، لكن بعقلية وقيافة القرن الحادي والعشرين.

---

1 أبو خلدون ساطع الحُصرّي، **العُرُوبة اولاً**، (القاهرة: منتيات الوحدة العربية، 1954)، ص26.

2 ألبرت حوراني، **الفكر العربي في عصر النهضة 1798_1939**، ترجمة: كريم عزقول، (بيروت: دار نوفل،1997)، ص267.

الفصل الرابع

الإسلام والطائفية

الدين والطائفية في الفكر العربي المعاصر

يَعُد الدين (الإسلام) المُقَوم الأول والرئيس في قيام وتشكيل وتكوين الدولة والمجتمع، وتنظيم الحياة _ خصوصاً بالنسبة لدين له خصوصية فريدة عن باق الأديان السَّماوية، كالدّين الإسْلامي الذي تَفرّد بمَيزة خَاصّة كونه دّين عبادات ومعاملات[1] _ بل وما زال الدّين بُعداً من أبعاد السياسة وعنصراً في مركب القومية وقد لا يكون محوراً رئيساً بعد ان تحركت بؤرة السياسة عن الدين[2] ودخول الإسلام مرحلة جديدة بعيدة كل البُعد عن الإسلام المُبكر متمثلة بالمد الإسلامي أو بالإسلام السياسي المتداول فهمه تحت يافطة "الظاهرة الإسلامية" وما نتج عنها من طائفية وعُنْف وإرْهَاب[3].

إذ يعتبر الدين أساس الوحدة الثقافية والسياسية والاجتماعية والفكرية في العالم الإسلامي، وهذا هو الطابع الشامل للإسلام والمثبت في تعاليمه الروحية والرمزية[4] وهو الأمر الذي جعل الدين (الإسلامي) متفرداً بخصائص ومميزاته عن غيره من الظواهر الطبيعية التي كان لها دوراً بارزاً ومؤثراً في تحديد وجهة الشعوب وشد لحمتها بما ترمي اليه في النهاية من تحقيق السعادة المطلقة للجميع ومساواتهم في طقوس العبادة دون تفضيل عربي على أعجمي إلا بالتقوى، كما جاء في الحديث النبوي الشريف.

لهذا أصبح الدين ضرورة إنسانية واخلاقية ووطنية وقومية وسياسية واجتماعية في حياة الشعوب العربية الإسلامية، الأمر الذي اطفى جمرة الحديث عن علاقة الدين بالسياسة في الفكر العربي المعاصر، أو بالأحرى الأمر الذي يُمكن من شأنه أن ينهي الخصومة الإسلامية _ العلمانية حيالة موضوع جدّل العلاقة بين الدين والدولة، فالدين في رأي كانت **kant** "هو الشعور بواجباتنا من حيث كونها قائمة على آوامر الهية سامية"

---

1 حسام كصاي، **الطّائفية صدّمة الإسْلام السيّاسي**، ط1، (عمّان: دار أمواج للنشر، 2015)، ص7.

2 جَمَال حَمْدّان، **العَالمَ الإسْلامَي المُعَاصّر**، ط1، (القاهرة: عالم الكتب، 1971)، ص87.

3 حسام كصاي، **الطّائفية صدّمة الإسْلام السيّاسي**، مرجع سابق، ص7.

4 د. ب. ماليشيفا، **"تأثير العامل الإسلامي في النزاعات الجارية في بلدان افريقيا والشرق الأوسط"**، في: (مجموعة باحثين)، **الأستشراق والإسلام**، تقديم: فالح عبد الجبار، ط1، (دمشق _ قبرص: مركز الابحاثوالدراسات الاشتراكية في العالم العربي، 1991)، ص22.

في حين يراه سبنسر spencer إنه الشعور بأننا نسبح في خضم من الأسرار، في حين عرفه تايلور tylor في عمومه بأنه الأعتقاد في الكائنات الروحية أو الاعتقادات في الموجودات الروحية، بينما يراه ماكس مولر max muller بأنه الشعور اللانهائي أو إحساسنا اللا متناهي، أذن فالدين من خلال هذه التعريفات هو شعور فردي متصل بالروحيات أكثر من أتصاله بالماديات، لكن هذا لا يمنع من توطيد علاقة كيميائية بين الدين والدولة في العالم العربي الإسلامي.

ورغم التعريفات أعلاه التي تناولت مفهوم الدين إلا إنْ هناك تعريف اخر وإن كان ليس تعريفاً جامعا ومانعاً إلا إنه يحمل قدر من المنطقية الواقعية التي تعيشها مجتمعاتنا العربية، حيث يعرفه ماك ايفر وشارل بيج بأنه علاقة لا تقوم بين إنسان وإنسان آخر فحسب ولكن تقوم كذلك بين الإنسان وقوة ما أعلى منه، أي بمعنى إن الدين إضافة الى انه برنامج محكم ودقيق وناجز يقيم ويحافظ على العلاقة الطيبة والكريمة بين الإنسان وأخيه _ على نطاق الأمة والدولة على أقل تقدير _ إلا أنه بالوقت ذاته فهو يحافظ ايضاً على علاقة الإنسان بربه وبقيمه الدينية بما هي علاقة طقسية يخضع فيها الإنسان لشروط عبادة الله ويؤدي الواجبات المُلقاة على كاهله وفق ضابط قانوني وشرعي ألا وهو الشريعة الإسلامية، كما يمنح وتُهب له الحقوق وفق قانون السماء المتمثلة في شرائع الله (عز وجل) للبشرية.

وفي تعقيب المفكر سمير امين لنظرة برهان غليون في موضوع نقد السياسة: الدولة والدين، يرى أمين أن نظرية الدين لها من الدور المؤثر كلاعب اجتماعي وسياسي وفكري أيديولوجي عميق الأثر في نفوس البشر، وإلا لما كان هناك صراع على العقيدة كما نعيشه اليوم في مجتمعاتنا العربية المعاصرة، وهي ليست نظرية للزينة لكنها تقوم بوظيفة أساسية في تسيير المجتمعات وتكوينها[1] بما تحقق سعادة الفرد سواء بسواء.

وأنْ العقيدة هي لها من التأثير الهام في تكوين الحضارة ونشأتها ومن ثم أصبحت في عصرنا الحالي مطلباً في رّص الصف الوطني وتكوين اللحمة الوطنية بعد إن عجزت العرقيات والأجناس من إتحاد الكلمة وهي المختلفة دوماً _ ربما _ وعجزت في تكوين

---

1 د. سمير أمين، د. برهان غليون، حوار الدولة والدين، ط1، (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1996)، ص41.

مجتمع متواضع يحظى بأقل نسبه من المثالية المتمثلة في وحدة المجتمع الوطني _ لا العصبوي _ بكل ما يحقق متطلبات الحياة العامة.

ومن هنا نصل لحقيقة مترسخة ألا وهي إن الدين أي دين _ والإسلام خصوصاً _ هو عامل وحدة وتماسك، بل وإن الدين هو الوطنية عندما تقف الطائفية على الطرف الأخر، وإنه الخميرة التي تضمن نجاح عملية التمازج العضوي بين مكونات الأمة أو الشعب أو الدولة أو المجتمع عضوياً، بل وهي الخميرة التي تقف ضد البكتريا التي تفسد الوطنية أو تفسد هذا التكامل العضوي، وضد السياسة بما هي لعبة قذرة تنتمي لجنس العائلة الإباحية، وضد الإيديولوجيا المبتسرة، ومن ثم فهو _ أي الدين _ عامل يضفي في النهاية بالمجتمعات الى بر الطمأنينة ويوصلهم الى مرحلة "الحضارة" بما هي مظهر من مظاهر الرُقي العلمي والفني والاجتماعي في الحضر، كونها تقف ضد البداوة[1]، وبما هي مرحلة التقدم والتطور الاجتماعي، وما تعنيه كلمة "الحضارة" من خروج الإنسان من بربريته الى التفاعل الثقافي، وبما تعنيه من انجازات وقواعد وقيم تميز حياتنا المعاصرة عن حياة أسلافنا الماضويين، أو تعيد صياغة تراث الماضي بحُلة عصرية تليق بالحضارة العربية الإسلامية الإنسانية متجاوزة هنا ثقافة التريث والعبور فوقها وعليها.

والإسلام كدين العرب ودين أغلبية المجتمع العربي المعاصر، فهو دين لن يكره أحد على إتباعه، ولم يهمش دور أحد، أو يقتص من احد، أو يميز المنضوين تحت جناحيه بين زيد أو عمر إلا بالتقوى والإيمان لرب العزة والجلالة، فلم يأت الإسلام بمصطلح الطائفية في طياته، كما لم يدعو لمسبقاتها ولم يدعوا للفتنة أو الغلاظة أو التشدد بل هو دين وسطي (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطاً لِّتَكُونُواْ شُهَدَاء عَلَى النَّاسِ)[2] ولم يدعو للتطرف فهو دين السماحه، ولم يدعوا للعنف "فهو دين يسر لا عسر"، وفي مراجعة لآيات القرآن يتضح دور الدين في محاربة الطائفية والتأسيس لثقافة التعددية والاعتدال في التعامل مع الاختلافات الدينية، بل دعا الإسلام الى عكس ثقافة الطائفية والعصبوية، حيث جاء في محكم كتابه العزيز قوله عز وجل: (وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا

---

1 عبد السلام حمدي اللمعي، صراع الحضارات وحوار الدبابات، ط1، (القاهرة: مكتبة وهبة، 2005)، ص11.

2 سورة البقرة، الآية (143).

تفرقوا ۚ وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا)[1] وهذه الآية تفصل القول بالنفي والجزم والبرهان بأن الإسلام ضد الطائفية والتطرف والانقسام، بل هو دين يدعوا الى الوحدة التي هي نقيض الفرقة، وهي أمل وهدف وقضية والمستقبل بالنسبة للشعب العربي[2] ويدعو الى البناء النسيجي بين الأقوام وإن الإسلام أدرك التنوع الثقافي الديني منه والعرقي ولهذا فهو جاء لنصرة المظلوم واخذ الحق من الظالم، وجاء ديناً عالمياً لجميع البشرية ليخرجها من الظلمات الى النور، ولهذا فأن لا طائفية في الإسلام، إنما هو فقط هناك اختلاف في الفكر والعقيدة وتنوع في وجهات النظر وفي استيعاب الأشياء والحالات، وبما إن البشر مختلفون في رؤيتهم وتصوراتهم _ فمنهم العاقل ومنهم الجاهل _ فبحكم الحال يكون الاختلاف في أمر ما خصوصاً وإن الإسلام فتح باب الاجتهاد لتعزيز وترسيخ فكرة إن الإسلام دين متجدد ومعاصر ومدني يراعي كل الظروف والمتغيرات، وهنا يجب ألا يكون الاختلاف في الفكر حجة للقتال والتفرقة فيما بيننا[3] والتي تنزع نحو الطائفية والتي تؤسس لمجتمع متعصب يرفض الاخر وإن كان من بني جلدته، مثل ما يشهده اليوم مجتمعنا في أكثر من دولة عربية، اختلفت في المذهب أو العقيدة فكانت تتلذذ لحمل السلاح الذي أفضى الى الحرب الأهلية الخائبة والمريرة، من دون وعي بالقيم الدينية أو العرقية التي جمعت أغلبية سكان المنطقة العربية، بل إن التنوع هو الذي حفظ الإسلام وقيم العروبة من كل طارئ وحافظ على إيصالها لكل الأجيال إلى يوم الدين.

كما إن جوهر الدين _ بالأساس _ "هو الارتفاع بالإنسان فوق المصلحة الذاتية وتكوين أفق مثالي له وضميري يقيه من السقوط في الأنانية والشر"[4] وينجو به من ضحالة الدنيا وثبح السياسة، ومن ثم ينتج عن هذا المخاض الى بلورة تكوين مجتمع مدني عصراني يحافظ على الدين _ ليس في عزله عن السياسة والحكم، لكن دون الزج

---

1 سورة آل عمران، الآية (103).

2 أحمد بعلبكي، (وأخرون)، **الهوية وقضاياها في الوعي العربي المعاصر**، تقديم: رياض زكي قاسم، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص22.

3 منى بته، **لا طائفية في الإسلام**، موقع الخبر على البريد الإلكتروني:
http://alkhabarpress.com / يوم الاحد 2012/12/2 الساعة العشرة والربع صباحاً بتوقيت بغداد.

4 د. برهان غليون، **نقد السياسة: الدولة والدين**، مرجع سابق، ص87.

به في ذلك _ وإنما في التعامل معه في أفق المجتمع من منطلق إنه دين إسلامي يرفض العزل والدمج فينحو نحو نظرية "التمييز" في تعامل الإسلام مع السياسة حتى لا تطغي السياسة على الدين فتحوله الى اداه تابعة وإقصاءها عن مهمتها الحضارية، ولتكون وقتئذ دولة عربية إسلامية مدنية، ليُشكل مجتمع إسلامي عربي محافظ وملتزم قيمياً واخلاقياً منفتح ثقافياً وحضارياً، لا يهمش الدين ولا يصل به لدرجة التطرف والترهيب، وهذه الحالة حالة الغلو أو التطرف في الدين وحدها سوف تعزل الدين عن جوهرة، وعن مهمته الأخلاقية ورسالته الانسانية العظيمة التي جاء بها .

وأنّ الدين ينشد توحيد المجتمع البشري على القيم والمبادئ الإلهية، فإنه ينبذ الاختلاف فيه وتفرق أتباعه إلى طوائف متصارعة ومتناحرة، وتعبير الآية القرآنية: (**أَقِيمُوا الدِّينَ وَلا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ**) [1] وهذه الآية في حقيقتها تشير إلى أن الدين طالتهُ يد التحريف في جعله مادة للصراع والانقسام ومشروع للتفرقة لا للوحدة _ التي هي مطلب أنساني قبل كل شيء _، وبذا فإن الخلافات الدينية والصراعات الطائفية ليست من صناعة الدين، وإنما هي من صناعة المنتسبين للدين[2] _ رجال السياسة المُعممين_[3]، وهذا البيان القرآني هو إعلانٌ صريحٌ ونداءٌ بصوت عالٍ لكل البشرية عن براءة الدين الإلهي من الطائفية التي يمارسها المنتسبون له[4].

---

1 سورة الشورى، الآية (13).

2 سيد مرتضى محمدي، "**موقف الإسلام من الطائفية**"، موقع تبيان/ القسم العربي/ على الموقع الالكتروني:

http://www.tebyan.net/islamicfeatures/articles/2012/2/24/200402.html
يوم الأحد 2012/12/2 الساعة الحادية عشر ونصف بتوقيت بغداد .

3 **دولة العمائم** كما أسميناها في مواضع عديدة، _ وجاءت في عنوان مؤلف لنا قيد الإنجاز _، كتعبير عن رجال السياسة المتدينين، أو رجال الدين المُسيسين الذين مزجوا بين الدين والسياسة حد "التقرطة" بوعي أو من دون وعي خاص في فهم الأمور.

4 حيث أشار القرآن الكريم إلى هذه القضية في مواطن عديدة لها من الأثر البالغ والصورة النقية عن الموقف الحدي من الإسلام ضد النزعات الطائفية، وهذه المواضع هي:_

_ سورة آل عمران، الآية (103 _ 105).

_ سورة الأنعام، الآية (159).

_ سورة الأنفال، الآية (46).

_ سورة الروم، الآية (31).

ووفقاً لفيورباخ فأن الهدف الوحيد أو الأساسي لموضوع الدين هو هدف أغراض الإنسان وحاجياته، وهو ما يتعدى بذلك حدود التخبط النهائي والعجز أو المصادفات الى التفشية الحقة[1] وإن الدين لن يتجاوز المغلوط فيه أو يتعدى الى حدود الفوضوية أو ممارسة صفات تجلي عنه قيمة وروح القداسة لما هو دين له هيبته وقيمه الروحية في ذاتية الإنسان، بل كان هدف الدين عموماً هو تحقيق غايات ورغبات الإنسان الحقيقي والصالح لخير الجميع.

وإن الدين الإسلامي لم يكن ديناً يهدف للفرقة مطلقاً، وإنه كان ديناً وحدوياً وطنياً في ظروف ما، كتلك الظروف التي يعيشها عالمنا العربي اليوم، وإن الدين برئ من كل الممارسات العصبوية التي يسوغ مبرراتها رجال الدين المتشددين، براءة دم الذئب من قميص يوسف، وبرئ من كل من يتشلح بمشالح الدين لتحقيق غاياته الدنيئه، حيث يقول الإمام محمد عبدة "إن تعصب رجال الدين هو الذي أضر بالدين" دون غيره، وقبل سواه، كما إن التفسير النصي الديني القائم على ثنائية "الحق والباطل" هو المسؤول عن صناعة الطائفية بدرجة كبيرة، لكونه ينبني على عنصر الحسم وحصر الحق في قالبٍ خاص يحتكره لنفسه وباطل على غيره، ومن ثم رفض تعددية الفهم والتفسير الديني للنصوص، وهو ما يؤسس للعصبية ضد الآخر المُختلف، أي إن قدسية الفهم الديني وحكره بيد فئة بعينها هي المسؤولة عن إشعال فتيل الخلافات الدينية والفتن الطائفية، وإن التخلي عنها _ أي القدسية للتفسير الديني الخاص واحتكاره لفئة دون سواها _ هو صمام الأمان وضمانة الاستقرار الاجتماعي والطريق الوحيد والمعبد للحمة الوطنية وبناء السلم المحلي وتكوين المجتمع المثالي المدني الذي بدوره يعلن عن تأسيس دولة وطنية تضع حد للنزعات الطائفية التي أسست الى مقومات الدولة الطائفية ونظامها السياسي ومشروعها العنفوي العقيم، مع الأحتفاظ التام بقيم الإسلام ومكانته الروحية والرمزية.

وهنا يثير أمر استغراب الحركات والتيارات العلمانية العربية من "توظيف ورقة المقدس في لعبة المدنس" أي توظيف الدين بمعترك السياسة لدرجة استيعاب الأول في الثاني، وهو ما يعزز نظرية الطائفية دينياً، نتيجة لأهمية رمزية الدين في نفوس البشرية ومن قوة تأثيره على الآخرين، وقد نجحت الحركات الإسلامية _ عربية وغير عربية _

---

1 فيورباخ، اصل الدين، ترجمة: أحمد عبد الحليم عطية، ط1، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1991)، ص75.

من الوصول الى السلطة باسم الدين الذي هو نفسه صار مغلوب على أمره، وأصبحت حالة الدين في تناقل نوعي لا موضوعي من اليسار الى اليمين عن طريق التغذية العكسية للأفكار التغريبية من تشدد وتطرف وتعنف الأخر وتدعو إلى ممارسة جادة لكل أنواع الإرهاب باسم الدين، وهنا إن الغرب ليس ذنبه أن يتهم الإسلام بالإرهاب وإنما ذنب رجال الدين الذين جنحوا عن طريق الحركات الإسلامية من ممارسة العنف ضد العرب اولاً وضد الغرب ثانياً، فأمريكا والغرب ليسا أقل عنفاً من الحركات الإسلامية على العكس بل هم أشد عنف وارهاب وتطرف، وما فعلته أمريكا في افغانستان والعراق وأكثر من دولة في العالم لا يحتاج الى تدليل عن الإرهاب الذي مارسته وتمارسه أمريكا ومن لف لفها من الغرب الذين جددوا الامبريالية الكلاسيكية القديمة بأساليب غزوانية وعدوانية جديدة، بهدف إعادة تحصين الاستعمار القديم لضمان الهيمنة على مقدورات البلدان العربية والإسلامية، بل إن أمريكا صارت هي المصدر الوحيد لبضاعة الأرهاب، والسوق الحرة لبيع الأسلحة لطرفي الصراع في العالم العربي، وهي التي صدرت الإرهاب والطائفية لنا عن طريق جوقلتها العسكرية، حيث جاء الاحتلال العسكري لبغداد فكانت الطائفية حاضرة مذ إعلان الخطاب "البوشوي" الأول، وما تبعها من خطابات أخروية وتصريحات "بريمرية" ذات نزوة طائفية فتنوية مريضة، من منطلق "**اينما وجدت أمريكا وجد الإرهاب**"، لكن البعض من الحركات الإسلامية المسلحة هي التي أعطت الشرعية للغرب في اتهامها لها وللإسلام بالعدوانية وممارسة الإرهاب بشتى أنواعه وأساليبه وحال العالم العربي كله خير مثال للعيان، لأنها قبلت فكرة الغرب بممارسة التطرف لتضرب الإسلام من داخلة وفي صميمه وحواضنه العربية.

وهكذا بعدما حلت أمريكا ضيفه مملة على العالم العربي وإذكاء الفتنة وتفعيل الخلايا النائمة للعصبيات وتوتر حدتها خصوصاً وهو مجتمع متكون من فيسفساء طائفية ومذهبية مبنية على أساس التعصب الديني في بعض منها وتعصب قومي أو عرقي في البعض الأخر حتى اهتزت اوصال العالم العربي وتشظت بنيته الفكرية وهذه ضرورة منحته للعرب أن يعيشوا في ظل أزمة بنيوية صارخة، دوامة من العنف والأقتتال باسم المقدس، لأن العنف أصبح لغة الحل والحوار بين الطوائف لعربية وبدأت كل طائفة داخل المجتمع العربي تشعر بإنها "الأكلة الجاهزة" لقرينتها، ومن منطلق (نتغدى فيها قبل أن تتعشى فينا) حتى بدأ العنف يسيج ثقافتنا العربية ويؤطرها بأسوار الفتنة والتشظي

لمنعها من الخروج من عزلتها نحو افاق الحضارة والتقدم، والبقاء على تقوقعها الداخلي لشل قدرتها، وهذا هو هدف العنف الذي يكمن أو يتساوق مع هدف الامبريالية والرجعية والحركات الشعوبية العربية المتخاذلة والمتوافقة مع الغرب والخارج الاجنبي أيا كان جنسه ونوعه، أو كانت نواياه وخباياه الدفينة.

وبالرغم من حركات العنف السياسي لا تعبر إلا عن نفسها، ولا تمتلك حق الوكالة العامة أو التحدث باسم الإسلام المتهم بتنامي أو تفريخ العنف _ جزافاً وبهتاناً _ إلا إنها ظلت تقاتل من أجل جر الدين لساحة الصراع السياسي حيث إن سبب العنف للحركات الدينية المشتغلة في المجال السياسي وعلى الساحة الفكرية العربية هو سبب وحيد وفريد ألا وهو بهدف كسب معركة الصراع على السلطة مع خصومها _ الحركات اللا دينية أو بالأحرى الحركات الليبرالية _ التي هي الأخرى لعبت بورقة الدين لكن بطريقة أخرى مناقضة، فالإسلام لم يكن ديناً عنفوياً ولم يدعو الى التعصب لكن التفسير الأعمى لبعض المحسوبين على الإسلام _ اصحاب العقل الجاهل _ هم الذين جعلوا من الدين اداة للتعصب والحجر تفسيراً مغلوط فيه اودى بسمعة الدين أكثر مما اساء لسمعة أعداء الدين نفسه، فأين المكسب من وراء ذلك للذين اشتغلوا على وتر الدين، بطريقة "كمبردورية" علمانية كما فهمها المفكر برهان غليون.

ومع إن العنف مختلفاً بعض الشيء عن التطرف وإن كان كلاهما يجنح نحو التسليم بضرورة التعصب والتخندق فئوياً، حزبوياً، وطائفياً، إلا إن عبد الألة بلقزيز يرى أن الحركة التي تمارس العنف ليس بالضرورة أن تكون متطرفة والعكس ليس صحيحاً طبعاً _ بلقزيزياً _ على الأقل، حيث يرى إن حزب الله وحماس والجهاد الإسلامي مثلاً مارسا العنف المسلح قوياً إلا انهما لم يكونا حركات متطرّفة، في حين إنّ حركات دينية اخرى مارس العنف وهي متطرفة حد التشدد كـ" التبليغ" "الجهادة والهجرة" مثلاً وغيرها حسب رؤية بلقزيز.

وأنّ الفارق بين العنف والتطرّف هو إن الأول (العنف) هو طريقة في العمل، بينما الثاني (التطرف) فهو طريقة في التفكير[1]، وربما نصل لمفاد أو حقيقة ملموسة لهذا التصور هي إن التطرف هو طريق للعنف، وإن العنف هو نتاج للتطرف، وإن التطرف أكثر

---

1 د. عبد الآلة بلقزيز، الإسلام والسياسة، مرجع سابق، ص82_83.

خطراً من العنف، فلولا وجود التطرف لما وجد العنف أصلا، وإن هذه المعادلة الرياضية الشائكة، تنطبق مع الآية القرآنية الكريمة (وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ) [1] والفتنة هنا التطرف، والقتل هو العنف _ إذا جاز التشبيه سياسياً _ ويجب أنْ يوقف تصدير الفتاوى التي تكرس العنف وتضع عقبات في طريق السلم الأهلي الذي هو أساس كل مجتمع حتى ذلك المتجانس فكرياً والأحادي التعددية الدينية أو العرقية بطبيعته، لأن عامل الدين يكون أكثر تأثيراً ليس في قضية محددة ما بل على جميع الأصعدة نظراً لما يمتلكه من قوة رمزية في النفوس وقوة تأثير خارقة، ولأن الدين أقرب الى العقل والجوارح من الظواهر الأخرى فأنه بهذا يكون صاحب القول الفصل لدى الكثير الكثير منهم، فكيف الحال بالنزوع نحو العنف عن طريق التوظيف الديني صاحب الاثر البالغ مما أن يكون سياسيا.

وأخطر من ذلك كله هو أن تتحول الطائفية في المجتمعات الى طائفية دينية وسياسية في لحظة واحدة، وهذا ما حصل في المجتمع العربي المعاصر الذي كانت الطائفية مشروع بديل عن مشروع النهضة العربية وبديلاً حتى عن مشروع الدولة القومية الحديثة وعن الدولة الوطنية القطرية الديمقراطية.

وأن الإسلام، كدين هو النسق الوحيد الذي يقدم معايير مقبولة وناجحة لتوجيه السلوك وإعطاء معنى للحياة الفردية والجماعية[2]، ورصيد ثابت لقيم الاخوة، ومستودع آمال المساواة والعدالة والكرامة الذاتية ورمزاً في مواجهة الحرمان والاستلاب العام[3]، بل هو جزء من عملية التحوّل الاجتماعي والثقافي[4] هو الدين الحقيقي السماوي الفعلي الطاهر بكل ما تعنيه كلمة الدين من معنى حرفي دقيق للكلمة، بما هو دين مقدس ليس دين تفرقة وشتات بقدر ما هو دين وحدة وألفة وخير وسعادة، وهو الدين الذي أوجد البشر ودعا الى إلغاء التمايز الطبقي والاجتماعي والعرقي بينهما، ودعا الى اللحمة الحقيقية التي تؤسس المجتمع العربي الإسلامي بهدف إرساء قواعد الدين، فلولا الدين لما كان هناك إجماع لكلمة العرب، والدليل حال العرب في الجاهلية قبل دخولهم في رحاب

---

1 سورة البقرة، الآية (191).

2 د. برهان غليون، نقد السياسة: الدولة والدين، مرجع سابق، ص 249.

3 المرجع نفسه، ص288.

4 ماجدة علي صالح ربيع، الدور السياسي للأزهر من (1952 _ 1980)، رسالة دكتوراة، إشراف: حورية مجاهد، جامعة القاهرة/ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، سنة 1990، ص 125.

الإسلام، وما كانوا عليه من خضوع وتراجع وانحطاط، وتخلف وتبعية، وتغيرت أحوالهم نحو الأحسن والافضل بعد اعتناقهم الإسلام كدين وحد الامة ولم شتاتها ووحد صفوفها ليوصل بالإسلام عن طريق العرب الى الصين واوروبا الغربية ليكن ديناً عالمياً للبشرية جمعاء، فالدين هو ذاته الدين لم يتغير أو يتنحى عن قيمه الروحية بما هي دعوة للإنسانية الحقيقية، لكن تحول الدين من دين عبادة الى دين عادة، ونزوله من المقدس الى الهامشية الشيئية، من دين رسولي وراشدي الى دين اموي، عباسي، فاطمي، عثماني، أو بالأحرى دين سياسي (الإسلام السياسي) يطمح القائمون عليه تحقيق مكاسب السلطة عن طريق الدين، والعكس ليس صحيح مطلقاً، فلو تحولت السياسة لأجل إرساء قواعد الدين، ونبذت السياسة وألغيت ثرواتها المادية واصبحت شيئاً عادياً هدفه فقط بناء فلسفة الدين وفق الأسس المنطقية الحقيقية، ولم يكن هذا الدين هو الأداة عندها لا نتصور وجود نظام طائفي قائم في الدولة العربية، وبعكسها فالمشاعية الكبيرة للطائفية ستتحول من حالة نشاز الى ظاهرة اجتماعية واسعة النطاق والتأثير السلبي على حالة الوئام الطبقي والاجتماعي بين فيسفساء المجتمع العربي الذي ألحت عليه ضرورات المنطق والتفكير المبهم والمضلل للبحث بين فجوات هذه المكونات لتسرب مخلفات المذهبية والعرقية بما هي أعمال سلبوية خارجة عن نطاق التفكير المنطقي والواقعي للمة الأمة من شتاتها والعودة بها الى حضن الدولة الوطنية _ كحد أدنى _ وليس كحد أعلى وهو ما نقصد به مطلب الدولة القومية النهضوية الوحدوية بمشروعها التكاملي العروبي الكبير _ الذي لا مناص من تحقيقه في حال طلبنا مواكبة العصر والولوج في دورة الحضارة والتماشي مع حال المدنية والتنوير بما تعنيه كلمة التنوير من التمسك بروح القيم الدينية الاسلامية _ وبلورة مكاسبها بطريقة أكثر موائمة مع متطلبات حال المجتمع العربي ذلك المجتمع الذي لا يمكن عزل الدين عن السياسة بالوقت الذي لا يمكن أن يكون هذا المزج أو الربط الديني والسياسي مدخل للطائفية المرفوضة دينياً وسياسياً والمقبولة حزبوياً لدى الحركات التي لديها أجنحة عسكرية، وميليشيات خارجة عن القانون تحمل السلاح حتى ضد السلطة والجيش النظامي، إذا أستشعرت بخطر ما يُحيقها، وتمارس العنف لمجرد انها مليشيات مبنية على اسس مذهبية تمتلك معدات عسكرية واسلحة ممنوعة وأخطر تمتلك عقيدة متعصبة ومتطرفة تحاول الوصول الى اهدافها وإن تطلب ذلك بث الرعب في نفوس الأخرين، فلن يكون الدين سبيلاً للطائفية إلا اذا تحول الى دين سياسة

ما، أو تابعاً لسياسة الدولة، وأن يقوم على هذا الدين رجال دين متطرفين، متعصبين، لا يمتلكون فهماً علمياً كافياً لفهم قيم وروح الإسلام بشكل منطقي وحضاري، فالثقافة والحضارة مطلب للقضاء على الطائفية، والتخلف هو سبيل للجهل بالدين، ورحم جاهز لإنجاب نخبة رجال دين عديمي المعرفة بحال الدين والمجتمع.

وينبغي أن يدرك العقل العربي والغربي حتى، بأن تعصب الجماهير أو تطرفها في التعامل مع الأخر بأنه امر لا يعزى الى الدين ذاته، ولا يرجع إليه مطلقاً، ذلك لأن الدين يحتاج الى ثقافة قد لا تصل إليها الجماهير هذه بنفس الوعي، أو تمارسها على قدر واحد من المستوى ذلك لاختلاف طبقات هذه الجماهير فكرياً، وان هذه الجماهير أو الحركات قد تتأثر باعتبارات عديدة الدين واحد منها فقط[1]، وليس وحده، فالألمان مثلاً يكرهون اليهود لاعتبارات عرقية وقومية وكون اليهود يمثلون الطبقة المتدنية من سلم الترتيب المجتمعي وفقاً للنظرة الآرية، والفرنسيون مثلاً يكرهون اليهود لاعتبارات وطنية تجارية، واليهود يكرهون العرب لأنهم دُعاة إستعادة القدس المغتصبة، فالأمر نسبي وليس مطلق، ومختلف وليس ثابت على كل الأحوال والأمكنة والأزمنة.

ظاهرة الإسلام السياسي

لم يكن سبب تنامي الحركات الإسلامية في العالم العربي سياسياً بحتاً _ ربما يكون العامل السياسي هو الواجهة للصعود _؛ وإنما كان السبب الأكبر هو سبب ايديولوجي يكمن في البنية الفكرية للعقل العربي الذي فرض عليه أمر الواقع ليختار من بين الأخطاء خطأ أقل ضرراً، فلا يمكن تصور ظاهرة الإسلام السياسي على انها تعبير عن استمرارية تاريخية[2] وانما هي وليدة مرحلة تاريخية متأخرة من عمر الإسلام جاءت كبديل سياسي دنيوي لا كبديل ديني، وسعت لملئ فراغ سياسي ما تشغره، بل وإنها تعتبر حالة أختيار من بين ثمة بدائل، لتحل محل كل تلك البدائل، وغالباً ما يفرض على

---

1 سلامة موسى، حرية الفكر، ج1، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1993)، ص108.

2 سعيد بنسعيد العلوي، "الإسلام السياسي ظاهرة حديثة ولا ينتمي إلى زمن الإسلام الأول"، في: راشد الغنوشي، (وأخرون)، العلمانية والممانعة الإسلامية: محاورات في النهضة والحداثة، حوار: علي العميم، ط2، (بيروت: دار الساقي، 2002)، ص39.

العقل العربي المسلم خيارات عدة لكنها لا تعدو أن تكون خيارات سلبية، غير صحيحة، تحمل النتائج العقيمة، والفارق بينهما هو اختلاف درجة الخطأ بين خطأ وأخطأ، بين سيء وأسوى، بين سالب وأسلب، والأمر شتان بين كلا الحالات، فالشعب المصري لم ينتخب الرئيس محمد مرسي في انتخابات 2012 الرئاسية راغباً أو طوعياً منه، وإنما أنتخب مرسي لأن المنافس له بالجولة الثانية هو من شوهه تاريخه _ باعتباره من فلول الحزب الوطني الذي كان يتزعمه حسني مبارك _ ولأن منطق الثورة كان نتاجاً لاستبداد الحزب الوطني ولأن هدف الثورة هو تغيير نظام مبارك فبحكم الحال لن يعقل الحال أن ينتخب المصريين احمد شفيق لأنه في حال فوزه سيحطم امال واهداف الثورة، فأضطر حتى بعض العلمانيين وبعض طبقة "الأرتست" لاختيار مرسي املاً في إسقاط شفيق، لا حباً بمرسي لكن كرهاً بشفيق، والشواهد ماثلة وكثيرة ذلك لأن العرب خلقهم المنطق والواقع مخيريين لا مسيرين، بسبب تنامي ثقافة الأستبداد والتحكم بارادات الشعوب والهيمنة الاستعمارية التي جاءت الانظمة العربية الحاكمة لتكون امتداد لهذه الامبريالية الجشعة، والتي عملت على صناعة العقل الطائفي، وهنا ربما جاء دور الإسلام السياسي ليحل محل بدائل جُربت فأثبتت فشلها، أي إنه، كبديل لتيار العلمانية وامتدادتها بما هو التيار الديني المتمثل في القوى والحركات الإسلامية التي تسعى لتطبيق برنامجها ذي المرجعية الإسلامية من خلال القنوات الشرعية[1] والمشروعة.

وهنا لم يخلق العقل العربي إلا ليكون عقلاً مسيراً لا مخيراً، أو ربما يكون مخيراً ولكن بين ثمة سيئات واخطاء، وبهذا فهو يعني إنه مسيراً بالمعنى الدقيق للكلمة، ولن يخرج من طوع هذه الدائرة السلبوية ما لم يصحح مساره الفكري بطريقة افضل تتعامل مع منطق الواقع بحياية وأكثر إيجابية.

وهنا فقد أجبر العقل العربي وفرض عليه الوفود الغربي بحكم الهيمنة الغربية من قبول فكرة "الثقرطة" ليؤسس حركات سياسية اقرب الى النزعة الطائفية، نتيجة فشل الدولة الوطنية من تلبية حاجات المواطن العربي مما اضطره الحال للبحث عن البدائل مخيراً بين وطنية استعمارية ذاق منها الويل والذرع، وبين طائفية دينية لم يمارسها بعد ولم يعرف حقيقتها بعد ولم يجني ثمارها، فلأن العرب ذاقوا مرارة الحركات الوطنية

---

1 د. عبد الوهاب المسيري، الهوية والحركة الإسلامية، تحرير: سوزان حرفي، ط1، (دمشق، دار الفكر، 2009)، ص54.

والقومية بكل قسوة وتعنت، فهم مضطرين لتجربة الحركات الإسلامية، أملاً فيها أن تحقق أمالهم وتطلعاتهم وتنهض بواقعهم من الحضيض الى القمة والصعود الى مقام الدولة المتقدمة.

ونتيجة لسلبية التفكير العربي فهو قبل أن يكون عقلاً استهلاكياً لا عقلاً إنتاجياً، يقبل هضم الافكار دون تمحيصها بسونار المنطق والواقع، فلا يوجد نصاً دينياً في الكتاب أو في السنة يتيح للعرب تحويل الدين الى سياسة أو أن يكون دين للدولة فقط مثلما نشهده اليوم في عروبتنا المعاصرة ومما يتعرضه له الدين من إجحاف شنيع في حقه، فهو تاره يكون سياسة مبتذلة، وتاره يكون ديناً لطائفة أو أيديولوجيا خاصة لحزب، وتاره يكون وسيلة لغاية شنيعه، وتاره يكون لعبة بيد رجاله، وجعله ديناً حزبياً أو طائفياً لا يحق لأحد غير ابناء طائفة ما من تفسيره واجتهاده، أو حصر هيئة الأفتاء بيد فئة دون أخرى وحكر الاجتهاد بالنص، وهو المدخل الرئيس لبلورة ظاهرة الإسلام السياسي واحزابه الدينيه المتوالدة من تحت عباءته.

فالأحزاب السياسية ليست مشكلة داخل صراع الدولة وإنما الأحزاب السياسية العربية هي وحدها السبب في فشل الأنظمة من تأدية مهامها بطريقة سليمة، فالعراق كان نظام حزب الواحد لا أحد يحق له ممارسة العمل السياسي أو النشاط الاجتماعي خارج دائرة الحزب مع هذا فهو لم يقدم للعراق شيئاً ملموساً من الحضارة والعمران والتقدم بل على العكس عمل على انقطاع العراق حضارياً قرابة خمسة عشر عاماً، هيمن خلالها على العقل والفكر العراقي، وأجهش كل مشاريع التنمية والإبداع والنهضة، وقصم ظهر الثقافة؛ وجاء احتلال بغداد ليشهد العراق التعددية السياسية بكل ممارسة فعلية، ومع هذا التغيير فلم يتغير حال العراق ولم يكن الحال بأحسن منه.

بمعنى إنّ الحزب الواحد والتعددية الحزبية كلاهما اخفقا في تحقيق نهضة المواطن العربي، بل كانت الثانية ذات اثراً بالغ الخطورة في الواقع الاجتماعي وزادت من حظوظ الانحطاط بطريقة اكثر جدية، ولن تحقق العودة الى نظام الحزب الواحد هذه الرفاهية الانسانية، كما لن يحقق زيادة عديد الاحزاب السياسية تلك النهضة الانسانية، فالعلة واحدة وفريدة وبينة للحقيقة هي إن الأحزاب الغربية حالما تصل الى السلطة فهي تتنازل عن طائفيتها وعن حزبيتها لتعلن ولائها للوطن ويصبح عندها غاية الوطن فوق غاية الحزب الذي كان له الفضل الاكبر في وصولها الى السلطة الزمنية، إلا إنها تدرك

الامور بمنطق عقلاً انتاجياً ناضجاً، عقلاً متفحصاً للواقع مؤمناً بالقيم الحضارية، بينما في العالم العربي _ وهذه هي مشكلة العرب الكبرى _ فعندما تصل الاحزاب السياسية عندنا الى السلطة فهي تشمر الى تعويض مناصريها ومحاولة تقديم منفعه، كرد جميل لهم ولمواقفهم السياسية وإن كان هذا التعويض على حساب الوطن أو المواطن الأخر، وهذا عند الحركات السياسية ذات الامتداد العلماني أو الليبرالي، لكن نجدها اشد قسوة وظلما عند الحركات السياسية ذات الجذور الدينية، ذلك لأنها تميز بين المواطن والأخر على أساس الإيمان الذي يصل لدرجة تكفير الأخر وقتله وهذا هو سبب الحروب الأهلية في أكثر من دولة عربية قطرية، فالرئيس مرسي يعلن صراحة انه لن يتخلى عن الاخوان المسلمين وعن حزب الحرية والعدالة (الجناح السياسي للإخوان)، وسيقف الى جانبهم وإن تطلب ذلك على حساب الوطن والمواطن، وهذا ما انعكس سلباً على الحياة السياسية المصرية بعد قيام ثورة 25 يناير 2011 وما تشهده مصر اليوم هو اشد سجالاً واحتداماً من نظام مبارك، والفوضى عارمة والاضطرابات والتظاهرات حتى تحولت الثورة المصرية الى ثورة مضادة، ثورة إنقلابية، ثورة عكسية، رداً على الأعقاب، وكان الإخوان المسلمين سبباً في أرتدادها واضدادها للثورة الحقيقية، وفي لبنان هناك هيمنة فعلية للأحزاب السياسية بعد تأسيس نظام الطائفية في لبنان جعل من لبنان مزاراً للطائرات الصهيونة ومرتعاً لأيران، أي بمعنى إنْ لبنان الطائفية اصبحت مصابة بمرض الطائفية الذي جعلها عاجزة على مداواة جراحها أو انتشال واقعها المزري عكس ما كانت عليه قبل نظام الطائفية، والحال ينطبق في ليبيا اليوم بعد القذافي، وفي العراق المثال حياً حيث إنْ غالبية الشعب العراقي يعاني من القسوة والجوع والحرمان ونقص في الخدمات نتيجة هيمنة حزب أو حزبين على السلطة والقبض على زمامها بقوة، حتى اصبح الحال يقول هناك اقلية حاكمة واغلبية محكومة بالقهر والجوع والحرمان، دون أي رادع يضع حداً لنهاية الحرمان، في كل البلان العربية أو على غالبيتها، التي تواجه نفس المآل ونفس المصير.

فالدين ديناً حياً وربانياً قيماً، والسياسة ديناً اخر لا يبت للدين الإلهي بصله، فكل له اهدافه الروحية مع الفارق بين قدسية الدين الاسلامي ودنسيه الدين السياسي، فظاهرة الإسلام السياسي كان لها دوراً بارزاً في المزج المغلوط به بين الدين والسياسة للوصول الى الاخيرة عن طريق الاولى، وهذا نتيجة لمقولة نيقولا ميكافللي فأنه الحركات الاسلامية ستجعل من الدين وسيلة، والوسيلة هنا سوف لا تميز بين أنْ تكون بذيه أو

منزهـه، فكلاهمـا شيئاً هامشياً تنتفي الحاجـة اليـه حالما يحقق اهدافه وهـي السياسـة والدولة والحكم.

وبما إنّ الاسلام كدين يعتبر فاعلاً لكل التحولات الاجتماعية والسياسية في العالم العربي اليوم، وإنه يكشف فاعليته في حركة هذه التحولات[1] وهو _ ككل التحولات الاجتماعية _ يعد من المكونات المحورية في تكوين وبناء المجتمعات[2]، وهو الدائرة التي تتحرك بداخله الحركات السياسية الدينية وحتى العلمانية _ باعتبارها شريك فعلي في تقاسم ميراث الدبن _ فهو بذي الحال اصبح ديناً مشاعاً للجميع حق التصرف به بغض النظر عن الهدف الذي يرمون من ورائه لأنهم سيحاسبهم الله على ذلك وليس البشر في التوظيف السلبي أو الايجابي للدين، أي إنها مسألة عقدية تعبدية.

وتمثل الإسلامية أو الظاهرة الإسلامية عصبية مجتمع لا يزال متمسكاً بمعتقداته الدينية على الرغم من التطور، ويرفض التعامل مع الواقع والحاضر، وهو ما يتداخل معها تسمية الأصولية التي تدعو الى أنْ تتسلم الأحزاب الاسلامية السلطة[3] وهي بهذه الحالة حركة تدعو الى الرجوع الى ماضوية الإسلام وترفض منطق التغير الحضاري والتطور الميتافيزيقي للبشرية وتراجع دور الإيمان في نفوس العرب، ليغدو ايمانا شكلياً ظاهرياً لا ايمانا جوهرياً روحياً عميقاً، وهو ما عزز شكلية حب الايمان في نفوس العرب ليتحول الدين في خلجاتهم من غاية الى وسيلة، فبدأت العرب ترنو الى الهدف (السياسة) دون النظر الى الطريق والى ما يمتطون اليها وما اصابها لأن الهدف دوما اسمى من الوسيلة.

والظاهرة الاسلامية ليست دين الإسلام بعينه بقدر ما هي جزء معيب وطفيف محسوب على الإسلام اضرت به اكثر مما نفعته، لكونها ثمرة الإخفاق الأيديولوجي[4] بمعى إنها لم تكن اكثر من حركة سياسية تصبو وراء تحقيق غاياتها البذيهه عن طريق

---

1 إبراهيم محمود، الفتنة المقدسة: عقلية التخاصم في الدولة العربية الإسلامية، ط1، (لندن: رياض الريس، 1993)، ص313.

2 د. علي ليلة، "راس المال الديني - والقيمة المضافة للفعل الإنساني"، القاهرة: مركز الاهرام، مجلة الديمقراطية، العدد 26، السنة السابعة، 2007، ص44.

3 د. برهان غليون، "صعود الاسلامية ومازق الحداثة"، شؤون الاوسط، العدد 44، السنة 1995، ص57.

4 د. عبد الألة بلقزيز، الإسلام والسياسة: دور الحركة الإسلامية في صوغ المجال السياسي، ط1، (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2001)، ص120.

قداسة الدين تأسياً بالغرب الكنسي الذي جعل من "الثقرطة" نهجاً له في الحياة، بالوقت الذي يرفض الإسلام هذا المنطق لا حباً بالسماء وانما كرهاً بالأرض، وبهذا يجعل ضعف الايمان أو شكلية الايمان من المسلم رجلاً متعصباً على دينه تأخذه حمية الجاهلية بدون وعي وتفكير منطقي، ولو نتفحص الواقع لنجد إنْ تفاعل الديني بالسياسي ثيوقراطياً في العالم العربي قد عزز موقف الطائفية لتغدو نظاماً سياسياً عربياً في كذا دولة عربية، وإنْ الثيوقراطيون لا يناهضون العلمانية إلا حباً في ترسيخ الثقرطة لتدعيم وقيام نظام ديني يؤسس للطائفية الدينية والسياسية كنظام للحكم، وهذا يجعل العقل العربي مخيراً بين سيئين والعلمانية هي اقل ضرراً من الثيوقراطية بحكم إن الاخيرة يؤثر فيها عامل تخدير العقول البشرية بشكل وفاعلية اكثر بشاعة، لكن العلمانية ليست صالحة للعرب والمسلمين لأنها دخيله على افكارهم وعقلهم بنفس الغرابة والوفود الفكرة للثيوقراطية.

كما ان المسألة الدينية بقدر ما كانت حلاً للمشاكل الاجتماعية العربية بقدر ما أصبحت مشكلة بنيوية، وفكرية ولم تعد حلاً للواقع بالطريقة التي يريدها رجال الدين المسيسين، لكنها بالحقيقة المطلقة لن تكون _ المسألة الدينية _ إلا حلا لوقعنا المرير لكن ليست بالطريقة التي تطرحها الحركات الإسلامية اليوم التي تهمش، تقصي، تذوب، تقتل، تغتال، تحجب، ترفض الأخر لمجرد إنه اخر، أي ليس بالطريقة التغريبية _ الثقرطة _ المطروحة اليوم بقوة على الساحة العربية، والبديل يكمن بالتوظيف الايجابي (لا السلبي) للدين، والبحث عن نقاط التشابه بين المختلفين ومعالجة الاختلافات بحيادية تتلائم مع مطلب الواقع ومعطى الحال، لذلك فهناك من يرى إن المشكلة الدينية هي ابرز مشاكل المجتمع العربي الجديد والمعاصر _ كما رأها ميشيل عفلق _ وفي حقيقة الامر هو طرح في محله، لكن يجب أنْ نكمل القول بأن الدين لم يكن مطلقاً مشكلة لمجتمعنا المعاصر، لكنه أُريد لها أن تكون كذلك عبر النزعة المتطرفة والنظرة المتعصبة لفهم الواقع، حتى ادخلت الدين ذاته الى متاهات هو في غنى عنه طبقاً لقداسته ومكانته الروحانية.

فالدين الإسلامي لم يدعو الى تسييس الحركات الإسلامية ذات النشاط الدنيوي أو السياسي، أو الترحيب بالدمج الديني في الحقل السياسي، فهي لم ينزل بها الله من سلطان، بالوقت الذي لم يفصل هذا الدين بينه وبين الدولة والمجتمع كالفصل العلماني، ولم يمزج بينهما كالدمج الكنسي، لأن الإسلام لا توجد فيه كنسية أو هيئة على غرار الكنيسة، وإن الإسلام ليس المسيحية فهو ديناً ختم النبوءات كلها بالرسول محمد (صلى الله عليه وسلم)،

فهو حل للمشكلة وليس مشكلة محتاجة لحل، لكن هذا يتطلب قدرا من الآليات الديناميكية التي تتعامل مع الواقع بطريقة تلائم الجميع وتبني منظومة وحدوية على اسس المواطنة والديمقراطية الحرة التي تحمي حقوق الجميع وتقلل من شأن مشكلة الأقليات والطوائف الأخرى، وغيرها من المشاكل الاجتماعية الناجمة عن الاختلافات العقيدية.

وقد عانت وتعاني اليوم الشعوب الإسلامية الى اقصى حد من مثالب التحديث والتحول الديمقراطي _ الذي هو شرط تكوين الدولة الوطنية فوق ركام الدولة المُعمّمة _ التي ادت الى تعاظم مخاطر عدم الاستقرار السياسي وتشدد وتشنج الخطاب السياسي والاجتماعي (بما في ذلك التطرف الديني منه) والنزوع الأعمى الى الحرب الاهلية التي اصبحت خياراً محلياً نتيجة لانهيار الدولة ذاتياً.

والحرب الاهلية الناشئة في المجتمع العربي هي بسبب الافكار الايديولوجية التي تتبنى النظرة الدونية في التعامل مع الاخر المختلف معها فكرياً، والتي حطمت كل مقومات الدولة الوطنية ومؤسساتها لتقيم عليها دولة لا مؤسسات، دولة لا قانون سوى قانون الغاب وفق شريعة "**البقاء للأقوى**" وإنّ الحرب الأهلية هي دينية اولاً وسياسية ثانياً، فبعد أن تختمر دينياً وتصبح خميرة جاهزة ومعدة للنزول إلى الشارع فقط تحتاج من يبوبها بطريقة سياسية، وهنا تستوفي شروطها الكاملة لتكون بطريقة جلية على ارض الواقع، حقيقة مُعاشة وملموسة، وهو ما ذهب إليه المفكر المغدور مهدي العامل بالقول: أنه لا يوجد نص للطائفية إلا وكانت الحرب الاهلية حاضرة فيه وحاكمة لمنطقه[1] لأنها _ أي الحرب الأهلية _ مقدمة للطائفية وتالية للتقسيم والتجزئة التي تقاتل مِن أجلها القوى الاستعمارية عن طريق الترغيب والترهيب، وإقناع أطراف النزاع بإن لا أمان للعيش مع الطوائفي الأخرى التي صورتّها للأخر على إنه العدور الافتراضي، ولا بُد أنّ تُصوب الأسلحة إليه كجبهة داخلية تفك الزّخم الحاصل على الجبهة الخارجية ضد المحتل والمستعمر، لهذا سجّلت الحرب الأهلية حضوراً قوياً في المشهد السياسي العربي بسبب التنوع و"الموزائيكية" العربية المُطعمة بالنقوش (إشارة للأقليات الدينية والعرقية) الخلابة التي أعطت صورة مشرقة لتاريخ العرب والمسلمين.

---

1 كما أشرنا إليه في الفصل الأول من هذا الكتاب، في تحديد مفهوم الحرب الأهلية، الأنف ذكره.

والدليل لم تشهد الساحة العربية حرباً أهلية إلا في الدول والأقطار التي تشهد تنوعاً دينياً وطائفياً، والمفارقة الكبيرة إنْ الحرب الاهلية لم تكن بين المسلمين وغيرهم أو كانت بنسبة ضئيلة بقدر ما كانت فادحة وشنيعة بين المسلمين انفسهم (السنة والشيعة) في حالة لبنان والعراق واليمن، أنظر الحالة في مصر بين المسلمين والاقباط لم يشهد الحال مثلما كانت عليه في المثالين الاولين، كما لم يحدث هناك صراعاً دامياً بين المسلين والمسيح في لبنان بالقدر الذي كان عليه بين السنة والشيعة هناك.

الطائفية بضّاعة الإسلام السياسي

في النهاية يمكن القول بإن الطائفية هي بنت الدين لكن ليست الدين الإسلامي، وإنما الدين الحزبي أو الاسلام الحزبي المنبثق من خاصرة الفكر الاسلامي، فلا طائفية في رحاب الإسلام الأول بما هو نظام يشمل كل مناح الحياة بكونه دولة ووطن، أو حكومة وأمة، أو إبداع وقوة، رحمة وعدالة، ثقافة وقانون، وعقيدة حقة وعبادة دينية[1]، وهو بهذا التصور لا يمكن ربطه بالإرهاب لا من قريب ولا من بعيد، فالإسلام أكبر من يتطرف أو يعنف الحياة والمجتمع وهو جاء رحمة للعالمين، ومن أجل نشر رسالة السلام.

وأنْ ما يؤكد طروحاتنا هو إنْ الطائفية لم تكن موجودة في عهد الرسول (صلى الله عليه وسلم) ولا في عهد خلفائه في الأرض (رضوان الله تعالى عليهم)، وإنما إنبرت الفتنة من عباءة الإسلام بعد تراجع الإيمان في النفوس وزعزعته في قلوبهم، وعندما ظهر الملك العضوض تعززت الطائفية وبرزت للواجهة صعوداً سياسياً فيما تلاها من السيرورة التاريخية، لأن الخوارجية أو ما تلاها من حركات إسلامية هي وإنْ أدعت الإسلام لكنها أبعد ما يكون عن روحه وحقيقته وأقرب ما يكون إلى قشوره وشكلياته التي أقحمت الدين في مهازل ومطبات كان الإسلام في غنى عنها ومترفع عليها، كون إن حقيقة الدين وروح الشريعة لا يمكن أن تتعارض العلم أو تضاد الإنسانية أو تعوق التقدم[2] أو تدعو إلى العصبية والتفرقة، بقدر ما جاءت بالإساس لنبذها والدعوة لتركها على إعتبارها

---

1 د. محمد أركون، لوي غارديه، الإسْلام بين الأمس والغد، ترجمة: علي المقلد، (بيروت: دار التنوير للنشر، 2006)، ص133.

2 المستشار محمد سعيد العشماوي، اصول الشريعة، ط5، (بيروت: الانتشار العربي، 2004)، ص198.

سلوكيات الجاهلية والمجتمعات المتخلفة ومن هنا تتأكد لنا طروحات إنَّ الطائفية هي سياسية أقرب مما تكون نتاج ديني، فالدين لا يعارض الأديان أو يدعو للفرقة بل هو البوتقة التي تجتمع تحت قبته الطوائف والمذاهب التي تُغذّي الطائفية، وإنما الفعل السياسي والمنفعة الحزبية والدوافع الشخصانية ه التي أفرزت ثقافة الطائفية وأخواتها.

أي بمعنى إنَّ الطائفية هي نتاج سياسي وليس ديني كما يحلو للبعض تسميته، ومن هنا فإنَّ عزل الدين عن السياسة في البيئة العربية هو الحل الأوفر حظوظاً في هذه الفترة على الأقل، ليس كرهاً بالدين وإنما حفظاً عليه من الطعن والتنكيل والتزوير.

نحو علمانية متصالحة مع الدين

أقل ما يمكن أنْ يُقال بحق ظاهرة الإسلام السياسي إنهُ **"اخر مراحل الإسلام، وهو ليس الإسلام، ولا الدّين، بل هو التدّين السلبي الذي يغذيه فكر التطرّف والراديكالية، وهو ثقافة الجماعات الدينية التي ترفع شعارات (الإسلام هو الحل)، (الإسلام دين ودولة)، (تطبيق الشريعة الإسلامية)، (الدعوة للخلافة والدولة الإسلامية) إذ إن الفرق بين عامة الناس وجماعة حركات الإسلام السياسي حول مسألة الإسلام هو الحل وكل ما يتعلق به من شعارات هو ان عامة الناس تؤمن بإن الإسلام _ فعلاً _ هو الحل _ كما نراه نحن ونصُر عليه ونريده _ قولاً وفعلاً، . بينما جماعات الإسلام السياسي فهي لا تريد من الإسلام إلا شعاراً في تظاهرة او يافطة على مقر حزبي لا اكثر، أي بمعنى إنها لا تريد من الإسلام إلا ان يكون وسيلة لتحقيق غاية الدينا والدولة والسياسة، وهنا يتقارب الإسلام السياسي مع الطائفية ويقترن بها فيلتقيان عند مصب العرب ليشكلاً نهراً متدفقاً من الدم والعويل والخراب"**[1].

فالإسلام أبعد ما يكون عن الطائفية، والعلمانية ليست حله الأفضل، لكنها _ أي العلمانية _ هي الحل الأوفر حظاً من بين حزمة حلول لا تصلح لإصلاح خلل المؤسسة السياسية والدينية، ونقول بالعلمانية رغم قناعتنا بالهوة الفجة بين البيئة العربية

---

1 نص مُقتبس من كتابنا: **الطائفية صدمة الإسلام السياسي**، الأردن، **2015**، ص**23**_**24**.

والبيئةالغربية أم العلمانية المسيحية، ورغم إنّنا لا نملك كنيسة، إلا إنّ رجال الدين العرب هم من أضفى هالة القداسة البابوية وأعطوا للمسجد دور الكنيسة وللمشايخ دور الكهانة، فكانت العلمانية المتصالحة مع الدين هي أقرب الحلول لكن بشروط جمة وعصيبة من بينها الإقرار بإن الإسلام دين لا بديل عنه، وإنّ الإسلام دين الدولة الرسمي للدول العربية، والعدالة الاجتماعية والمساواة بين المواطنين على مبدأ المواطنة لا مبدأ الأخوة الدينية الذي لا معنى له بدون حكم إسلامي ديني.

بمعنى إنّ الإسلاميين بهجومهم على العقل العربي وإفراطهّم في اللعب بالمقدس في زوبعة المدنس هم من أجبرنا طرّح بديل العلمانية، لكن بشروطها العربية الإسلامية ونحن على قناعة تامة بإنّ العلمانية فكرة غريبة وافدة وجارحة وعارية إنّ لم تُنّظف من بطانتها وتُطهر بمعطر الإسلام والذائقة العربية، فلسنا دُعاة علمانية إذا لم تحترم ثوابت الإسلام، لأننا في النهاية نحن مُسلمون ونعتز ونفتخر بإسلامنا؛ بمعنى إننا نعتقد بالعمانية بأعتبارها حكم مدني من أجل سعادة البلاد والعباد والحفاظ على بيضة العروبة والإسلام؛ وهي تشبه ما نصبو إلى طرحه معنى (علمانية مُتصالحة مع الدين).

الفصل الخامس

الطائفية والديمقراطية

الخروج من بوابات الجحيم

إنتاج الطائفية

أن إعادة انتاج الطائفية أو تحقيقها كمنتج جديد، ذي صبغة عصبوية محدد برقعة جغرافية متخندقة داخل اقبية هذه الجغرافيا السياسية أو "الجغراسيا" (الجيبوليتيك)، والتي بدورها سوف تنزع هذه الرؤية "المتطوفئة" الى تكوين جغرافيا دينية طائفية (جغرادينية) أو (جغراطائفية) تحاول تقسيم المجتمعات الى دول واقاليم دون مستوى القطرية المعروفة لدينا بتجلياتها وإخفاقاتها وانحطاطاتها، بما هو _ التقسيم والتجزئة _ مشروع اسمى للجماعات التي يستلب الدين ارادتها ويصادر افكارها وعقلها، كأفيون متجدد من الماركسية الى العلمانية والى التيارات الدينية ثانية.

لأنها (طائفة أو طائفية السلطة) لا تستطيع أن تقتنع بحق تعايش الطوائف الأخرى معها، أو تقديم إنموذج للوئام والإنسجام والتجانس، بل ويصعب عليها استيعاب فكرة التعددية الدينية أو احترام حقوق الأخرين، لأنها جماعة تعتمد بالدرجة الأولى على اليوتيوبيا، وعلى التزمت بالمعتقد الديني، فإنهم يريدون بناء "مدينة فاضلة" لكن ليس قبل أن ينتجوا "أناس أفاضل"، فمن غير المعقول أنْ تكون هناك مدينة فاضله وزعيمها رذيل ومبتذل.

ومن هنا كان التعويّل على الطائفية أمر حتمي لهذه الجماعات على الأقل، وكان إعادة انتاج قيمها ضرورة لديمومة بقاءها في السلطة إلى أجلٍ مُسمى، فالطائفية هنا هي المرتكز الذي تستقوي بها الجماعات وتسند عليه قوادمها، بل إن الطائفية هي خميرة الوصول إلى السلطة والمفقس الذي سيُفرخ الأفراد والجماعات وتخريجهم وتهيئتهم كقادة سياسيين جُدد من رحم الطائفية ومن خاصرة الفكر الإسلامي، الذي يأنف العنف لكن الطائفية أرغمته على على ذلك من خلال ممارساتها العصبوية ومخططاتها التي غالباً ما تتوافقمع الطروحات الإستعمارية، من خلال إنتاج سلطة ثيوقراطية من خاصرة الطائفية ورحم الإسلام السياسي.

دور "الثيوقراطيات العربية" في تعزيز الطائفية

لقد ادت انتكاسة العرب بهزيمة 1967 الى انقسام عربي الى تكتلين عريضين عززا تكريس أزمة الهوية العربية في الفكر العربي، وتغييب تام للوعي الذاتي، وإنقطاع حضاري كبير ألم بالأمة العربية، وتشوّيش الذات العربية الفاقدة للعقل الحكيم الذي يخلصها من براثن الطبقية والحزبوية والبرجوازية التي اتثبتت زيفها وكذبها، وأصبح هناك تيار علماني عربي وطني "مُتَلبرّل" _ إذا جاز اللفظ _ الى حد ما، وعلى الطرف الاخر تيار اسلامي "ثيوقراطي" عربي مسلم ومؤمن بالعودة الى تراث الدين لتعزيز بناء الدولة والمجتمع وفق آليات التتريث.

وصحيح إنّ هزيمة 1967 كانت هزيمة عربية عامة بالدرجة الأساس، إلا إن تيار القومية العربية كانت اكثر من نال من نصيب هذه الأزمة، فلم تعيد نشاطها كحركة سياسية ولم تعد قادرة على التفاف الجماهير حولها أو على الأقل أن تُعيد ذلك الكم من القاعدة الجماهيرية، _ ربما كانت الجماهير العربية متعلقة بشخص وكاريزما عبد الناصر ولم تكن مؤمنة بالفكرة القومية كحركة أي أعجبها كاريزما الشخص فكانت الرومانسية والنرجسية أكثر حضوراً للقومية العربية من حضورها الديمقراطي والإنساني _ بل إن التهميش الذي عاشته تلك الشعوب العربية والإقصاء والفقر والحرمان والهزيمة المرة كانت هي الرصيد الجاهز والناجز بيد الحركات الثيوقراطية العربية الأسلامية لتوظيفه لصالحها باعتبارها الناطقة بأسم الشعوب العربية والمتطلعة لأمالها، وإن فشل الحركات القومية العربية من تحقيق نجاح الديمقراطية العربية أو توطينها على ارض الواقع العربي لتكتسب قاعدة الجماهير العربية، حيثُ إن الفكر القومي بات يعترف بإن اهم اسباب فشل تجارب الوحدة العربية هو غياب الديمقراطية[1]، وهو السبب _ الفشل السياسي للقومية _ الذي دفع بحكم رجال الدين والعمائم "الثيوقراطية" التي تعني السلطة السياسية في الدولة بإرادة قوة أعلى من قوة

---

1 نصر خضر الطرزي، في سبيل النهضة: تصور لدور الفرد وللمشروع وللأداة، ط1، (عمان: د.د، 2005)، ص121.

البشر، وهو أتجاه ميتافيزيقي يرى إنّ السلطة مصدرها الله[1] والتي عملت الى النزوع الى تحقيق وترسيخ الأستحقاق الطائفي على اعتبار إنه الحل الحضاري البديل، وكتعبير على إنه بديل ديمقراطي حتى، والذي يعدوا أن يكونلاً، يحمل عنوان "الطائفية الثيوقراطية" أو القيم المتأصله من أصلابها.

حيث يقول الكاتب أديد داوشا مؤلف كتاب نعي باذخ للقومية العربية في نقده لواقع الحركة القومية بعد هزيمة 67 "لم يبق إلا القليل، حطام لوعود مهشّمة وأحلام متناثرة. بهذا الحطام غمر الإسلام السياسي جذوره"[2] وكأن حطام القومية العربية وانهيار حركتها الفكرية (حركياً على الأقل) هو سبب نشوء الثيوقراطيات العربية المُتَمَثّلة بالحركات الإسلاموية الاصولية، الصوفية والتي ترتبط بهذين المصدرين وإن اختلفت عناوينهما، وكافة التيارات ذات النزوع الفكري المُتعصّب التي تستخدم بأسوى الحالات عامل الدين بشكل عشوائي والزّج به في المنظومة الدولوية وجعله ديناً للسياسة أو تابعاً للدولة، أو بالأحرى جعله وسيلة بذيهه لغاية السياسة، وإن هذا الزّج الثيوقراطي في حقيقة الأمر هو وافد غربي عمل الاستعمار بوعي أو بلا وعي من تسريبه الى العقلية العربية وغرسه في ارضنا بشكل مُصطنع، كإسْلام يناسب المصالح الأمريكية والغربية الاستعمارية على وجه التعميم.

فالعرب مثلاً لم يعرفوا الثيوقراطية بما هي كلمة تعني "السلطة الدينية" أو "الحكومة الديني" التي تجعل الدولة ديناً خالصا، فتكون لقوانينها قداسة الدين وتبعاته، ولأمرائها سلطات الأنبياء وعصمة المرسلين[3]، بشكل حركي أي عمل وممارسة فعلية داخل اقبية الدولة وعمل مؤسساتها، إلا بعد هزيمتنا في حرب النكسة عام 1967، _ تزامناً واتساقاً مع بروز أفكار أبو أعلى المودودي وسيّد قطب وألتحق بها السيد الخميني (بعد ذلك) _ بل إن هذا التاريخ كان بالفعل هو فاتحة هزيمتنا وطامتنا الكبرى، وبداية لانحطاطنا بشكل انسيابي ومبرمج، كانت الصهيونية والأمريكانية والغرب (تحالف

---

1 د. أشرف حافظ، ايديولوجيا النظم السياسية والإسلام، ط1، (عمان: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، 2009)، ص42.

2 توبي جونز،(واخرون)، بوش في اور: أوراق من الخطاب السياسي الامريكي الراهن، ترجمة: امير دوشي، ط1، (بغداد، مركز اور للدراسات، 2007)، ص26.

3 د. محمد عمارة، الدولة الإسلامية، بين العلمانية والسلطة الدينية، مرجع سابق، ص7.

الإمبرياليات) هـي مـن عملـت علـى تحديد مصير العـرب، وزّجه في نفق الطائفيـة، ورسـم خريطة لتراجعنا وتشتيتنا تمهيداً لغزونا فكرياً وثقافياً لاحقاً، لضمان بقاء السيطرة على موارد العرب تحت مسمى الثيوقراطيات الحاكمة (التي تمتزّج في فترات ما بالمونوقراطيـة، أو البدوقراطية "حكم القبائل والعشائر")، _ وقبلها العلمانية الإلحاديـة والإباحيـة الموالية للغـرب الاسـتعماري _ الـتي تتحجـب وتـتعمم وتلتحـي بأقنعـة الاسـتعمار والصـهيونية والماسونيـة، وهنـاك تتمخض لقراءتنا السردية نظرية فكرية هي كلما ازداد الصهاينة ومن معهـم في الـبطش بـالقيم والاسـتحقاقات العربيـة وتـدميرها والاسـتهانة بهـا زاد امتـداد الثيوقراطيات العربيـة الإسـلاموية، لـيس إلا لسـبب بسـيط هـو إن السياسـة بمـا هـي "فـن المُمكن" فما هو متمكن به أن توظف الحركات الإسـلاموية "المُتَثَقّرِطة" ذلـك التراث الـديني الـذي منعت العلمانيـة "الكمبادوريـة" كل الحركات القوميـة العربيـة مـن الارتكـاس عليـه، كرصيد حضـاري، إلا في حـالات الإحسـاس بالانهيـار والسقوط عنـدها تتشبث القوميات هـذه بتلابيـب الإسـلام لمجـرد وسـيلة، وهنـا تتسـاوى القوميـات مـع الثيوقراطيـات في استخدام الدين، كوسيلة لا كهدف وغاية عظمـى، ورائحـة المؤامرة هـذه لم تتنـزه أو تسلم منـها العلمانيـات العربيـة بـل إن المـؤامرة أصـبحت قاسـم مشـترك لكـل الحركـات العربيـة الإسلامية (العلمانية واللا علمانية) كُلٍ حسب موقعة ومركزه.

وأنْ سـبب فشـل هـذه الثيوقراطيـات مـن رسـم شـكل الدولـة أو حسـم أمرهـا مـن موضـوع الخلافـة أو تطبيـق الشـريعة الإسـلامية إنمـا دل علـى ضـعف اشـتغالها بالعمـل السياسـي وعجزها من العودة الى بقايا تكلسات الدولة الوطنية أو القومية الـتي خلفتها في توظيف الطبقات المهمشة والمحرومة دون توظيف مؤسساتها، وإن شـعار الإسـلامويين بـإن سـبب هزيمـة العـرب امام الكيـان الصـهيوني سـببه الأبتعـاد عـن القيم الروحيـة للإسـلام، فهو أمر مُحقة به تلك الإسلامويات، وأنا أقـف معهم في هـذا الموقف، لكن الحل لا يكمـن بـالعودة الى الإسـلام السياسـي، أي لا ينبغـي رفضـنا للعلمانيـة أن نسـتوحي قـيم غربيـة أخـرى صـنيعة المعامـل الغربيـة ألا وهـو الإسـلام السياسـي الـذي أرادوه لنـا، دون أن يريـده الله (عـز وجـل)، فـبين الإسـلام والاسـلام السياسـي فـرق شاسـع وهـوة كبرى قـد لا تسـعه العقلية المسلمة والمؤمنة بذالك الوعي والتفكير المعتدل.

وأن فشل العرب اليوم لم يكن في الإسلام ولا في تركه وانما يكمـن في المسلمين وفي رجال الدين انفسهم بما عززوه من فكر التعصب والمذهبية والارتكاس الى عامل التطـرف

والراديكالية، وهو ما يتسق مع قول الشيخ محمد الغزالي: بإن الإسلام قضية ناجحة والمحامي فاشل، أي إن الإسلام دين الصواب، لكن الإسلاميين الطائفيين أصحاب النزعة التفريقية والتمزيقية هم من أنكس رايات الإسلام وشوه سمعته وقيمته الروحية والحضارية، دون أن ينالوا منه؛ بمعنى إنْ التطرّف ناتج عن ظروف أفرزها الواقع العملي للمجتمع العربي الإسلامي وليست من الإسلام من شيء وإنما ممن يحاولون رفع راية الإسلام فيخفقون في ذلك بسبب اخطائهم في السبيل[1]؛ كما إنْ فكرة الإسلام هو الحل، هو فعلاً هو الحل، بلا شك، لكن أين هم المسلمين الذين يصلحوا لقيادة المرحلة، وأين هو صدقهم، وإيمانهم، وعدالتهم، وزهدهم، حتى نبرم معهم عقداً اجتماعياً روسوياً يحقق لنا المساواة والعدالة الأجتماعية لا أن يكرسوا فكرة الطائفية ويقفوا بالضد من حق المواطنة لخلق طبقات من المجتمع متناحرة ومتفاوته متصارعة على الدولة ولا تستطيع في النهاية تحقيق التوازن الاجتماعي الذي يرسم خارطة طريق بناء اللحمة الوطنية والانسجام الأهلي وارساء دعائم الدولة الوطنية ديمقراطياً، وإن ما يقف بوجه اللحمة الوطنية ويحاصرها ويحاول أن يبني فوق ركامها واشلاءها لحمة طائفية فئوية ضيقة هو "التكفير" _ حسب عدنان السيد حسين _ المرفوض إسلامياً وعربياً ووطنياً، وهو _ أي التكفير _ العامل الرئيسي الذي يهدد بإضعاف الروابط الاجتماعية[2] ويساعد على تفكك اوصال المجتمع ويلغي الروابط الأخوية في المجتمع العربي مما يشكل بالمحصلة ترسيخ قاعدة الطائفية بما هي نظام فكري يحاول دوماً الزّج بالمقدس الديني في المدنس السياسي لأهداف مريضة، والذي هو عامل يحاول التشبث بالسلطة والرئاسة والحكم عن طريق توظيف ذلك المقدس والذي يفضي _ كالتجارب الغربية _ الى حالة "الثقرطة" بما هي تطرّف ديني لا علاقة له بالإيمان إلا من جانب ضعف ذلك البعد الإيماني.

حيث شكل التطرف الديني[3] موقفاً أسقط كل ثقافات الإعتدالية والتسامح والوسطية للدين، ومحاولة لاستغلاله تبريراً لسلوكيات يصل انحرافها الى حد تناقضها

---

1 حسام كصاي، نقد النظرية الثيوقراطية السياسية، ط1، (عمّان: دار أمواج للنشر، 2015)، ص59.

2 د. محمد جابر الإنصاري، (واخرون)، النزاعات الأهلية العربية: العوامل الداخلية والخارجية، ط2، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص199.

3 اننا عندما نقول التطرف الديني فإننا نقصد به تطرف الجماعات السياسية ذات الجذور الدينية، لكن هذا لا يعني إننا نطهر ونقدس الحركات العلمانية من هذا الغل وهذا الوهن السياسي والديني والاجتماعي، فالدين رأسما ل مشاع كل الحركات والتيارات حاولت توظيفه سلباً، ولا نستثني منها

مع مصلحة المجتمع، ونجد أن المتطرف باسم الدين يسقط فاعلية الدين في تكوينه الأساسي، ويبقي على بعض الممارسات والمعتقدات ذات الطبيعة الثانوية أو الهامشية[1] وإنه أمر يُزيد من كاهل الدين ويوقف خصوصيته العميقة التي من خلالها تستطيع المعاني الدينية أن تعيد إنتاج نفسها، وبمعنى اخر فإن حدوث التطرف في الدين فإن ذلك من شأنه يعمل على تجميد المعاني الدينية، ويُصلب المرونة الروحية للإسلام ويحول قيم الإسلام إلى فلسفة يصعب فهمها على العامة، فيجعلها غير قادرة على التجّدد وإعادة إنتاج ذاتها بشكل يحافظ على خصوصية الإسلام الحضارية، كدين، ذلك لأن الموقف المتطرف _ دوماً _ يتمسك بحرفية النص دون محاولة إعادة قراءته في ضوء الواقع المتجدد، _ فما هو دور الشريعة الإسلامية ولماذا وجّدت كأمر واقع للعرب ؟؟ _، الأمر الذي يؤدي الى عدم إنتاج النص لذاته، بالوقت ذاته، فأن التطرف يورث هذه المعاني الدينية حالة من التصلب والجمود وعدم السماحة أو المرونة[2] التي هي جوهر وأساس حفاظ الدين _ أي دين _ على روحيته وقيمه الحضارية وتعزيز موقفه، كتراث حي لكل الأمكنة والأزمنة والعصور، وهذا هو المدخل الشرعي الوحيد لقيام الأنظمة الثيوقراطية تقليداً للموروث الغربي _ لا العربي الإسلامي _ في العصور "القروسطية"، بكل ما تعنيه كلمة الثقرطة من هيمنه رجال الدين وتطرّف وتعصب واستبداد وفساد وتبديد لقيم الدين وتجميداً لروحيته المتجددة، وجعله ديناً جامداً، ديناً طائفياً يُلبي رغبات حزب أو طائفة معينة أو يتساوق مع الطروحات الكولونيالية.

وأن الثيوقراطيات بهذا الفشل اعلاه لم توظف امكانيات الدولة القومية ذلك للحرج الذي قد يوقعها به فهي من جانب ترفع شعار: "لا للقومية"، وأن القومية فكرة غربية وأن الوطنية لا تحقق الجامعة الإسلامية، وإن العروبة مفهوم مٍبتذل، بالوقت ذاته تسير على رُسل القومية والعلمانية بالتعويل على المنتوج الغربي، إذن فكيف لها أن تنحو صوب

الحركات العلمانية، فهي الأخرى لها دور ي رفع القدسية عن الدين وجعله دينياً شيئياً هامشياً ثانوياً، وان التطرف العلماني فهو من شأنه أن يثبت المعاني الدينية، باعتبارها معان مرفوض ان توجه ان توجه او تضبط التفاعل في المجتمع، وهذا فأنها في بعض مطالبها تريد اجتثاث الدين من جذوره، بينما هناك مواقف علمانية اخرى تطالب بحصار الدين في حدود الضمير الفردي، وهو ما يعني أن الموقف العلماني، يسعى إما لتبديد الفاعلية الدينية كلية، او على الأقل يعمل على تقليصها جزئياً.

1 د. علي ليلة، "راس المال الديني - والقيمة المضافة للفعل الإنساني، مرجع سابق، ص42.

2 المرجع نفسه، ص 42.

القومية والوطنية، وهي تعطي اكتافها وتقف وراء شعارات مضاده لها، أنه أمر اوقع الثيوقراطيات في مآزق لا تحسد عليه، وهي التي استطاعت أن توظف التعدد والتنوع في التكوين الطبقي لبُنيّة المجتمع العربي توظيفاً سلبياً على خلفية مسلم وكافر، مؤمن ومشرك، ناجٍ وهالك، وهي حقيقة تقف ضد فكرة المواطنة الحقيقية، أي بمعنى إن التوظيف السياسي للعصبيات، وللتعدّدية العربية هي من حولها الى ازمة فكرية واجتماعية وسياسية، وحول المجتمع الى حالة عدم الاستقرار والى حالة الانقسام الحاد بين اطياف المجتمع مما وسع الفجوة والهوة بين مكونات المجتمع العربي[1] وزاد من اغتيال التعايش السلمي وتجاوز قيم التجانس الاجتماعي الأمر الذي أفضى إلى حالة عدم الاستقرار السياسي في العالم العربي _ كعلامة فارقة للنظم السياسية العربية الحاكمة _ وسببه الانبعاث السياسي لقيم الثيوقراطية الكاثوليكية.

ويجب أن نشير الى إن العصبية أو حالة المجتمع العصبوي لم تكن دائماً مبعث مشاكل اجتماعية أو سياسية طالما بقيت ضمن حدود الوحدة الوطنية ولم تتجاوز على اللحمة الوطنية أو التعايش الطبيعي بين مواطنيه، بمعنى طالما بقيت عصبية مسالمة وايجابية لم تضر بالذوق العام أو تفرط بالقيم الوطنية أو لا تُشعر الفرد إلا بإنتمائه الأسمى لوطنه، أو تهدد سلامة وامن المجتمع ديمغرافيا حتى، فهي مقبولة ومُرحب بها، لكن ينبغي أن لا ندافع حتى عن العصبوية الاجتماعية بما هي تقليد ماضوي قديم وسمة من سمات المجتمع البدائي (الزراعي) والدولة السابقة للحداثة، بل ضرورة حجر نفسه عن خصائص الدولة الحديثة وعصرانيتها، وأن لا نروج لقيمها حتى لا نرسخ فكرة في الذهنية العربية على انها نظام سياسي صالح للإستعمال، أو قادر على الإلمام بالمرحلة.

وبتعبير عبد الآلة بلقزيز: إنْ تجاهل أي عصبية لعوالمها الخاصة سوف ينتهي الى اعدام كل امكانية لتحقيق التبادل الاجتماعي للقيم، ويؤسس العلاقات الاجتماعية على التهيّب والحذر والشك، ويُفقد الدينامية الاجتماعية طاقتها وحيوتها الضرورتين لكل اجتماع وطني[2]، بل إنه سيقف كإشهار السيف في وجه ذلك الإجماع الوطني لأن العصبية كلمة مناقضة لكل قيم الوطنية ولكل ممارستها الحياتية، بل إن العصبية هي

---

1 د. محمد جابر الانصاري، النزاعات الأهلية العربية: العوامل الداخلية والخارجية، مرجع سابق، ص50.

2 المرجع نفسه، ص51.

الوباء التي يُمزق أوصال المجتمع وينهك مؤسساته ويُزيد من فاعلية الفوضى والأضطراب، والتي تعد أي العصبية بما استقر في أذهان الجميع بإنها تعنيإذكاء نار الفتنة وإشعال الحرب بين القبائل[1].

وأنّ العصبية، بماهي ظاهرة أجتماعية لها ميزتها الخاصة وضروفها الوليده المعنية بها[2]، هي كالثيوقراطية تضطهد دوما الوطنية وتعتبرها مشروعا تغريباً، وهذا امر لا يفهمه منطق الحال، فهل حب الوطن أو المساواة والعدالة الاجتماعية هي فكرة غربوية على حد تعبير البعض من الإسلامويين، وإن المجتمع العصبوي بالنسبة للعرب _ ومن خلال الممارسة الفعلية _ هو مجتمع "بعض الإسلام السياسي اليوم" الذي يحاول أن يهدم كل ما بنته الدولة القومية والوطنية من نظام دولة مدنية حديثة دون أن يقدم ما هو البديل عن ذلك، وهو في هذه الحالة سوف يحول القصر الجمهوري الى خيمة واوتاد، والمساجد الى مرابد ومنابر للخطب السياسية، لدرجة يقحم الدين في حالة من الانحطاط والإرتهان بيد اللا مقدس والارتماء في قوالب السياسة ليغدو ديناً سياسيا أو دينا للدولة، وإنه بذي لا الحالة لا يقدم البديل الذي يُلغي به ويحاول هيكلته _ كما اشرنا _ وإنما يستورد بضاعة غربوية كنسية اشد خطرا على الدين والمجتمع من فكرة الوطنية التي استطاعت أن تحقق اجماع وطني وتبني لحمة سياسية وتحافظ على الحدود الدنيا من التكوين الاجتماعي العربي وأن تُعالج مشكلة الاقليات بصورة اكثر ديناميكية، بالوقت الذي عجزت الثيوقراطيات العصبوية العربية من تحقيق ذلك الحد أو ذلك الاجماع، بل إنها حولت الشعب كله مشكلة أو صارت الأمة ككل تعاني من "حالة أزمة"، بمعنى انها احدثت "مشكلة الأغلبيات" التي فاقمت الوضع اكثر فأكثر، وهذا الحال كان كافيا في أن تكون الثيوقراطية هي وقود يزود الفتنة من سني لهيبها ويغذي الحرب الاهلية بحطب الطائفية الدينية، والطائفية هنا ليست إلا امرأة أبو لهب تدعو للفتك بالمجتمع وتمارس شناعة إيقاد المحرقة.

أي إن العصبية هنا تلتقي بالثيوقراطية لتشكل كل متكامل من المجتمع والدولة ذات النمط العصبوي الذي يعجز عن تحقيق الاندماج الاجتماعي والتعايش المجتمعي بين

---

1 د . محمد عابد الجابري، فكر ابن خلدون: العصبية والدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي، ط6، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994)، ص166.

2 المرجع نفسه، نفس الصفحة.

مكونـات المجتمـع، ليكونـا إنـدماج فئـوي، أقلـوي مهمـا زادت خريطتـه الديمقرافيـة، فالثيوقراطية هي عصبية دينية بكل ما تعنيه الكلمة من معنى دقيق، لم يألفها المجتمع العربي لكنها فرضت عليه كواقع حال بعد التوظيف السلبي للدين في الحقل السياسي[1]، واريد لها أنْ تكون نظام سياسي واجتماعي لحياة المجتمع العربي، لكنها تعجَز في ذلك.

وأن المجتمع العربي اليوم بما هو ظاهرة إنسانية تجلت عبر التاريخ البشري[2] تعيش ارهاصات ومخلفات الثيوقراطية بشكل فعلي، فالدولة الثيوقراطية موجودة اليوم مصر والعراق وتونس مرشحه لتكون في اليمن، والكثير من مشايخ الخليج تجمع بين نمطي البدوقراطية وبين الثيوقراطية ليشكلا نظم عجيبة وغريبة غير مألوفة في المختبرات السياسية، واغلب الدول العربية اذا ما توفر عامل الحشد الطائفي مبتغاه ووصل لدرجة الوتظيف الاعلامي، والدولة الثيوقراطية هي لا تعني إلا العمامة والجبة والجلباب والمحبّس والسوّاك يكتسب من ورائها الحاكم الهيبة والقداسة والعصمة، فلا يجوز مخالفته أو رفضه أو نقده، وهنا تترسخ العصبية في المجتمع العربي كحركة وفكر سواء بسواء، وينتهي أي إطراء عن الوطن وإنما ما يُسمع هو فقط صوت الطائفية.

كما أن الثيوقراطية، كمجتمع أو نظام سياسي عصبوي رُسخ في العقلية العربية نتيجة الزخم الهائل لوفرة الدمج والرّبط بين المجال الديني والمجال السياسي، فأنه سوف يعجز عن تكوين جماعة وطنية مبنية على اسس الديمقراطية الحقيقية، لأنها ضد الديمقراطية وضد المدنية، ومن ثم فإنها ستؤول الى تكوين اجماع طائفي سياسي ـ اجتماعي محدود ومحصور في طائفة الحزب أو في نخبة منها فقط، مما سيحول فقدان تكوين الإجماع السياسي الوطني الى علاقة الانسداد الاجتماعي ـ السياسي، وهو شرط كاف لمنع قيام أية دولة عصرية حديثة، وإن قيام الثيوقراطيات العربية بما هي عصبيات طاعنة في الجسد والذات العربية سيؤكد توافر حقيقتين سلبيتين على المجتمع الذي ينزع للتقدم والتطور:ـ

---

1 نحن نقول توظيف سلبي لا إيجابي لأنه توظيف بشري اجتهد به شخص قد أخطئ او قد اصاب، ذلك لعدم وجودية نص ديني قرآني يشير بمعنى واضح الى مزج الدين بالسياسة بتلك الطريقة الكنسية الغربية، وثم اننا لا نملك كنيسة كي ندمج الدين بالسياسة بتلك الطريقة الغربية، ومن هنا حل وصف الحال بان توظيف سلبي يراد من الدين به ان يكون مجرد وسيلة للوصول لغاية، هي غاية بذيه (السياسة).

2 د. الياس فرح، مقدمة في دراسة المجتمع العربي والحضارة العربية، ط2، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1986)، ص35.

1_ غياب علاقات المواطنة بما هي شرط تكوين الأجماع الوطني وبناء اللحمة الوطنية وبناء الدولة بمقومات دولة حديثة.

2_ غياب مشروع وطني ليسلط ذلك الأجماع سيّفاً بتاراً ضد الخلافات والشقاقات والتفكك المجتمعي الحاصل، لأن المشروع الوطني هو ثمرة تماسك المجتمع، فمن الصعب الحديث عن مشروع وطني ما لم نحقق القدر الكافي من المواطنة والديمقراطية والحرية والعوامل الاخرى الموضوعية والذاتية لأنجاح المشروع العربي النهضوي، بمعنى اخر إن كلا الحقيقتين مرتبطتان بعضهما بالأخر، بربّاط مقدس لا يمكن الفصل بينهما.

أن ما يمكن قوله حول الطائفية بجدليتها الخانقة بين الما هو ديني والما هو سياسي إن النظام الطائفي المنبثق من بيئة ومناخ الطائفية ذاتها يصبح نظاماً سياسياً له مميزاته ومحدداته، ويكون نظاماً قائماً على الغش المتبادل في السياسة وفي الدين[1]، من أجل منفعة شخصية أو حزبية تدر ارياحاً طائلة، ليُصبح وقتئذ الدين سوقاً رائجة ومُدرة للأرباح فوق التوقعات، لأن الدين صار البضاعة الوحيدة القابلة للعرض والطلب، والسلعة الوحيدة التي لم يُضرب سوقها، أو تُضرب مادتها، أو تبور قيمتها، أو تُضعَف قوتها الشرائية، وأكثر تحول الدين من جامع للأعراق والطوائف والقوميات تحت قبة واحة إلى دين مُفرّق ومُشتت، إذ لم يكن الدين _ يوماً _ سبباً في الصراع على مر الأزمنة والعصور بيد أنه كان دائماً المسوغ والغطاء لأطماع الاقتصاد وطموحات السياسة ووحشية الحرب[2]، بل إن الطائفية في الأغلب الأعم هي نتاج سياسي وليس ديني، قد يكون الدين له دور، لكن ليس قبل أن يتحول إلى وسيلة ويتجرد من غاياته النبيلة، ويُجرد من قداسته وتُنزع ربانيته ليكون لعبة بشرية يؤلها ويتلاعب بقيمها رجال العمائم (رجال الكنيسة الإسلامية) وهم يجرون به من نقاوة السماء إلى تفاهة الأرض، فنعدها تكون الطائفية قد أكتملت شروطها، كواقع تاريخي زماني ومكاني، وكخيار آني وواقعي، وكمعطى تاريخي للأمة العربية.

---

1 د. برهان غليون، المسألة الطائفية، مرجع سابق، ص21.

2 د. فائز صالح محمود اللهيبي، إشكالية الخوف من الإسلام: بين الرؤية الغربية والواقع الإسلامي، ط1، (سوريا: دار النهج، 2009)، ص21.

اذن فالطائفية منتوج سياسي ناجم عن توظيف قيم الدين في الحقل السياسي، من خلال "تسييس الدين" أو "تديين السياسة"، فهل أعطى هذا التوظيف الحجة الدامغة في أيدينا لقبول فكرة العلمانية؟

ليّس حُباً بالعَلمانيَّة وإنمّا كُرهاً بالطّائفيَّة

إننا لسنا من دُعاة العلمانية الإلحادية، أو الفضائحية أو إننا نروج لقيمها المبتذلة، فنحن " نرفض العلمانية التي تعني انها ضد الدين ومحاربته والنيل من تراثه ومكانته الحضارية"[1] لكن بالمقابل نحنُ لسنا من أنصار تيار الدينية التكفيرية، فليس بالضرورة رفض العلمانية يعني التديّن، ولا يعني قبول فكرة التشدد في الدين رفضاً للعلمانية، كلا المعاكستين في المعادلة ليس صحيحاً بالبتة، بل إننا نكتب من أجل فكر انساني وعقل متنور، وندعو من أجل إصلاح ديني وسياسي، ونهضة مستدامة من أجل الأمة العربية الإسلامية وبلوره ذلك المشروع النهضوي العروبي الإسلامي التكاملي الوحدودي، من أجل قيم الإسلام الحضارية ورفعة ورقُي المجتمع العربي الإسلامي، فلا بد من نهضة مرتقبة للعرب، تصحح المسار المغلوط به، ولابد من عودة لربيع العروبة وإن طال "خريف الطائفية" أو تمادى في تجريد القيم والأخلاق من منظومتنا الإنسانية.

لكننا نرفض كلا القيميتين في ميزان العقل لا النقل (العلمانية والدينية) بقدر تعلقهما في أشكلة الفكر العربي المعاصر وانسحاب ذلك الخلل إلى الدولة والمجتمع العربي، لكننا من دُعاة العلمانية المؤمنة التي تحترم الدين الإسلامي والتقاليد العربية الأصيلة، العلمانية التي تفتل ذراعها لنا في تشكيل نظام سياسي ديمقراطي مدني نهضوي، ومن دُعاة الفكرة الدينية بما هي فكرة مدنية إسلامية مؤمنة تسعى لإعادة ترميم قيم الأسلمة من خلال تجريد ترهلات شحوم فكرة الثقرطة وكثلكة الدين وترشيقها على الوجه الأتم، بما يتناسب مع الذوق العام، عن طريق الإصلاح الديني ـ قبل الإصلاح السياسي ـ وإقامة مشروع تَجْديد مِهني وعَمَلي صادق يرتقي بالدين إلى

---

1 حسام كصاي، الإسلام والديمقراطية: تشوّهات الأصل والصورة، ط1، (تونس: دار رؤى للنشر والتوزيع والإعلام، 2014)، ص60.

مقامة ومكانته لا توظيفه وتلفيقه بالخُرَافات والخُزَعبلات والإطاحَة به بين مطرقة الغلو وسندان التنطع، فالإسلام ليس الغلو ولا التنطع، فالإسلام دين الوسطية، لا علمانية إلحادية ولا ثيوقراطية ابتزازية، عصبوية فئوية حزبية.

أنّ العلمانية ليست حلاً إسلامي، ولا هو الدواء الناجع لمرض العرب الفكري والسياسي، كما إنها ليست الخلطة السحرية للخلاص العربي، لكن هل نبقى ندور في فلك الطائفية بهذه الجاهلية والتخلف، وهل ينبغي علينا السكوت لهذه الدرجة من الخذلان والخوف من لجم الطائفية أو وقفها عند حدودها ونحن وصلنا للحدود الأرخبيلية من شطوط الحيض والبلل العربي!!

نحن هنا نطرح العلمانية بديلاً للطائفية[1]، بما تعنيه العلمانية من إنها النِدّ والمقابل للمقدس الديني الكهنوتي النائب عن السماء، والمحتكر لسلطتها، والمالك لمفاتيحها، والذي قدس الدنيا قداسة الدين[2]، بل لأن العلمانية هي ليس إلا الدواء الشافي للداء الطائفي[3]، لهذا نسعى للعلمانية ليس حباً بها وإنما كرهاً للطائفية، ونحاول إخراج الأمة من هذا النفق المرعب، ومن هذا الشحن الطائفي الذي أودى بها إلى مهاوي الردئ، فنحاول زّج علمانية مشروطة، بشروط فقه الواقع الإسلامي، نحن لا نتحدث عن علمانية إلحادية غربية تعمل على تقويض الدين أو تزوي التراث العربي بالحداثة الشكلانية، وإنما نتحدث عن علمانية مؤمنة "علمانية ملتحية" نابعة من حاجات المواطن العربي ومعبرة عن طموحاته ومراميه، تحترم الإسلام، بمعنى نُريد علمانية بما هي نظام سياسي مدني إسلامي، وليس بما هي دين جديد للعرب، فالإسلام دين علماني في كثير من مفاصلة فلا حاجة لعلمانية غربية زائدة كما عبر عنه حسن حنفي قوله: "الاسلام دين علماني في جوهره، ومن ثم لا حاجة لعلمانية زادة عليه مستمدة من الحضارة الغربية"[4]، لكن بروز الطائفية بهذا الشكل هو الذي دفعنا إلى

---

1 نحن هنا نتحدث عن العلمانية كبديل للطائفية، وليس بديل لكل الأنظمة السياسية العربية، وإنما النظام السياسي الطائفي القام في العالم العربي، بمعنى إن العلمانية ليست حلاً للعرب على طول المسيرة، وإنما فقط لحالات شاذة مر بها العرب والمسلمين مثل شذوذ الطائفية.

2 د. عاطف غيث، علم الاجتماع، القاهرة، 1970.

3 جورج طرابيشي، هرطقات 2: العلمانية كإشكالية إسلامية_ إسلامية، ط1، (بيروت: دار الساقي، 2008)، ص89.

4 د. حسن حنفي، د. محمد عابد الجابري، حوار المشرق والمغرب: نحو إعادة بناء الفكر القومي العربي، ط1، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990)، ص38.

تبني خيار العلمانية، بمعنى إن الإسلاميين هم سبب الحديث أو محاولة ترسيخ قيم العلمانية، مثلما كان العلمانيين هم سبب بروز الحركات الإسلامية، نتيجة فشلهم في ادارة دفة الحكم والإندماج بالمجتمع المدني، وما يمكن قوله، إن دعوتنا لخيار العلمانية هو الحل، هو ليس حباً بالعلمانية وإنما كرهاً بالطائفية.

أنّ الحل لا يتم إلا بمكافح "العروبة الديمقراطية" هي المخرج والسبيل لدولة العرب الديمقراطية الحرة والوحدة ضد الأصطفافات الطائفية وفوبيا التجزئة والتفكيك التي هتك الأعراض واستباحت الدماء، من أجل الحفاظ على المتبقي من قيمنا العربية التي لم يطالها العنف، لأن دوامة العنف إنْ ظلت تسير لن تبقي شأف عربي لن تطاله، فأحذرو صمتكم، إن الصمت أمام هجمة الطائفية ليس حلاً للمشاكل العربية الخانقة، لكن هل يمكننا طرح العروبة وهي بهذه الحالة من التمزّق والطعن والإعلام المشوهه لها، وهل يمكن الحديث عن ديمقراطية وأهم مبادئها هو في مأزق ومشكل من مبدأ المواطنة؟؟

إشكالية المواطنة في ظل نظام الطائفية

تعد المواطنة بكونها أساس الهوية العربية واساس تكوين وقيام الدولة العربية الحديثة بكل ما تعنيه الكلمة من معاصرة وحداثة ونظرة مستقبلية نيرة للواقع، وتعايش سلمي يضمن تجانس الطوائف والأقوام مع بعضها البعض، كما إنها تحالف وتضامن عريض بين أناس أحرار، بكل ما تحمله الكلمة من معنى دقيق للكلمة، أناس متساوين في القيمة والدور والمكانة، ورفض ثقافة التمييز بينهم على مستوى درجة مواطنيتهم وأهليتهم العميقة لممارسة حقوقهم الوطنية، بصرف النظر عن درجة إيمانهم التي يصعب قياسها بشكل نسبي أو مطلق[1]، ذلك لصعوبة وضع مقاييس أو آليات لذلك وفق منطق العقل البشري.

وأنّ الوَطَنيَّة هي المُمَارسة والإندماج الشعبي بطريقة "كُلانية" بحته لا تستثني أحد أو تهمش دور لحركة أو تقصي جماعة عن الممارسة العامة في الدولة أو المجتمع، لأنها _ أي الوطنية _ تعني حب الوطن والاندماج في مقوماته الأرضية والإنسانية والعقائدية والفكرية والتاريخية والدفاع عنه حد الاستشهاد، كما إنها الإطار الفكري والنظري

---

1 د. برهان غليون، نقد السياسة، مرجع سابق، ص 159.

للمواطنة بمعنى إنّ الوطنية عملية فكرية بينما المواطنة ممارسة عملية[1]، فلا يمكن تصور الوطنية في ظل غياب المواطنة وتجلياتها، أو العكس تماماً، فمن الصعوبة البالغة الحديث عن المواطنة في دولة الطائفية أو ما يشابهها من حيث المعنى والتعبير، من منطلق إن المواطنة التي هي أساس التماسك الشعبي والتوحد ضد التفرقة والتمزيق المجتمعي بين مكونات الشعب، بل وإنها الآلية للحد من الصراعات الإثنية، والعرقية، والاجتماعية[2]، وهي المدخل لتنقية النفس البشرية من نزعات التعصب والتشدد وترويض للروح القلقة وتغذيتها بالسلام والوئام والتصالح مع الذات والأخر، ونشر ثقافة المواطنة (الأخوة بالمعنى الإسلامي) والإنسانية الطيبة بما يضمن صناعة التفوق الوطني على شرنقة الطائفية.

علنا نتساءل هنا بالقول أين هي المواطنة _ مما ذكر أعلاه _ في ظل هذا التوافر المرير والزخم الهائل لقيم الطائفية ونزعتها الشعوبية والرجعية، المُغرية على العقل العربي والوافدة الى فكرنا المعاصر بطريقة فجة مجوقلة مع تزامن عصر العولمة والحداثة وما بعدهما، والتفوّق السياسي للهيمنة الأمريكية التي تُريد عرباً على النمط العولمي، وإسلاماً يتساوق مع مصالحهم، فمما لا شك فيه إن الحديث عن مواطنة في ظل نظام طائفي هو طوبى (يوتيوبيا) وهرطقة لن تتحول الى واقع ملموس، وقضية لا يمكن للعاقل أنْ يتصورها، فالطائفية ضد الوطنية وضد المواطنة بالوقت الذي هي مع نفسها، ومع التعصب، ومع التشدد والتطرف، واقرب الى فوهة الإرهاب من فوهة السلام.

فالطائفية الإمبريالية فشلت في تحقيق المواطنة بما تعنيه من تفاعل بين الأفراد داخل خطوط المجتمع الواحد، وفشلت حتى في الحفاظ على أدنى حدود المواطنة التي لا تشكل شروط الوطنية، كممارسة عملية لتكريس مبدأ المشاركة بين الجميع وليس ضد أي أحد ما، لأن التهميش والإقصاء ليس إلا تعبير عن برنامج الطائفية ومشروعه العصبوي لما يحمله من ثقافة للثأر والانتقام ولما يكنيه من رغبة اقتناص ثمرة السلطة بأي طريقة كانت، أو بالأحرى بطريقة عنفوية مرتهبة، لأن الحركات الإسلامية _ باعتبارها هي الأكثر ممارسة وتطبيق لمشروع الطائفية في العالم العربي _ لا سبيل لها

---

1 د. سيد محمود عمر يوسف، المواطنة من منظور إسلامي، مرجع سابق، ص81.

2 مجموعة مؤلفين)، المُواطنة والهُوية العَرَاقيّة: عصف إحتلال ومسارات تحكم، ط1، (بغداد: مركز حمورابي للدراسات والنشر، 2011)، ص179.

في تحقيق أهدافها غير الجنوح لقانون القوة والترهيب من اجل الإمساك بعصا السلطة، لأنها أعلنت عجزها في ممارسة الخيار الدبلوماسيي "الحل السلمي" أو "الطاولة المستيدرة"، ذلك لضعف انشغالها بمجال السياسة والدولة، وهذا نابع من ضعف ثقافة الحركات العامة، والقصور الثقافي بشكل عام وهي أساس حماية العقل من التحجيب اللا مبرر، ومن الاغتيال المشبوه له عن طريق رميه برصاصات "النقلانية"[1] المستيسرة والمستسهل الوصول اليها بمجرد نقل أفكار الغير ضمن قاعدة (copy pest) دون تمحيص أو معالجة لغوية أو مراجعة تاريخية لما يشهده العالم من تطور وتغيير للظروف المعاشية (زمكانياً).

وإن إمبريالية الطائفية تكشف مدى حقدها للمواطنة، فهدف الحملات الاستعمارية دوماً هو نشر الثقافة البربرية، دينياً (الثيوقراطية) بكل ما تعنيه من فاشية قاتله، ولا دينيا "علمانياً" (كمبودورياً) بكل ما تعنيه الكلمة من ترهل وانحطاط وتخلف فسري لكل قيم المواطنة من حرية ومساواة وعدالة اجتماعية وتعايش سلمي وأهلي بين جميع مكونات الشعب دون تمييز أو عنصرية، وفق منطق الكفاءة العلمية التي تمارسها الوطنية والتي هي مشروع التطرف والإرهاب والنزوع الأعمى صوب الفاشية العربية الجديدة التي وفرت ظروفها النخب العربية الحاكمة بوعي أو بدون وعي من ذلك.

فالمواطنة بما تعنيه تفاعل الفرد مع الفرد، وتفاعل الفرد مع الوطن، وإشباع المواطن بروح الوطنية وإحساسه بقيمه الإنسانية، فهي عكس ما يرى ويذهب الآخرين الذين أساءوا الفهم لها، فهي ما تعنيه من تفاعل فهي لا تمنع أن يكون للفرد علاقة وانتماء لدينه وممارسة طقوسه الدينية والروحية، ولا تمانع من أن يكون له بالوقت ذاته صله وانتماء بقوميته الحضارية، شرط الا تخرج عن دائرة الوطن، أو بطريقة أخرى شرط أن لا يكون الانتماء للدين يفتئت أو يقف ضد حب الوطن أو يعزز خيانته[2]، وألا

---

1 وهي تعني النقل، نقل الأفكار والأشياء من الماضي والتراث والرصيد الحضاري القديم للأمة دون تمحيصه او مراجعته، وهي كلمة _ أي النقلانية _ مقابلة ومعاكسة لكلمة العقلانية التي تنعي العقل، والنقلانية تعني النقل، بطريقة مجنونة أو شبه مجنونة، لأنها لا تستند الى العقل، والجنون هو نقيض العقل، فمن لا يمارس العقل فبحكم الحال والضرورة فأنه يمارس الجنون.

2 وكلنا يدرك جيداً إن الدين الإسلامي هو دين وطني، لا يمانع ان ينتمي المسلم لوطنه المصغر، وطنه القطري الذي هو واقع حال فرضتها الظروف الدولية على تمزيق الوحدة العربية او بالأحرى دون تكوين إتحاد عربي متين وعريض يحقق اماني الشعوب العربية، فالإسلام هو دين وطني، فالإسلام دعا الى الوطنية حينما تكن واقع حال مرير (!)، ودافع عنها وعن قيمها وولاءاتها، وهي بذلك تكون قضية لا تخالف الشرع الإسلامي ولا تناوئه، والمواطنة في الإسلام هي الحقوق والواجبات التي اقترنت به في المدينة المنورة في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، ومن ثم من بعده، فهي مشروع _أي المواطنة _ لا يتنافى من قيم الإسلام وثوابته.

يكون الانتماء للقومية لا يقفز فوق انتماء الوطن، والإسلام كدين لم يحارب أو يناهض الوطنية بل أوجبها بما تعنيه من حب للوطن وللقومية وللعرق دون أنْ تكون سبيلاً للتمايز الطبقي مع الآخرين في المناصب والوظائف العامة في مؤسسات الدولة بشكل عام.

وهذه هي المواطنة بكل ما تعنيه من عدالة ومساواة وحقوق وإنصاف ووئام وتماسك اجتماعي وتفاعل وروح مشاركة مع الأخرين بطريقة لا يُفضل فرد على حساب فردٍ أخر، فبالمقابل تمكن هناك ثمة عوامل تنخر قيم المواطنة وتعتاشعليها لتكوين مشروع طائفي (لا مواطني) على جماجم وأنقاض المواطنة وعلى تكلسات الوطنية، وهي ما سميت "أعداء المواطنة" وهذه العوامل يمكن أن تدرج على نحو مفصل ودقيق[1]:_

1_ الادعاء العدائي الذي طرح بشكل مطلق ضد معايير الدولة القومية (اللتان هما محتوى المواطنة) وهذا الإدعاء المزيف والعدواني تتمثل نمو ضمير الفرد المواطن وتعاليم الأديان مما يصارع المواطنة ويغالبها.

2_ العولمة والنظام العالمي الجديد: ذلك فأن وسائل الاتصال الإلكترونية والتقنية العالية (تلفزيون، موبايل، انترنيت) جعلت الفواصل بين الدولة أمراً مستيسراً بحيث يكون المواطن أكثر ارتباطا بدولة أجنبية من موطنة الأصلي بحكم هذه التقنية، وهذا هو مطلب العولمة الكولونيالية، ذلك بفعل ربط المواطنة بالعالمية، فيصبح بهذا التصور المواطن عالمياً، فتزول النزعة الوطنية وتعدم في نفوس مواطنيها، فيتعزز شعور للأغتراب أكثر من الميل للوطن أو الموطن الأصلي، فتجد عدمية الانتماء للوطن أو للأمة حاضرة وبشكل ملفت للنظر، وهذا يصور لأعداء المواطنة باللا مواطنة أو بأنحدار المواطنة الى سيول اللا مواطنة الفعلية والحقيقية.

3_ تغيير القيم والأخلاقيات: إن الشباب العربي المعاصر امتاز بقله وعيه بالتاريخ ومن ثم فقدانه للقيم الحضارية لماضي الأمة العربية الإسلامية، فهو إنساناً نافذ الصبر، لا طاقة له للتحمل أو الانتظار بحجة إنهم يعشون في كنف عصر السرعة وهي صفات خلقت في النفوس عدم الاستقرار وزعزعة الثقة من الداخل في مفهوم الوطن التي أضعفت الارتباط به.

---

1 د. سيد محمود عمر يوسف، المواطنة من منظور إسلامي، مرجع سابق، ص99_100.

4_ انتشار الفساد في السلطة وتزايد جشعها وبطشها بالآخرين المحكومين والنخبويين _ حينما يتطلب ذلك _ والتدّافع نحو تحقيق مآربها الذاتية على حساب مصلحة ومآرب العامة مما تفقد الدولة مصداقيتها لدى محكوميها وتضعف شرعيتها الشعبية والجماهيرية التي تقطع دابر الدعائم التي تقوم عليها المواطنة.

وهذه العوامل باجتماعها في دوامة الدولة تتبلور لنا صورة التَعَصّب العرقي والديني في الدولة الذي قد ينتهي الى حرب أهلية طاحنة على مشارف السلطة بين ثقافتين انتقاميتن ثائرتين غائرتين إحداهما على الأخرى بهدف التشبث بتلابيب السلطة، ومن ثم يُكرس النزق الطائفي في النفوس بدل من تكريس المواطنة أو الوطنية التي هي عدو الإمبريالية وسبيل للحوار السلمي، إذن فالطائفية هنا تعني الإمبريالية، بما هي _ أيضا _ ضد الوطنية، فالقاسم المشترك على تدمير مقدوراتنا الوثيرة هو الوطنية التي هي حجر عثرة في طريق نجاح وترسيخ مشروع الطائفية الاستعماري الذي نتج عن عوامل وأسباب عديدة _ لخصناها سابقاً في الفصل الأول _، وهنا تكون الثقافة بما هي تعبير عن قيم المجتمع مطلباً إنسانياً لنجاح وتعزيز وتوطين المواطنة في المجتمع، وبغياب الثقافة تتضح صورة الطائفية الضبابية بكل تقاسيمها البوروتارية، وتتجلى صورة ناصعة البياض لأن الوعي بالمواطنة أصبح وعياً انهزامياً، وعياً عكسيا، يفكر خارج عربة التواصل والاستمرارية التاريخية والحضارية، يدفع ثمن المضامين في سبيل شكل أو ديكور ملمع أو زاهية ألوانه تسر الناظرين، نتيجة إفراغ العقل من قوة التكفير وتهميش دورة الريادي وجعله عقلاً ناقصاً منزوع الصلاحية، مجرد من الإرادة الحية ومن قيم الحضارة التي عدت لزمن ما رصيده الحضاري الجاهز والناجز بمجرد توفر الشروط الموضوعية والتاريخية له من مسايرة التطور والعمران وركب موجة التغيير الإيجابي، بصورة فاعل مؤثر لا شيئي أو مجرد غبار فوق فوه الحضارة.

وإن الحضارة هي عبارة عن ثمرة جهد يقوم به الانسان لتحسين ظروف حياته سواء أكان الجهود مقصود ام غير مقصود، سواء أكانت الثمرة مادية او معنوية[1]، هي

1 د. حسين مؤنس، الحضارة: دراسة في اصول وعوامل قيامها وتطورها، سلسلة كتاب عالم المعرفة (1)، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب، 1967)، ص13.

التي تعزز المواطنة وتعزز الولاء للوطن والانتماء لقيمه الروحية، لكن المشكلة لدينا نحن العرب، إننا نمتلك الحضارة إلا إننا أصبحنا طائفيين حتى في ملابس نومنا الداخلية، عصبوين حد النخاع، متغطرسين فئويين ضيقين في التفكير، متشددين في الرأي، متعصبين في الطرح، مزعزعي الثقة في نفوسنا، لا نملك الحل في أيدينا، لأننا لم نصنع الحضارة بل ورثناها بالفطرة عن غيرنا (من ذواتنا الأفذاذ)، تحضرنا بإستيراد الثقافة، وليس بالسعي والمواضبة والجهد والعمل اليومي، فكانت حضارتنا شيئية، وثقافتنا سطحية، لم نحسن الحفاظ عليها، بل قدمناها للأخر الأجنبي على طبق من ذهب، وأثرنا في تاريخيته وحضارته وشيدنا علوه ومقامه برصيدنا الحضاري القديم (الإسلام والعروبة) ولم نشيد عمراننا نحن نتيجة خلافاتنا الهامشية على مسألة فقهية تذابحت شعوب، وعلى نزاع صحابة مذ الأف السنين (الفتنة الكبرى) قتلت شعوب واستباحت دماء وانتهكت أعراض واغتصبت نساء (مسلمات) واغتيل الرسول ألف مرة، وطعن عمر وذبح علي ملايين المرات ونحن ما زلنا نتلذذ للعودة الى عصر الجاهلية الثاني بكل أسيافه وخناجره، نريد عودة التاريخ الدموي بكل دموعه وهزائمه فما اجهل وأفشل واذل من العقل العربي، الذي يختصم على مقابر التاريخ ليؤسس مقابر مخضوضرة بالدم الشهيد بين كلا الطوائف، وليس هناك من قول على ما يحدث في عالمنا العربي إلا قول: إن ما يحدث من التوظيف السلبي لجراح التاريخ الماضوي ليس إلا بهدف الوصول الى السلطة أو الحفاظ عليها، فلو لم تكن هناك احزاب طائفية عقيمة ومقيتة لما قَلّب الشعب صور ومآسي الماضي القديم، لكن المصلحة الطائفية تتطلب بنا العودة الى الطعن في الصحابة والتنديد بآل البيت لغرض كسب إجماع طائفي من حزب ديني ما من أجل الإمساك بالكرسي والحفاظ على السلطة بشكل دائم ومستمر، وإن تطلب ذلك استحضار الدين وتسخيره في خدمة السياسة ومشروعها الدنيوي، وهذا بدوره سوف يهمش المواطنة ويقتص منها، ويمزق الوحدة الوطنية ويشتت صفها الرصين ويفعل قانون الطائفية بشكل مشرعن (لا شرعي).

والحل الأمثل لهذه المجتمعات القابعة تحت وطئه الطائفية ولهيب محارقها الأهلوية لا يمكن أن يكون إلا بتنمية وتربية الثقافة الوطنية، التي تؤسس لعقلٍ ناضج، عقلٍ مُنتج (لا مُستّهلك)، يعي مشروع الوحدة الوطنية التي سبيل سواها هي وحدة الجماعة المتضامنة،

والمتآلفة على المحبة والسلام، وهي _ أي الوحدة الوطنية _ بهذا الشكل تتطابق مع السياسة الديمقراطية، وتستجيب لها بشكل عضوي متفاعل لتشكل بإجتماعهما ثنائياً تمازجياً، تلم شتات الأمة وتوحد قبضة السلطة بيد نخبة ديمقراطية حرة تحافظ على وطنية الدولة، أي بمعنى تقف بالضد من تراكمات الطائفية ومشتقاتها الثانوية.

وهنا لا سبيل للمواطنة ومن إنجاحها إلا بتكريس الوحدة الوطنية ومن ثم بناء دولتها الشرعية، أي بناء أسس ومقومات الدولة الوطنية الناتجة عن توطين مشروع الديمقراطية العربية، بكل مقاييسها، وقيمها، وأهدافها، بما هي ديمقراطية ضد الإمبريالية، وضد الرجعية، وضد الفاشية، وضد الدكتاتورية، وضد البؤس والجوع والحرمان، لا مع الكولونيالية، والظلم والقهر والاستبداد، كما هي عليه الأنظمة العربية الحاكمة من قوميتها، الى وطنيتها، نزولاً الى طائفيتها المريرة والبشعة بكل مقاييس السلم والإجماع الوطني.

لكن؟ كيف يمكن تحقيق فكرة المواطنة بما هي الإيمان بالقيم الأساسية والضمير الفردي، بما يمكن المراهنة على مطلب الحرية كرصيد معنوي ومادي وسياسي في تغيير قواعد العمل والتناقض والتواصل الجمعي[1]، وهذا المطلب الذي عجزت كل الأنظمة العربية من تحقيقه، وبقي لليوم كرصيد حضاري لم يوظف ولم يتم تثميره لغاية الآن بصورة جدية وواعية، إلا تلك الشعارات التي ترفع هنا وهناك كواجهة سياسية ويافطة الهدف منها تعزيز شرعية السلطة عن طريق القوة، أو استخدامها كشعار أو كوسيلة لغرض تحقيق غاية الوصول الى مرمى السلطة، وإن تطلب ذلك الاستعانة بالغزو الأجنبي كما حصل في عديد من الدول، ومنها حالة العراق بعد الاحتلال الأمريكي عام 2003 وليبيا؛ الأمر قد يطول خصوصاً بعد أزمة الإطالة بحجة نشر قيم وثقافة الحرية المعلبة والمنقولة جزافاً، وعن طريق النقل الجاهز دون تمحيصه أو تمريره على سونار العقل لغرض إعادة معالجته وقراءته قراءة قيمة مبنية على منطق الديمقراطية والرؤية الحضارية العربية والإسلامية السليمة بما يحافظ على الثقافة العربية وثوابت الإسلام، كمجتمع جسدة العرب وروحه الإسلام.

---

1 د. برهان غليون، نقد السياسة: الدولة والدين، مرجع سابق، ص166.

الديمقراطية ضد الطائفية

ما هي الديمقراطية لتكون ضد الطائفية بكل ما تعنيه الكلمتين من معانٍ دقيقة، ومعاصرتين لمنطق الواقع فكرياً وسياسياً، .. وكيف سيتم معالجة حال العرب في ظل وجود الإسلام، كدين للمجتمع، وهل الإسلام هو في موقف معادي من الديمقراطية أو العكس هو الصحيح، ولماذا الممانعة الإسلامية للديمقراطية، وهل هذه الممانعة نص ديني قطعي الدلالة يمنع أي صورة للتعاطي أو التفاهم أو التعامل بين الدين والديمقراطية في الفكر والمخيال العربي المعاصر.

بدءاً نشر اليهودي صمويل هنتغتون عام 1993 مقالة في مجلة فورين أفيرز foreign Affairs وقال إن الإسلام والكنفوسوشية يتعارضان مع مبادئ الديمقراطية[1] وهو ما أكده في مؤلفة (صدام الحضارات)، الذي رأى إن المشكلة الحقيقية للغرب هي الإسلام هذا الدين ذو الحضارة المختلفة[2] وإن الإسلام هو "الخطر الأخضر" البديل المحتمل الذاتي القادر على تدمير للتنافس بين الشرق والغرب[3] وهو بالحقيقة كلام يحتوي على كثير من اللغط وعدم المفهومية أو يحتوي على كثير من اللاموضوعية واللا حيادية، ولو في مسألة الإسلام على اقل تقدير، أو إنها تضمن فكرة أيديولوجية خاصة نابعة عن إنتماء الكاتب عقيدياً، أو عملياً _ باعتباره أحد العناصر الأمنية المخابراتية الأمريكية _ وإن صمويل هنتنغتون الذي فند الواقع نظريته وجعلها في مهب الريح، قد بنى ادعاءات على اسس لا تخلوا من النزعة العدائية للاديان غير اليهودية ومنه الإسلام، فهو اراد بذلك أن يجعل من الإسلام ديناً استبدادياً دكتاتوريا يستعبد المرء لا يطلق حريته ضمن ضوابط قيمية محددة، وإن الإسلام الذي لم يمارس الديمقراطية بأي معنى هو دين طائفي مبني على التعصب والتكفير والتشدد حد المغالاة بالعودة الى ماضوية

---

1 (مجموعة من الباحثين)، التحديث والديمقراطية والإسلام، تحرير: شيرين ت. هنتر، هوما مالك، ط1، (القاهرة: نهضة مصر، 2009)، ص14.

2 صموئيل هنتنغتون، صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة: طلعت الشايب، مراجعة: صلاح قنصوة، ط2، ط2، (نيويورك: سطور، 1999)، ص217.

3 الذي أشرنا إليه في حديث الفصل الأول في موضوع مُسبق "الأصوليات الدينية المعاصرة" من هذا الكتاب.

الإسلام، وهنا بهذا الطرح يتفق هنتغتون مع البعض من الجماعات الإسلامية المتعصبة التي تظهر عن طريق تطرفها الاعمى وإشهار السلاح كحل بدل الحوار والإقناع، هو الذي جعل من الدين أن يصبح دين للجماعات العصبوية، ديناً حزبياً، ديناً طائفياً عندما تم تذويبه في بوتقه الدولة واصبح تابعاً ومنفذاً لسياساتها الشعبوية المريضة، ليُصبح في النهاية ديناً سياسياً من الممكن النيل منه أو إسداءه جانباً وتنحيه من الحياة بشكل مطلق، تبعاً للحاجة اليه من عدمها، وبهذا الشكل فقد تنتفي شروط ربط الإسلام بآليات التحول الديمقراطي الذي تحتاج اليه المجتمعات العربية اليوم الذي اصبح خارج فلسفة التوطين المنشود نتيجة تفاقم منتوج الطائفية بشكل مفرط الذي هو سبب ذلك التردي والإستخدام السلبي للديمقراطية في العالم العربي، أو بالأحرى بسبب غياب تلك الديمقراطية في الميدان العربي.

فنحن هنا لا يمكننا أن نقول إن العرب لم يمارسوا الديمقراطية، بل إنهم مارسوها ولكن بشكل سلبي وغير دقيق، ذلك لتعويلهم على "النقل" دون "العقل" فالعرب مارسوا الديمقراطية الإمبريالية، الكولونيالية، الديمقراطية اليانكية "ديمقراطية رعاة البقر"، الديمقراطية الغربية التغريبية، ولم يمارسوا أو يؤسسوا لديمقراطية تخرج من ظهرانية واقعنا العربي بكل تراثه وعاداته وتقاليده وأرثه الحضاري الديني والسياسي والأجتماعي، لكنهم استوردوا ديمقراطية مجوقلة على أظهر الدبابات الإستعمارية، ديمقراطية مزيفة، ديمقراطية كانت مفصلة و"مبززة"(1) على الجسد الغربي فليس من السهل أن يرتديها الجسد العربي المختلف من حيث الوزن والاتزان ذلك الثوب الغربي الذي قد يطول أو يقصر، وهذا هو صُلب أسباب المانعة الإسلامية للديمقراطية، والحل هنا هو إرساء الديمقراطية العربية بكل ما تعنيه الكلمة من اصولية وسلفية دقيقة، ديمقراطية تراعي ظروف وعادات وتقاليد المجتمع العربي وتراعي قيم الدين باعتبار دين المجتمع الذي فصل العبادات والمعاملات بشكل لا نحتاج الى حلاً سواه.

وهناك من يرى إن هناك طائفية ديمقراطية كتلك التي تمارسها الأنظمة العربية ذات النزعة الطائفية، وهو أمر مثير للدهشة والشفقة، ولا يمكن تصور العقل العربي الناضج لديمقراطية جاءت مجوقله على اجنحة الشينوك _ حالة العراق بعد 2003 _

1 كلمة مختصرة من كلمة "بزاز" أي قاطع القماش.

وديمقراطية لبنان التي رسختها الهيمنة الغربية الاستعمارية وتكوين البرجوازية الطبقية لبقاء لبنان بلداً مفككاً ومهدداً بأي لحظة، فالفرق بين الطائفية والديمقراطية كالفرق بين السماء والأرض، "إذ لا وجود لطائفية ديمقراطية واخرى فاشية، ولا وجود لوعي طائفي ديمقراطي، واخر فاشي، فالطائفية هي الطائفية، - سواء أكانت إسلامية أو مسيحية"[1] وليس هناك طائفية سوداء واخرى بيضاء فكلاهما يمارس نفس الرذيلة في التعامل اليومي لكلا المجتمعات مع فارق المنتوج بما تحدده الظروف ومعطيات الزمكان.

ومن هنا يجب رفع يافطة عريضة ورسالة للعالم مفادها إن الإسلام هو روح الديمقراطية وصلبها وجذرها الأول، وليس ادل من ذلك من قاعدة (**لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ**)[2]، التي جاءت وكان الإسلام في اوجة وفي عرام عزته فلم يكن ضعيفاً أو مضعضعاً كي لا يفرض الإسلام على عقائد الناس _ الذي كان بإمكانه فعل ذلك _ فكان دينا يدعو الى الألفة والمحبة واحترام الاخر مهما كان جنسه ونوعه، حتى اصبحت الدعوة الى التسامح في عالمنا اليوم ملحة وضرورية نتيجة ما يعانيه المجتمع العربي من صراعات عرقية _ ثقافية، أو طائفية، أو سياسية[3] بشكل مفرط ومعقد زاد الوضع تازماً ولم يحل المشاكل الناجمة قبيل الطائفية، فالتسامح كان اسلامياً بشكل دقيق إلا إن الفكر الاوروبي ربطه بفكرة التنوير التي عمت اوروبا، لاستلاب روح الدين من جسده عن طريق مصادره أفكاره ومبادئه وقيمة الانسانية والحضارية.

وان ظاهرة التسامح بما هي عبارة عن فضيلة اخوية تأمر بها التعاليم الدينية أو الفلسفية الكبرى حتى تتحقق واقعاً، كما انها عبارة عن تلبية لحاجة اجتماعية ولضرورة سياسية ملحة في لحظة الهيجان الايديولوجي الكبير، وإنْ عدم وجود هذا التسامح امر كفيل بالغاء فكرة الدولة أو تحولها الى دولة لا وطنية لا مدنية اي دولة طائفية معممة دينية كهنوتية، تثأر على العدالة الأجتماعية والمواطنة الحقة وتقتص من الديمقراطية باصوليتها وسلفيتها، لأن التسامح مبدأ يتعارض مع قيم الدولة الطائفية، ويضادد مشروعها القائم التصلب في المواقف، والتعصب بالرآي، والتشدّد في الطروحات والأفكار.

---

1 مهدي العامل، في الدولة الطائفية، مصدر سابق، ص ص 299، 300.

2 سورة البقرة، الآية (256).

3 محمد اركون، نقد الفكر الإسلامي، (د. م، د. ت)، ص109.

وبهذا تحول الطلب على التسامح يزداد بقوة شرائية كشرط اساسي لتكوين المجتمع وترسيخ قواعدة الفعلية وبناء الدولة بناءاً وطنياً صحيحاً، وإنْ ترسيخ هذه الفكرة تقتضي توافر شرطين اساسيين[1] :_

الأول: هو ارادة الفرد في التسامح.

الثاني: هو ارتباط هذه الارادة الفردية بالإرادة السياسية الجماعية على مستوى الدولة.

وفي حقيقة الامر يقول الدكتور محمد اركون إنْ هاتين الارادتين كانتا معدومتين في الغالب حتى الآن في المجتمعات الاسلامية (بما فيه الدولة العربية) ويعود انعدام هذا التسامح الى اسباب تاريخية واجتماعية وانثروبولوجية، واسباب لا تتعلق بمسألة الدين لكنها متعلقة بقضايا تفسير الدين ودرجة الإيمان، فالإيمان بطريقة غير رشيدة سوف يتحول الى ممارسة العبادة بطريقة تخرج عن النصوص، وما تسمى "خوارج" التفسير، ليشع ما لم يحقق قيم التقدم والعمران.

وان الديمقراطية هي اسلوب المجتمعات في حل مشكلاتها، أو اسلوب المجتمعات في التطور الاجتماعي وهما شيء واحد، ويكون قانونها حرية الرأي للجميع، حرية العقيدة للجميع، عمل الجميع في تنفيذ رأي الأغلبية، حرية المعارضة[2] وحرية التعبير وحرية العبادة التي هي جذر المشكلة الطائفية اليوم، فالديمقراطية الأصولية تتيح للفرد حق ممارسة طقوس عبادته على الوجه الأتم بينما ترفض الطائفية هذه الحرية وتحتكر حرية العبادة لمذهبها ولطائفتها لدرجة تحارب بني الدين الواحد لاختلاف المذهب أو التفسير والاجتهاد (حالة السنة والشيعة في الإسلام) و(حالة الكاثوليك والبروتستانت والارثوذوكس في المسيحية)، فاذا كانت الديمقراطية هي أسلوباً لحل المشكلات كما يقول الدكتور عصمت سيف الدولة، فلماذا لا نطبقها على أرض الواقع العربي أملاً في محاصرة الطائفية وتشتيتها، وما الذي يمنعنا من ذلك وهل الطائفية تقف لنا بالمرصاد ازاء ذلك التطبيق.

فأن الطائفية تعني بهذا الطرح انها ضد الديمقراطية، ضد الحرية، ضد المساواة وضد العمل الجماعي، وضد الوعي الفردي، وضد التاريخ، وضد الحضارة، وضد

---

1 محمد اركون، نقد الفكر الإسلامي، مرجع سابق، ص115.

2 سعد الدين ابراهيم، (وأخرون)، ازمة الديمقراطية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص794.

المواطنـة وضـد الوطنيـة، وضـد الإنسـانية، وضـد التقـدم، وهـي بهـذا الشـكل تتطلـب مناهضـتها وبلـورة الأجمـاع الـوطني علـى مجابهتـها، وتحقيـق اسـس الدولـة التقدميـة الناهضة والرافضة للتعصب الأعمى.

وأنّ الديمقراطيـة لا قيمـة اذا لم تجمـع كلمـة الأمـة وتحريـر طاقاتهـا وتـنظم قواهـا لكسـب معركـة التنميـة التاريخيـة[1]، بـل هـي جـزء مـن المعركـة الـتي ينبغـي أنْ يخوضـها المثقفون داخل المجتمع وتجاه الأنظمـة السياسـية معاً لتعزيـز الـوعي المـدني وتثبيـت القـيم والأفكار والمؤسسات الاجتماعيـة والقانونيـة[2] ولأجـل القضـاء علـى الحـرب الأهليـة لا بـد أن يتطـوع الجميـع _ أصـحاب الـوعي الـوطني والحسـن القـومي المـؤمن بـالقيم الإسـلامية والقوميـة العاليـة _ للتسـلح بقيـم الديمقراطيـة وتعبئـة ترسـانتهم العسـكرية بـالفكر الـنير الحـر مـن اجـل خـوض المعركـة الحاسمـة ضـد دعـاة الطائفيـة وقـادة الحـرب الاهليـة مـن زعمـاء قبـائل أو رجـال ديـن أو ورؤسـاء احـزاب سياسـية، وهنـا تصـبح الطائفيـة بالمواجهـة التاريخيـة الحاسمـة امـام الديمقراطيـة وجهـا لوجـه، والانتصـار عليهـا خيـار لا بديـل عنـه.

حيـث تبـدأ الطائفيـة بشـحن الهمـم وحشـد النفـوس المتعصـبة لتبـدأ حملـة لسـرق جـوهر الديمقراطيـة لتصـبح الديمقراطيـة الام امـام امتحـان صـعب فلـم تعـد قـادرة علـى اتهـام الطـائفية بـاللا مدنيـة وبـاللا ديمقراطيـة لأن الطائفيـة بنـت مشـروعها السياسـي الجديـد الـذي حمـل اسـم الديمقراطيـة ايضـاً _ وإن كـان مشـروعاً مزيفـاً ومناهضـاً للديمقراطيـة الحـرة _ فالديمقراطيـة الـتي هـي مشـروع معركـة ضـد الطائفيـة نجـد في المقابل الطائفية التي هي مشروع الحرب الأهلية على الميدان السياسي، وهنا تبدأ المعركة التاريخية الحاسمة في المجتمع العربي، بين ديمقراطية حرة، أو طائفية مستبدة.

وفي النهاية فـأن الجميـع مـدعوين لخـوض المعركـة وهـي معركـة ليسـت إسـلاميين ضـد علمـانيين أو بـالعكس، وإنمـا هـي معركـة بـين الحريـة والإسـتبداد، بـين الحـق وقـوى الباطـل والظلام، وهنـا سـوف يقـف الى جانـب الحريـة الإسـلاميين اولاً علـى الخـط الاول لأن الإسـلام

---

1 د. برهان غليون، حول الخيار الديمقراطي، دراسة نقدية، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994)، ص144.

2 د. برهـان غليـون، "فكـرة الوحـدة في المغـرب العربـي: تكـوين الجماعـة الوطنيـة او جـدل الوحـدة والديمقراطية"، مجلة المستقبل العربي، العدد88، 1986، ص17.

الفعلي هـو ديـن الحريـة وديـن الممارسـة الديمقراطيـة الشـورية الـتي تحقـق العدالـة والمدنيـة والتنوير بالشكل الذي يحقق الرفاهية للمجتمع العربي الإسلامي المعاصر.

وأنّ الطائفية سوف تزج بكل ما تملك من قوى وعقائد وحشود بربرية الى النـزول الى الشـارع لمحاصـرة الديمقراطيـة الوطنيـة وهـي نفسـها ترفـع شـعار الديمقراطيـة "الـديكوري"، لغـرض تفويت الفرصـة علـى الجمـاهير العربيـة مـن ممارسـة فعليـة لمشـروع الديمقراطيـة المحلـي الـوطني (العربـي)، ولهـذا نجـد الحشـد الـديني الى جانـب الحشـد السياسـي المتراكـم علـى هالـة الحـرب الاهليـة لغـرض تعـاظم قوتهـا التدميريـة وتخريـب مؤسساتها الدولوية وتفتيت الدولـة الوطنيـة والحس الـوطني بالكامـل، والحـل لا يكمـن إلا بـالنزوع الى ممارسـة الديمقراطيـة بشـكل فعلـي، ولكـن حـذار ... حـذار مـن ممارسـة ديمقراطيـة "المـرة الواحـدة" الـتي لا تختلـف عـن الإسـتبداد إلا في التسـمية والكلمـات، بـل لأنها ديمقراطية الاستبداد والقمع.

اذن ليس هنـاك مـن حل لمشكلة الطائفيـة في الـوطن العربـي إلا بمضـادها الحيـوي ولا يعـدو أن يكـون ذلـك المضـاد إلا الديمقراطيـة، ولا ضـير أن تكـون ديمقراطيـة علمانيـة مشـروطة ومنضـبطة بـأطر يسـتحكم بحركتـها ضـابطي الإسـلام والعروبـة، لأن العلمانيـة هـي ليست حـلاً إسـلامياً، ولا يمكـن قبولهـا، لكـن ضـرورتها نتجـت بسـبب فشـل الحركـات الإسـلامية مـن تقـديم بـديلها الحضـاري، وفشـلها في ادارة الدولـة والحكـم، فمـا كـان نتـاج ذلك إلا الدعوة لقيم العلمانية لفك ذلـك الخلـل وسـد الشـغور العميقـة الـتي أحدثتها فكـرة الطائفيـة والا فـإن المـآل ينحـدر بجهالـة إلى تقسـيم البلـدان العربيـة إلى كانتونـات وأقـانيم ركيكة يسهل اختراقها ويسهل التحكم الخارجي بمصيرها ومستقبل ابناءهـا ليبقـى التفـوق الأمريكو _ صهيوني هو السيّد في المنطقة، والعرب عبيد سود ليس لهـم الحـق إلا الصـمت والخنوع والانبطاح السياسـي تحت جزمة المارينز وسرف الدبابات الأمريكية.

العروبة هي الحل

بعد هذا الإيجاز والتفصيل حول الطائفية، كإشـكالية ارهقـت هـاجس الأمـة العربيـة وزعـزت الفكـر العربـي المعاصـر، وأثارهـا السـلبية علـى الأمـة العربيـة، والـتي جعلـت العـالم

العربي يعيش ربيعاً من الفوضى الخلاقة، والأنقسامات والانشطارات الفضيعة التي مست جوهر وكيان وهوية الأمة العربية ووجودها الأمر الذي يفرض علينا أن نسعى لتغيير النمط الطائفي من خلال مضادها الحيوي (الوطنية والحل القومي الديمقراطي)، وهذا الوطني _ بالأساس _ هو نتاج القومي، أو ناتج عن الموروث القومي للأمة العربية الإسلامية، وتجاوزاً للدولة الوطنية التي شكلت الأخفاق الحاد للأمة، فإننا نعوّل على العودة للعروبة بما هي نظام سياسي وحدوي تكاملي نهضوي قادر على جمع التناقضات وفق الأطر الديمقراطية السليمة، وهو ما ندعو إليه، إذ لسنا من دُعاة القومية على إنها "عصبية وطائفية عرقية" تريد نظاماً آحادياً يُهمش الأقليات أو يتحكم بمصائر الأغلبيات، وبما هي رصيد تاريخي وتراث حضاري، إذ سجّل الحكم العربي فصلاً رائعاً في تاريخ الإنسانية، ولم تكن عظمة العرب في إنهم فتحوا (بلاد الفتح بعد وفاة الرسول) تلك الرقعة الفسيحة والشاسعة من قارات اسيا وافريقيا وأوروبا، بل لأنهم منحوا تلك البلاد حضارة جديدة[1] كان العرب قادة الإسلام وروح فتوحاته وقتئذ إلى جانب المسلمين غير العرب.

فالفكرة القومية خلاف ما يُشهر بها اليوم إذ هي خلاف ذلك تماماً فلو كانت الفكرة عصبية لما جمعت العرب تحت كلمة العرب، بكل اديانهم وطوائفهم ومذاهبهم، ذلك لأن "فكرة القومية العربية، لم تشمل المسلمين وحدهم، بل تشمل المسلمين والمسيحين _ وغيرهم _ على السواء[2] دون تمايز أو تفريق، وان التعدد هُو جزء من بنية الدولة العربية الإسلامية الاجتماعية، ولم يعرف التاريخ العربي الإسلامي استراتيجية "بوتقة الصهر" أو ممارسات الاستئصال العرقي أو الديني، بقدر ما كان القبول بالتعدد والتنوع يفرض على الدولة وقتئذ طرح صيغ توحيدية، فالدولة ذات الطبيعة التعددية تفترض دينامية خاصة تجعل من التعدد مصدراً لقوتها[3]، وهو ما كانت عليه القومية العربية كتيار سياسي مشتغل في أمر الدولة.

---

1 جورج انطونيوس، يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية، ترجمة: د. ناصر الدين الأسد، د. أحسان عباس، قدم له: د. نبيه أمين فارس، ط8، (بيروت: دار العلم للملايين، 1987)، ص73.

2 ساطِع الحُصري، الأعمال القومية الكاملة (4)، العروبة بين دُعاتها ومُعارضيها، طبعة خاصة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1984)، ص97.

3 د. كمال السعيد حبيب، الأقليات والسياسة في الخبرة الإسلامية، مرجع سابق، ص13.

أذن فالقومية التي ننشدها هنا هي قومية إنسانية ديمقراطية إسلامية توفيقية، (توليفية من الإسلام والعروبة) تساوي بين الأسود والأبيض على أساس المواطنة، وليس على أساس الأخوة الدينية أو الرفقة العرقية القرائبية، لأن العروبة هي ليست عرقاً ولا نسباً، وإنما هي لغة وآداب وتكوين نفسي وحضارة وولاء، وهذا كله أمر مكتسب[1]، وهي ترادف في معناها "المرجعيةَ الجامعة، والمشروعَ السياسيّ، والمستقبلَ التحرّريّ والوحدويّ"[2]، أي أنْ تكون دولة جامعة للعرب ولامة لشتاتهم، ومعبره عن طمحاتهم ومُلبية لتطلعاتهم، ومجايلة لأحتياجاتهم، ومعاصرة لتطوراتهم، ومحترمة لخصوصياتهم، وعابرة لأنتماءاتهم، عروبة تحمل نزعة إنسانية وأخلاقية قبل أنْ تحمل الرؤية الديمقراطية، لأن ديمقراطية بدون أخلاق أو رحمة لا تساوي إلا التمرّد والأستبداد والدكتاتورية والتسّلط الأمر الذي سيعيدنا إلى عهد القوميات العربية التي أخفقت في الحفاظ على منظومتها الأمنية والسياسية، ونحن نريدها نازعة إلى نظم حكم سياسية ديمقراطية نظراً لما يتملكه الموروث القومي من نظريات سياسية للدولة والحكم وإدارة دفة البلاد، ولما تمتلكه من قدرات ومقدورات وامكانيات هائلة قادرة على التجاوب مع التحديات واستيعاب الصدمات، فالقومية هي التيار الوحيد القادر على التوفيق بين الثنائيات، وعلى أحداث مقاربة بين الدين والدولة، وبين الأصالة والمعاصرة، وبين الماضي والحاضر، وبين الشورى والديمقراطية، وبين الدين والعلمانية، فالعروبة قادرة على التجاوب مع أبعد المتناقضات فهي بلا شك أبنة البيئة العربية، وعاء الإسلام والإسلام وعاءها، وهذه الميزة لا يمتلكها إلا القومية العربية، إضافة إلى خصوصيات أخرى امتازت بها العروبة، فالإسلام لن يعود لسابق عهده بدون العروبة، والعروبة لن تحقق نهضتها بدون التعويّل على الإسلام، وقدرتها على توظيف الإسلام بشكل يُلائم حجم التطلعات لا غلو ولا تطرف ولا تنطع ولا ترّهل، وممارسة علمانية تحدث توازن بين الحفاظ على المقدس ومقابل ممارسة المدنس الذي لا يتجاوز على الخطوط الحمراء للمدنس، ومن هنا كانت العروبة هي الملاذ الأمن للعرب من جحيم الطائفية ووباء التطرّف، ذلك لأعتقادنا إن العروبة هي الحامل للآمال المستقبلية في الوحدة والتحرر، كفرصة لخلق

---

1 د. محمد عمارة، "الجامعة العربية ـ والجامعة الإسلامية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 24، السنة 1981، ص78.

2 د. عَبَد الإله بَلقْزيز، نقد الخطاب القومي، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص139.

تنمية متكاملة بالوطن العربي[1] وهي الفايروس المضاد للطائفية بما هي مرض يفتك بالجسد العربي وينخره من أقصاه إلى أقصاه، ويعمل على إضعافه وخموله وجعله عرضه لتلقي المايكروبات والأمراض البيئية والسياسية لفقدانه المناعة التامة، وإبقاء الأمة تحت طائلة التخلّف والتبعية والخضوع لأرادات الدول الأجنبية ذات النزعة الإستعمارية البربرية، مع عقد مصالحة بين العروبة والعلمانية التي تشترط أحترام الدين ومكانته وقدسيته في الحق العربي، وأن تعطي للدين (الإسلام) موقعة الرسمي الذي يليق، لا حجره في المجتمع أو عزله عن الدولة، فما هكذا تورد الأبل.

لذلك فالحل بالنسبة للعرب اليوم يكمن في العودة إلى أمهم النجيبة، التي هجروها طوال العقود الغابرة، العودة إلى أصلهم ونسبهم، إلى العروبة، أي إلى "الحل القومي"؛ فالعروبة هي حامل أمال الأمة وتُطلعّاتها، وهي المخْرج والسبيل، والمستودع والذخيرة لخوض معركة الوحدة العربية، وهي الحل شاء الأتراك أم أبو، أو رغب في ذلك المجوس أم رفضوا، أم اقتنع الحكام المُغرر بهم أم لم يقتنعوا، نحن هنا لا ننتظر موافقات استباقية لتركيا أو ايران أو الولايات المتحدة، فالحل برآينا لا يتم إلا من خلال "العودة الميمونة" إلى عهد الدولة القومية باعتبار العروبة هي أقرب القواسم المشتركة بين أبناء الطوائف المتعددة، فالعروبة في لبنان (مسيح، سنة وشيعة ودروز) تشكل نسبة 80٪، وفي العراق (سنة وشيعة ومسيح) تشكل نسبة أكثر من 81٪، وفي اليمن الغالبية العظمى هم عرب (سنة وشيعة)، وفي البحرين الغالبية عرب، وفي الكويت والجزائر، وليبيا والسودان ومصر غالبيتها العظمى عرب (مسلمين وأقباط)، وكذا دولة عربية أخرى، أذن لماذا نُغيب هذا القاسم المشترك، لماذا ننظر إلى الطوائف والأفقيات، لو كانت القومية هي من يحكم ما كان يحصل لما حصل في العالم العربي، والقومية الفعلية والحقيقية هنا لا تعني حزب البعث في العراق بكل جرائمه ومجازره ومقابره الجماعية بحق أبناء الوطن والذي قتل وهمش وشرّد وقمع وحارب الشعب العراقي، كما لا تعني حزب علي عبد الله صالح الذي يتلاعب بقيم الأمة باسم "القات القومي"، ولا التيار القومي هو حزب الأخ القذافي رئيس الخيمة الذي تحول من راعي الدولة القومية إلى ملك ملوك القارة الأفريقية، .. أو كما قال عنه الدكتور خليل أحمد خليل بإنه _ أي القذافي _ صار متنقلاً بين ملك الملوك تاره

---

1 د. برهان غليون، نقد السياسة: الدولة والدين، مرجع سابق، ص270.

وبين عميد الحكام العرب تاره أخرى[1]، من الخطأ أن نختصر القومية في حزب أو حركة سياسية قد تكون ركبت موجة العروبة من أجل مطامع وغايات دنيئة، وبين أُناس ضيعوا تاريخوا فأدعوا العروبة، فالعروبة أسمى من أن تُختصر بحزب أو تيار أو قائمة انتخابية، بل إنها تأنف ألا أن تكون هوية الأمة جامعة، فلو لم نكن عرب فماذا نكن عجم، فرس، أتراك، صهاينة، بل إننا عرب ومسلمين لا جامع لكلمتنا وصفنا إلا العروبة التي جاء بها الإسلام وعزز مكانتها، بل يجب التأكيد هنا على خصوصية العلاقة الكيميائية بين العروبة والإسلام، والقول بإن الإسلام وعاء العروبة، وإن العروبة هي وعاء الإسلام، لا أنفكاك بين رباطهما المقدس الذي استمد تأليته من القرآن الكريم الذي خصها الله (عز وجل) بخصوصية ألاهية سماوية، بقوله (تعالى): **(إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ)**[2]، **(فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ)**[3]، **(إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ)**[4]، **(وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ)**[5] **(وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا وَصَرَّفْنَا فِيهِ مِنَ الْوَعِيدِ)**[6] وهذا إن دلل إنما يدلل على التماسك والترّابط العضوي (الكيميائي) بين الإسلام والعروبة، وهو ما أشار إليه المستشار طارق البُشري بالقول: إن الهوية الإسلامية لا تزيح أو تنافس العروبة أو الهوية العربية، وإنما تعتمدها مكوناً من مكونات الهوية والجامعة الإسلامية[7] ومن هنا نحن نعوّل إلى إعادة ترميم وصياغة التيار القومي _ الإسلامي (التوفيقي)، بما هو ذلك التيار الذي ينطلق من وجود تقارب بين وجهات النظر الاسلامية والقومية بين كليهما (العروبة والإسلام)، وابرز من مثل هذا الاتجاه اليوم هو الدكتور محمد عمارة[8] وكذلك أنضم إلى جانبه في هذا

---

1 خليل أحمد خليل، لماذا يخاف العرب الحداثة، مرجع سابق، ص59.

2 سورة الزخرف، الآية (43).

3 سورة فصلت، الآية (3).

4 سورة يوسف، الآية (2).

5 سورة النحل، الآية (103).

6 سورة طه، الآية (113).

7 طارق البشري، (وآخرون)، الحوار القومي _ الديني، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989)، ص 122.

8 حُسَام كَصّاي، جدلية العلاقة بين الدين والسياسة في الفكر العربي المعاصر: برهان غليون ومحمد عمارة (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2012، ص40.

التيار من يدعون إلى التعامل مع المنطقة، كوحدة ذات مصالح وهوية مشتركة، ودفعها باتجاه تحقيق الوحدة العربية، أمثال الشيخ راشد الغنوشي، كما يوجد من يدعو الدكتور حسن الترابي إلى التوفيق بين العروبة والإسلام[1]، وأخرين منطلقين من كون إن العربية تعد مطلباً دينياً[2] لهذا فإن الدين جزء لا يتجزء من حياة العرب، ورغم انحراف الدين واستغلالة ضد مصلحة الشعب وحرية الانسان إلا انه يبقى شئ صادق واساسي لا يستغنى عنه وانه متأصل في اعماق الانسان العربي[3] فالتوفيقية بين الإسلام (الدين) والقومية (العروبة) هي الحل الأمثل من أجل حياة هانئه ومسعيدة ومستقرة للعالم العربي الإسلامي وهو ما ذهب إليه الشيخ محمد رشيد رضا إلى من ذلك، ورأى إنْ إحياء الدين والشَرَيعة والإسلامية امراً مُتعلق بعامل إتقان اللغة العربية التي هي معيار القومية العربية، فعلاقة الدين والخلافة والشريعة بالعرب، كقومية ولغة وتاريخ امر جلي وظاهر للعيان[4]، وهذه الوفرة من علاقة الدين بالقومية العربية يفرض علينا التوظيف الكامل لتلك القيم اليوم من أجل الخلاص العربي والخروج الأمن من نفق الطائفية المرعب، وإخراج العرب من نفق التطرّف _ الذي أوصلهم إليه السياسات الخاطئة والسلوكيات غير المدروسة _؛ وتحقيق نهضة عربية تكاملية وحدوية تكون كفيلة بدرئ الأخطار التي تواجه الأمة وتعيد الدولة العربية إلى سابق عهدها، بعد ما أوصل المآل الدولة العربية إلى دولة دون القطرية (دولة المافيات) فلا بد من العودة إلى عصر الدولة القومية التي يكون عصب قوامها هو (العروبة والإسلام) أو ما يسمى (القومية الإسلامية) أو ما نسميه (الدين العربي)، "ولأننا نعتبر الإسلام عقيدة الحاضر والمستقبل ونعتز بالانتماء إلى رسالته وحمل تلك الرسالة تاريخياً ونشرها في الأرض"[5]، نظراً للأمكانيات الهائلة التي يمتلك التيار القومي الإسلامي من رصيد حي لأحياء الدولة العربية المعاصرة وإعادة

---

1 د. حامد خليل، "مشكلة الهوية في الفكر العربي المعاصر"، مجلة الفكر السياسي، دمشق، العدد 2، 1998، ص91.

2 محمد رشيد رضا، الخلافة، (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، 1988)، ص153.

3 حسام كصاي، جدلية العلاقة بين الدين والسياسة، مرجع سابق، ص41.

4 محمد رشيد رضا، الخلافة، مرجع سابق، ص78.

5 د. علي عقلة عرسان، "الشخصية الثقافية العربية: الهوية والغزو"، مرجع سابق، ص57.

توازن القوى في المنطقة العربية ورفع لواء مشروع النهضة العربية، الذي سيحترم بالوقت ذاته المكونات العرقية والدينية الاخرى المنضوية تحت راية العروبة.

فأي حديث لإقصاء العروبة عن الإسلام أو الإسلام عن العروبة في قيام دولة عربية معاصرة هو حديث مبتور، ويوتيوبيا لا تجد حظوظها على ارض الواقع، وهو مجرد نتاج عقيم، ومخلفات جمة وتركة مثقلة، فلا سبيل لنهضة الأمة العربية الإسلامية إلا بالمثول على قوادمها الأساس واللولب في مشروع النهضة ألا وهي قوادم العروبة والإسلام، إذ إن وحدة العرب القومية أو الوحدة العربية تستدعي لزوم حضور الإسلام لغة وتاريخاً وحضارةً وثقافة، لأن الوحدة العربية لا يمكنا أن تتم خارج إطار الإسلام[1]، فالعالم العربي الإسلامي هو مسلم في ديانته ويجب أن يكن عربي عروبي في دنيته وسياسته.

اذن تبقى الطائفية هي المزّاد الذي يساوم به الدين والإيمان بصورة علنية مفتوحة وبأقل الكلف والعطاءات[2]، ولا خيار أمانا اليوم إلا أن نسير في درب التقريب او المقاربة الفكرية بين العرب (المسلمين وغير المسلمين)، والمسلمين (عرب وغير عرب) وهذا لا يتم إلا بدعوة الى عقد حلف سياسي _ ديني عربي وحدوي تكاملي يلم كل اطياف الأمة العربية بأكرادها واقباطها وامازيغيها وشلوحها وشركسها وتركها وكافة الاطياف والتنويعات العرقية والدينية الأخرى، إذ إنّ الخروج من الفتنة بين العرب اليوم لا تتم إلا من خلال القيام بمراجعة ضرورية من تلك التيارات السياسية التي عزلت الدين واتكأت عليه، وظلت مشدودة ومعجبة بـ "النظرية التكفيرية" التي تقوم على تكفير الحكم وأعوانه والمجتمع[3]، وهذا لن يؤدي لطرح العلمنة كمضاد للإسلام، وإنما ضرورة أن يؤدي إلى بلورة نظام حكم عربي ديمقراطي إسلامي _ علماني يلم أكبر قدر من وحدات المجتمع العربي السياسية، وفقاً لرؤية التدّرج التي تبدأ بالدولة الوطنية باعتبارها الخميرة التي تصلح لخلطة الدولة القومية ومشروع الوحدة العربية ونهضته.

---

1 د. عدنان محمد زرزور، **القومية والعلمانية: مدخل علمي**، ط1، (بيروت: دار الرسالة للنشر، 1992)، ص179.

2 حسام كصاي، "**جدّل الطائفية**"، مرجع سابق.

3 تركي علي الربيعو، **الحركات الإسلامية من منظور الخطاب العربي المعاصر**، مرجع سابق، ص250.

وهنا نحن "نعتبر الوطن العربي مساحة ثقافية واجتماعية واقتصادية وجغرافية واحدة تامة ومتكاملة ومن حقها كما أنه من مصلحتها أن ترفع الوحدة هدفاً وتسعى إلى تحقيقها".[1] تلم كل الأطياف والقوميات والعرقيات والأديان والمذاهب في بوتقة واحدة إلى جانب العرب من أجل نهضة المجتمع العربي ككل بكرده، وأمازيغه، وشلوحه، ودروزه، وشركسه، ومسيحه، وتركه، وصابئته وكل القوميات والأعراق الأخرى، فنحن حينما نطرح مصطلح أو مفهوم "الوطن العربي" أو "العالم العربي"، إنما هو إيماناً منا بإن العالم العربي عالم مكون من قوميات وعقائد وطوائف تمثل صورة موزائكية فريدة من نوعها، ومن هنا نحن ندعو إلى نهضة لكل أبناء المنطقة، نهضة قومية عروبية وحدوية تكاملية تضع حد للإنقسامات الطائفية والإنشقاقات الحادة في صفوف المجتمع والأمة.

1 د. علي عقلة عرسان، "الشخصية الثقافية العربية: الهوية والغزو"، مرجع سابق، ص57.

الخاتمة

يقول الدكتر شاكر النابلسي: نعم، إنَّ نهاية الدكتاتورية في الوطن العربي مسألة وقت، ليس إلا[1]، لكن نتساءل من الذي سيحل محلها، إن كانت الديمقراطية الأمريكية الديكورية فلا خير فيها، وإن كانت ديمقراطية المرة الواحدة _ تلك التي تمارسها حركات الاسلام السياسي في عموم الوطن العربي _ فلا أهلاً وسهلاً بها، والحقيقة المرة إن غياب الديمقراطية الكلاسيكية وفقدان الديمقراطية العربي فقد تحقق شرط اللا مواطنة وتفاعل المشروع الطائفي المتناغم على اوتار التجزئة والتقسيم المذهبي.

فبدأت كل طائفة تدور حول نفسها، وتنغلق على ذاتها، وتستغرق في شؤونها الخاصة بها، ويغيب الوطن كل الوطن عن الرؤية، ولا يقتصر الأمر على طائفة دون اخرى، فجميع الطوائف تقريبا تتجاهل مصير الوطن والمجتمع[2] بمعنى إنَّ جميعها تتعامل مع المجتمع والدولة والوطن من منطلق الحفاظ على مصالحها الخاصة الحزبية والفئوية، وإنَّ الطائفة في المعارضة لا تختلف فكراً ضيقاً وتهميشاً للمجتمع والدولة عن فكر الطائفة في السلطة والحكومة، إذ كلاهما يحاولان إستيعاب وتوظيف واحتواء الدولة والسلطة مواردها وثرواتها توظيفاً كاملاً لأجل الطائفة والحزب والفئة، وإنَّ على النخب السياسية والكوادر المتقدمة التي يُلقى على عاتقها اللوم الأكبر جراء سياسة الإحتواء هذه، بحيث إنها لا تستطيع _ كنخب سياسية وثقافية ودينية _ أن تلوم المجتمع أو تبرئ نفسها منه، فهي التي تقودة وتسيره، وهي _ بحسب رأي الفضل علي شلق _ التي يجب أن تخضع نفسها لأمتحان يومي كي تبرهن على براءتها من الطائفية وتبعاتها[3]، وإن لم

---

1 د. شَاكر النَابلَسي، تهافت الأصولية، مرجع سابق، ص176.

2 الفَضَل عَلي شَلَق، الوعي والمأزق: تجليات الفكر في مشكلات العرب، ط1، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2005)، ص293.

3 المرجع نفسه، ص294.

تفعل ذلك فهي مرشحه للمزيد من العواقب الوخيمة التي قد تضعف كاهل الدولة والمجتمع والفرد سواء.

اذن يجب أنْ تكون الدولة فوق الطوائف _ لا تحت الطوائف _ لأنها لجميع الطوائف دون تمييز، ولو أصبحت الدولة دون الطوائف فإنها مُهددة بالزوال ومفتاح للإنغلاق على نفسها مما يضطر الخصوم أو المعارضة من العمل على قلب المعادلة التي وصولت وقتئذ إلى نهاية عصيبة وطريق مسدود لا بد من ثورة أو تغيير أو انقلاب يُعيد توازن الدولة إلى عهدها ونصابها الوطني ويقومها تقويماً فكرياً وبنيوياً اسياسياً اجتماعياً وإنهاضها اقتصادياً، ويجب أن تكون تلك الثورة ثورات فوران ربيع عربي قومي حقيقية بالمعنى الحرفي للكلمة، إذ لا أمل لنجاح العرب وتحقيق دولتّهم إلا بعامل العروبة التي هي هوية وشعور وحس وكيان وانتماء ووطن وملاذ أمن، وعالم ناهض ومتطور يحققه مشروعه الحضاري بقوة أبنائه.

والسَّلام عليكم ورحْمة اللّه وبَركاتّه ...

المؤلف

مصادر إشكالية الطائفية

المعاجم

_ إبراهيم عوض (وآخرون)، **موسوعة العلوم السياسية**، تحرير: محمد محمود ربيع وإسماعيل صبري مقلد، جامعة الكويت، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، سنة 1994.

_ عبد الوهاب الكيالي وكامل زهيري (محرران)، **الموسوعة السياسية**، ط1، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1974)، ص216.

الكتب

_ إبراهيم محمود، **الفتنة المقدسة: عقلية التخاصم في الدولة العربية الإسلامية**، ط1، (لندن: رياض الريس، 1993).

_ أبو خلدون سَاطِع الحُصري، **الأعمال القومية الكاملة (4)، العروبة بين دُعاتها ومُعارضيها**، طبعة خاصة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1984).

_ أبو خلدون ساطع الحُصرّي، **العُرُوبة أولاً**، (القاهرة: منتيات الوحدة العربية، 1954).

_ أبي الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، **الملل والنحل**، تحقيق: عبد الامير علي مهنا وعلي حسن فاعور، ط 3، (بيروت: دار المعرفة، 1993).

_ د. أحمد برقاوي، **محاولة قراءة عصر النهضة: (الاٌصلاح الديني، النزعة القومية)**، ط2، (دمشق: دار الأهالي للنشر، 1999).

_ أحمد عوض الرحمون، (وأخرون)، **الدولة الوطنية المعاصرة أزمة الاندماج والتفكيك**، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008).

_ أحمد بعلبكي، (وأخرون)، **الهوية وقضاياها في الوعي العربي المعاصر**، تقديم: رياض زكي قاسم، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013).

_ د. أحمَد كَمّال أبُو المَجّد، **حوار لا مواَجّهة: دراسات حول الإسلام والعصر**، طبعة كتاب العربي، (الكويت: مطبعة الكويت، العدد السّابع، 1985).

_ د. أدوار غالي الدهبي، **أقول لدعاة الطائفية**، ط1، (القاهرة: دار قباء للنشر، 2000).

_ إسبينوزا، **رسالة في اللاهوت والسياسة**، ترجمة وتقديم: د. حسن حنفي، مراجعة: د. فؤاد زكريا، ط1، (بيروت: دار التنوير للنشر، 2005).

_ إسماعيل نوري الربيعي، (وأخرون)، **الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة**، ط2، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006).

_ آرن ليبهارت، **الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد**، ترجمة: حسن زينه، ط1، (بغداد _ بيروت: معهد الدراسات الأستراتيجية، 2006).

_ د. أشرف حافظ، **ايديولوجيا النظم السياسية والإسلام**، ط1، (عمان: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، 2009).

_ ألبرت حوراني، **الفكر العربي في عصر النهضة 1798_1939**، ترجمة: كريم عزقول، (بيروت: دار نوفل،1997).

_ الفَضْل عَلي شَلق، **الوعي والمأزق: تجليات الفكر في مشكلات العرب**، ط1، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2005).

_ د. الياس فرح، **مقدمة في دراسة المجتمع العربي والحضارة العربية**، ط2، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1986).

_ أمارتيا صن، **الهوية والعنف: وهم المصير الحتمي**، ترجمة: سحر توفيق، ط1، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، سلسة كتاب المعرفة "352"، 2008).

_ أندريه هانيال، **سيوكولوجية التعصب**، ترجمة: خليل أحمد خليل، ميكلوس موانار، جيرار دي بوميح، ط1، (بيروت: دار الساقي، 1990).

_ انور ابو طه (وآخرون)، **مأزق الدولة بين الليبراليين والإسلاميين**، تحرير: معتز الخطيب، ط1، (القاهرة: مدبولي، 2010).

_ د. بتول احمد جندية، **على عتبات الحضارة: بحث في السنن وعوامل التخليق والانهيار**، ط1، (حلب: دار الملتقى، 2011).

_ د. برهان غليون، **اغتيال العقل: محنة الثقافة العربية بين السلفية والتبعية**، ط5، (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2009).

_ د. برهان غليون، **العرب ومعركة السلام**، ط1، (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1999).

_ د. برهان غليون، **المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات**، ط1 (بيروت: دار الطليعة للنشر، 1988).

_ د. برهان غليون، **حول الخيار الديمقراطي، دراسة نقدية**، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994).

_ د. برهان غليون، **مجتمع النخبة**، ط1، (بيروت: معهد الانماء العربي، 1986).

_ د. برهان غليون، **نظام الطائفية: من الدولة الى القبيلة**، ط1، (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي،1990).

_ د. برهان غليون، **نقد السياسة: الدولة والدين**، ط4، (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2007).

_ برنارد لويس، **لغة السياسة في الإسلام**، ترجمة: أبراهيم شتا، ط1، (د. م، دار قرطبة للنشر، 1993).

_ تركي على الربيعو، **الحركات الإسلامية في منظور الخطاب العربي المعاصر**، ط1، (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2009).

_ توبي جونز،(واخرون)، **بوش في اور: أوراق من الخطاب السياسي الامريكي الراهن**، ترجمة: امير دوشي، ط1، (بغداد، مركز اور للدراسات، 2007).

_ تبري إيغلتون، **"ما بعد الحَدَاثَة وما بعد الحَدَاثيَّة"**، في: (مجموعة باحثين)، **ما بعد الحداثة، تحديدات**، إعداد وترجمة: محمد سبيلا، عبد السلام بنعبد العالي، ط1، (الدار البيضاء: دار توبقال، 2007).

_ د. ثناء فؤاد عبد الله، **مستقبل الديموقراطية في مصر**، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005).

_ د. جاسر عودة، **بين الشريعة والسياسة: أسئلة لمرحلة ما بعد الثورات**، ط1، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2012).

_ جراهام فولر، **السياسة الامريكية تجاه الإسلام السياسي**، ط1، (الأمارات: سلسلة محاضرات الامارات (85)، 2004).

_ جَمَال حَمْدان، **العَالمَ الإسْلامَي المُعَاصِر**، ط1، (القاهرة: عالم الكتب، 1971).

_ جورج انطونيوس، **يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية**، ترجمة: د. ناصر الدين الأسد، د. أحسان عباس، قدم له: د.نبيه أمين فارس، ط8، (بيروت: دار العلم للملايين، 1987).

_ جورج طرابيشي، **هرطقات2: العلمانية كإشكالية إسلامية_ إسلامية**، ط1، (بيروت: دار الساقي، 2008).

_ جوزيف مغيزل، **العروبة والعلمانية**، (بيروت: دار النهار، 1980).

_ حارث حسن، **الأزمة الطائفية في العرق: إرث من الإقصاء**، ط1، (بيروت: مركز كارينغي للشرق الأوسط، 2014).

_ حسام كصاي، **الإسلام والديمقراطية: تشُوهات الأصل والصورة**، ط1، (تونس: دار رؤى للنشر والتوزيع والإعلام، 2014).

_ حسام كصاي، **الطّائفيَة صدْمَة الإسّلام السيَاسي**، ط1، (عمّان: دار أمواج، 2015).

_ حسام كصاي، **حقوق الإنسان العربي إلى اين . بحث في مأساة أمة**، ط1، (تونس: دار رؤى للنشر والإعلام والتوزيع، 2014).

_ حسام كصاي، **نقد النظرية الثيوقراطية السياسية**، ط1، (عمّان: دار أمواج للنشر، 2015).

_ حسن الترابي، (وأخرون)، **الإسلاميون والمسألة السياسية**، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003).

_ د. حسن حنفي، د. محمد عابد الجابري، حوار المشرق والمغرب: **نحو إعادة بناء الفكر القومي العربي**، ط1، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990).

_ حسين موسى الصفار، **الطائفية بين السياسة والدين**، ط 1، (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2009)، ص 7.

_ د. حسين مؤنس، **الحضارة: دراسة في اصول وعوامل قيامها وتطورها**، سلسلة كتاب عالم المعرفة (1)، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب، 1967).

_ خلدون حسن النقيب، **أراء في فقه التخلف: العرب والغرب في عصر العولمة**، ط1، (بيروت: دار الساقي، 2002).

_ د. خليل أحمد خليل، **لماذا يخاف العرب الحداثة: بحث في البدوقراطية**، ط1، (بيروت: الطليعة للنشر، 2011).

_ د. ب. ماليشيفا، "**تأثير العامل الإسلامي في النزاعات الجارية في بلدان أفريقيا والشرق الأوسط**"، في: (مجموعة باحثين)، **الأستشراق والإسلام**، تقديم: فالح عبد الجبار، ط1، (دمشق _ قبرص: مركز الابحاثوالدراسات الاشتراكية في العالم العربي، 1991).

_ د. راغب السرجاني، **الفتنة الطائفية، الجذور، الواقع، المستقبل**، ط1، (القاهرة: الدار المصرية للكتب، 2011).

_ د. رعد حافظ سالم الزبيدي، **هل يمكن اقامة ديمقراطية في العراق**، ط1، (عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2011).

_ د. رفيق عبد السلام، **تفكيك العلمانية في الدين والديمقراطية**، ط1، (تونس، مطبعة تونس الأولى، 2011).

_ ريتشارد هرير دكمجيان، **الأصولية في العالم العربي**، ترجمة: عبد الوارث سعيد، ط1، (مصر: دار الوفاء للنشر، 1989).

_ سَعّد الدّين ابراهيم، (وأخرون)، **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي**، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1984).

_ د. سَعّد الدّين إبراهيم، "**الإسْلام السياسي ماضياً وحاضراً ومستقبلاً**"، في: مجموعة باحثين، **الإسلام السياسي وآفاق الديمقراطية في العالم الإسلامي**، ط1، (الرباط: مركز طارق بن زياد للدراسات والأبحاث، 2000).

_ سعيد السامرائي، **الطائفية في العراق: الواقع والحل**، ط1، (لندن: مؤسسة الفجر، 1993).

_ سعيد بنسعيد العلوي، "**الإسلام السياسي ظاهرة حديثة ولا ينتمي إلى زمن الإسلام الأول**"، في: راشد الغنوشي، (وأخرون)، **العلمانية والممانعة الإسلامية: محاورات في النهضة والحداثة**، حوار: علي العميم، ط2، (بيروت: دار الساقي، 2002).

_ د. سمير أمين، د. برهان غليون، **حوار الدولة والدين**، ط1، (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1996).

_ سلامة موسى، **حرية الفكر**، ج1، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1993).

_ سهام الدبابي الميساوي، **إسّلام السّاسّة**، ط1، (بيروت: الطليعة، 2008).

_ سيّد قطب، **معالم على الطريق**، ط6، (القاهرة: الشروق، 1979).

_ د. سيد محمود عمر يوسف، **المواطنة من منظور إسلامي**، (القاهرة: دار المعارف، 2009).

_ د. شاكر النابلسي، **أسئلة الحمقى في السياسة والإسلام السياسي**، ط1، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2005).

_ شاكر النابلسي، **تهافت الأصولية: نقد فكري للأصولية الإسلامية من خلال واقعها المعاش**، ط1، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2009).

_ صموئيل هنتنغتون، **الإسلام والغرب: أفاق الصدام**، ترجمة: مجدي شرشر، ط1، (القاهرة: مدبولي، 1995).

_ صموئيل هنتنغتون، **صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي**، ترجمة: طلعت الشايب، مراجعة: صلاح قنصوة، ط2، ط2، (نيويورك: سطور، 1999).

_ د. صلاح الصاوي، **التطرف والرأي الأخر**، ط1، (القاهرة: دار الأفاق الدولية للأعلام، 1993).

_ ضياء الشكرجي، **لا لدين يُفسد فيها يُسفك الدماء**، ط1، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008).

_ طارق البشري، (وآخرون)، **الحوار القومي _ الديني**، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989).

_ د. طه جابر العلواني، **تأملات في الثورات العربية**، (القاهرة: دار الانتشار العربي، 2011).

_ د. عبد الألة بلقزيز، **الإسلام والسياسة: دور الحركة الإسلامية في صوغ المجال السياسي**، ط1، (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1997).

_ د. عبد الألة بلقزيز، **الإسلام والسياسة: دور الحركة الإسلامية في صوغ المجال السياسي**، ط1، (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2001).

_ د. عَبَد الإله بَلقْزيز، **نقد الخطاب القومي**، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010).

د. عبد الله العروي، **الأيديولوجيا العربية المعاصرة**، ط1، (الار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1995).

_د. عبد الحسين شعبان، **جدل الهويات في العراق: الدولة والمواطنة**، ط1، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010).

_ عبد الرحمن الكواكبي، **طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد**، تقديم: د. أسعد السمحراني، ط3، (بيروت: دار النفائس، 2006).

_ عبد الستار الكمبي، **الديمقراطية التوافقية: العراق أنموذجاً**، ط1، (بغداد: دار السياب للطباعة والنشر، 2011).

_ عبد السلام حمدي اللمعي، **صراع الحضارات وحوار الدبابات**، ط1، (القاهرة: مكتبة وهبة، 2005).

_ عبد العظيم جبر حافظ، **التحول الديمقراطي في العراق: الواقع - المستقبل**، تقديم: د. فالح عبد الجبار، ط1، (بغداد: مصر مرتضى، 2011).

_ عبد الناصر حرير: **الإرهاب السياسي دراسة تحليلية**، (القاهرة، مكتبة مدبولي، 1996).

_ د. عبد الوهاب أحمد الافندي، **الإسلام والدولة الحديثة**، (لندن: دار الحكمة، د. ت).

_ د. عبد الوهاب المسيري، د. عزيز العظمة، **العلمانية تحت المجهر**، ط1، (دمشق: دار الفكر، 2000).

_ د. عبد الوهاب المسيري، **الهوية والحركة الإسلامية**، تحرير: سوزان حرفي، ط1، (دمشق، دار الفكر، 2009).

_ عدنان الدبسي، **الثقافة السياسية**، (دمشق:2008).

_ د. عدنان محمد زرزور، **القومية والعلمانية: مدخل علمي**، ط1، (بيروت: دار الرسالة للنشر، 1992).

_ د. عزمي بشارة، **ان تكون عربياً في ايامنا**، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009).

_ د. غسان سلامة، **نحو عقد اجتماعي عربي جديد**، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987).

_ د. فائز صالح محمود اللهيبي، **إشكالية الخوف من الإسلام: بين الرؤية الغربية والواقع الإسلامي**، ط1، (سوريا: دار النهج، 2009).

_ فرانسوا بورغا، **الإسلام السياسي: صوت الجنوب**، ترجمة: د. لورين زكري، ط1،(القاهرة: دار العالم الثالث، 2001).

_ د. فرهاد ابراهيم، **الطائفية السياسية في العالم العربي: نموذج الشيعة في العراق**، ط1، (القاهرة: مدبولي، 1996).

_ فوليت داغر، **الطائفية وحقوق الإنسان**، ط 1، (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 1995).

_ فيورباخ، **أصل الدين**، ترجمة: أحمد عبد الحليم عطية، ط1، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1991).

_ كاظم شبيب، **المسألة الطائفية: تعدد الهويات في الدولة الواحدة**، ط1، (بيروت: دار التنوير، 2010).

_ د. كمال السعيد حبيب، **الأقليات والسياسة في الخبرة الإسلامية من بداية الدولة النبوية وحتى نهاية الدولة العثمانية، (621م _ 1908م)**، ط1، (القاهرة: مدبولي، 2002).

_ ل. ر. بولنسكايا، "**الدين وتكوين الفكر السياسي المعاصر**"، في: (مجموعة باحثين)، **الأستشراق والإسلام**، تقديم: فالح عبد الجبار، ط1، (دمشق _ قبرص: مركز الابحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، 1991).

_ لطفي الخولي، عرب؟ نعم وشرق أوسطيون ايضاً، ط1، (القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر، 1994).

_ (مجموعة من الباحثين)، **التحديث والديمقراطية والإسلام**، تحرير: شيرين ت. هنتر، هوما مالك، ط1، (القاعرة: نهضة مصر، 2009).

_ (مجموعة باحثين)، **الطائفية: صحوة الفتنة النائمة**، ط1،(د ن: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2010).

_ مجموعة مؤلفين)، **المُواطنة والهُوية العَرَاقيّة: عصف إحتلال ومسارات تحكم**، ط1، (بغداد: مركز حمورابي للدراسات والنشر، 2011).

_ مُحسّن دلّول، **العَرَب إلى أينَ: الحرية الضائعة ـ المستقبل المجهول**، ط1، (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2011).

_ محمد اركون، **نقد الفكر الإسلامي**، (د. م، د. ت).

_ محمد أركون، لوي غارديه، **الإسلام بين الأمس والغد**، ترجمة: علي المقلد، (بيروت: دار التنوير، 2006).

_ د. محمد بديوي الشمري، **تحولات الإسلام السياسي في العراق**، ط1، (بيروت: منتدى المعارف، 2011).

_ الشيخ محمد الغزالي، **حقوق الإنسان بين تعاليم الإسلام وإعلان الأمم المتحدة**، ط5، (القاهرة: دار الدعوة للطبع والنشر والإرشاد، 2002).

_ د. محمد جابر الإنصاري، (واخرون)، **النزاعات الأهلية العربية: العوامل الداخلية والخارجية**، ط2، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001).

_ محمد رشيد رضا، **الخلافة**، (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، 1988).

_ المستشار محمد سعيد العشماوي، **أصول الشريعة**، ط5، (بيروت: الانتشار العربي، 2004).

_ المستشار محمد سعيد العشماوي، **الخلافة الإسلامية**، ط2، (القاهرة: سينا للنشر، 1992).

_ المستشار محمد سعيد العشماوي، **حصاد العقل: في اتجاهات اللمصير الإنساني**، ط3، (بيروت: دار الانتشار العربي، 2004).

_ د. محمد عابد الجابري، **إشكاليات الفكر العربي المعاصر**، ط2، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990).

_ د. محمد عابد الجابري، **فكر ابن خلدون: العصبية والدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي**، ط6، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994).

_ د. محمد عمارة، **الإسلام والعروبة**، ط1، (القاهرة: الشروق، 1988).

_ د. محمد عمارة، **الأقليات الدينية والقومية: تنوع ووحدة، أم تفتيت واختراق**، ط1، (القاهرة: نهضة مصر للنشر والتوزيع، 1998).

_ د . محمد عمارة، **الدولة الإسلامية: بين العلمانية والسلطة الدينية**، ط1، (القاهرة: دار الشروق، 1988).

_ د . محمد عمارة، **الشريعة الاسلامية والعلمانية الغربيه**، ط 1، (القاهرة: الشروق، 2003).

_ تحقيق وتقديم: د . محمد عمارة، **الاعمال الكاملة للإمام الشيخ محمد عبده**، ط1، (القاهرة: الشروق، 1993).

_ د . محمد عماره، **مخاطر العولمة على الهوية الثقافية**، ط 1، (القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر، 1999).

_ محمد محمد الحيدري، **الطائفية في العراق: حقيقة أم وهم؟**، ط2، (بغداد: دار العدالة للنشر والتوزيع، 2008).

_ محمد محفوظ، **الإسلام ورهانات الديمقراطية: من اجل اعادة الفاعلية للحياة السياسية والمدنية**، ط1، (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2002).

_ د . محمود إسماعيل، **الإسلام السياسي بين الأصوليين والعلمانيين**، ط1، (الكويت: دار الشراع العربي، 1993).

_ د . مراد وهبة، **الأصولية والعلمانية، سلسلة قضايا الفكر(1)**، ط1، (القاهرة: دار الثقافة، 1995).

_ مهدي العامل، **في الدولة الطائفية**، ط3، (بيروت: دار الفارابي، 2003).

_ مهدي العامل، **نقض الفكر الطائفي**، ط3، (بيروت: دار الفارابي، 1989).

_ د . ناصر الأنصاري، محمود ناصر الأنصاري، **العوربة في مقابل العولمة عناصر لنظرية جديدة**، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2002).

_ د . نبيل علي، **الثقافة العربية وعصر المعلومات: رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي**، طبعة سلسلة عالم المعرفة، (الكويت: وزارة الثقافة والاعلام، العدد (265)، 2001).

_ نزيه أيوبي، "**اشكال الإسلام الحديث بين التعبير الثقافي والدور السياسي**"، في: نزيه أيوبي، (وأخرون)، **الإسلام السياسي: وأفاق الديموقراطية في العالم الإسلامي**، ط1، (الدار البيضاء: مركز طارق بن زياد للدراسات والأبحاث والدراسات، 2000).

_ نصر خضر الطرزي، **في سبيل النهضة: تصور لدور الفرد وللمشروع وللأداة**، ط1، (عمان: د . د، 2005).

_ د . نعمان عبد الرزاق، **النظام السياسي في الإسلام**، ط2، (الرياض: الملك فهد الوطنية للنشر، 2000).

_ هُشّام جعيّط، **الفتنة: جدلية الدين والسياسة في الإسلام المبكر**، ط4، (بيروت: دار الطليعة للنشر، 2000).

_ د. وجيه كوثراني، "ثلاثة ازمنة في مشروع النهضة العربية والإسلامية"، في: مجدي عماد، (وأخرون)، **الحركات الإسلامية والديمقراطية: دراسات في الفكر والممارسة**، ط2، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001).

_ يوسف الديني، "**مفهوم الطائفية بين التجاذب الديني والسياسي**"، في (مجموعة مؤلفين)، **الطائفية: صحوة الفتنة النائمة**، ط1، (الأمارات: المسبار للدراسات والبحوث، 2010).

الرسائل

_ بشير ناظر حميد الجحيشي، **التحليل السيوسولوجي للأزمة: دراسة تحليلية للأزمة الطائفية في مدينة بغداد**، رسالة دكتوراه، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2012.

_ حُسَام كَصّاي، **جدلية العلاقة بين الدين والسياسة في الفكر العربي المعاصر: برهان غليون ومحمد عمارة (دراسة مقارنة)**، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2012.

_ماجدة علي صالح ربيع، **الدور السياسي للأزهر من (1952 _ 1980)**، رسالة دكتوراة، إشراف: حورية مجاهد، جامعة القاهرة/ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، سنة 1990.

_ مشحن زيد محمد التميمي، **الدولة والمجتمع في العراق المعاصر: دراسة للأجهزة الأيديولوجية من 1958 _ 2007**، رسالة دكتوراه (منشورة)، القاهرة، جامعة الدول العربية/ معهد البحوث والدراسات العربية، 2012.

_ مضر عبد الرحيم عبد الحميد، **العنف الطائفي في العراق بعد 2003 الأسباب والنتائج**، رسالة ماجستير، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 2011.

_ ناظم نواف إبراهيم الشمري، **ظاهرة العنف السياسي في العراق المعاصر منذ الاحتلال الأمريكي 2003وحتى 2009**، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2009.

الدوريات

_ د. برهان غليون، "**صعود الاسلامية ومازق الحداثة**"، شؤون الاوسط، العدد 44، السنة 1995.

_د. برهان غليون، "**فكرة الوحدة في المغرب العربي: تكوين الجماعة الوطنية او جدل الوحدة والديمقراطية**"، مجلة المستقبل العربي، العدد88، 1986.

__ د. حامد خليل، "**مشكلة الهوية في الفكر العربي المعاصر**"، مجلة الفكر السياسي، دمشق، العدد 2، 1998.

_ حسام كصاي، "**العراق نفق الطائفية**"، جريدة الزمان، لندن _ بغداد، العدد 4570، 2013/7/13، السنة السادسة عشرة.

_ حسام كصاي، "جدل المقدس والمدنس ـ أو الدين والسياسة"، صحيفة العرب، لندن، العدد 9687، السنة (37)، في 2014/9/22.

_ حسام كصاي، "جدل الطائفية"، جريدة الزمان، لندن _ بغداد، العدد 4681، 2013/12/12، السنة السادسة عشر.

_ حسام كصاي، "وحدة الدين وخلاف السياسة"، جريدة الزمان، لندن _ بغداد، العدد4739، 2014/4/23، السنة السادسة عشرة.

_ د. حسين جمعة، "المثقف العربي وأفاق الواقع"، مجلة الفكر السياسي، دمشق، العدد العشرون، 2004.

_ د. خضر عباس عطوان، "الانفصال والتفكك: تحديات التغيير في المنطقة العربية"، مجلة حمورابي، بغداد، العدد 4، السنة الاولى، 2012.

_ سليم الحص، "الهوية والقضية"، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 311، السنة السابعة والعشرون، 2005.

_ عبد الغني سلامة، "عصر الثورات العربية: الأسباب والخصائص والتداعيات"، مجلة شؤون عربية، القاهرة، العدد 148، 2011.

_ د. علي عقلة عرسان، "الشخصية الثقافية العربية: الهوية والغزو"، مجلة الفكر السياسي، دمشق، العدد 1، 1997.

_ د. محمد عمارة، "الجامعة العربية ـ والجامعة الإسلامية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 24، السنة 1981.

_ ناجي الحجلاوي، "حركة الأعتماد والوعي المختلف"، مجلة التفاهم، مسقط، العدد 42، السنة الحادية عشر، 2013.

_ د. علي ليلة، "رأس المال الديني ـ والقيمة المضافة للفعل الإنساني"، القاهرة: مركز الاهرام، مجلة الديمقراطية، العدد 26، السنة السابعة، 2007.

التقارير

_ د. خالد الدبيان، "الجمعيات والمنظمات القومية العربية ـ تاريخها واثارها"، التقرير (الأرتيادي) الأستراتيجي السنوي الحادي عشر، (التحولات الكبرى: مستقبل العالم الإسلامي بعد مائة عام من الحرب العالمية الأولى)، عن مجلة البيان، الرياض، 2014

الانترنيت

_ ويكيبيديا: الموسوعة العالمية، 2014/10/30 العراق صباحاً، على الرابط التالي:_

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D8%A6%D9%81%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9

_ علي المؤمن، جذور المسألة الطائفية في الإسلام، على الموقع الألكتروني:
http://www.siironline.org/alabwab/maqalat&mohaderat(12)/865.htm
يوم الأحد، 2012/12/2 س: 12:12 بتوقيت بغداد.

_ سيد مرتضى محمدي، "موقف الإسلام من الطائفية"، موقع تبيان/ القسم العربي/ على الموقع الالكتروني:

_ http://www.tebyan.net/islamicfeatures/articles/2012/2/24/200402.html

_ منى بته، لا طائفية في الإسلام، موقع الخبر على البريد الإلكتروني:
http://alkhabarpress.com / يوم الاحد 2012/12/2 الساعة العشرة والربع صباحاً بتوقيت بغداد.

اللغات الأجنبية

_ J. S. Furnivall، Colonial Policy and Practice; AComparative Study of Burma and Netherlands India، (Cambridge University Press، 1948)، P.304.

إشكالية الطائفية

في الفكر العربي المعاصر

آليات الخروج الآمِن للعَرَبَ منْ نَفَق التطرّف

نسعى من خلال هذه الدراسة أنْ نوصل رسالتنا الإنسانية لأكبر عدد من القُراء والمتلقين والمثقفين العرب لإعلان حملة وقوف ضد الطائفية: فلا وحدة ناهضة للعرب إنْ لم نتوّحد سُنة وشيَّعة في وجهة المخططات الغربية الكولونيالية، نحن من هنا ندعو إلى التّسامح، والتوّحد، والأصطفاف الوطني، والعودة لعهد الدولة القومية التي قُتلت في العام ١٩٦٧، ندعو للمصالحة مع الذات، والنظر بعين الإنسانية والوعي العربي والتعويل على العنصر العربي (العامل القومي) في بناء الدولة العربية المعاصرة في كل الأقطار، فالدولة القومية هي الوحيدة القادرة على لم شمل العرب دون استثناء، مع قدرتها على حفظ حقوق وكرامة الأقوام الأخرى، لأننا نسعى وندعو لعروبة انسانية أبنة البيت الإسلامي الذي لم يُكره أحد على ترك أو اعتناق دينه

إنْ الأمر يتطلب منا الدعوة لتيار قومي ديني عريض قوامه العروبة والإسلام من أجل هيكلة الطائفية وتفكيك خطابها، وعزّل دُعاتها وغلق مساجدها (مساجد ضرار) التي تُطبل للفتنْة والشّقاق والنفاق والضغينة، التي تبني سياجاً للطائفة بعيداً عن سور الوطن، وتؤسس لهوية ضيقة تتجاهل في الهوية الأم للعرب والمسلمين، ومن هنا جاءت دراستنا (أو بالاحرى رسالتنا الإنسانية والمعرفية) لتتناول إشكالية الطائفية في الفكر العربي المعاصر وآليات الخروج الأمن للعرب من ذلك النفق المظلم، والمفتوحة خياراته إلى مزيد من العنف والإرهاب والفوضى والتجزئة والتفكك، وتقسيم المقسم وتجزئه المُجزئ.



دار صفحات للدراسات والنشر
www.darsafahat.com

ISBN 978-9933-495-71-8
9 789933 495718

تصميم الغلاف: م. جمال الأبطح